

الكتاب الثاني

العقلية الإسلامية والفلسفة الإغريقية

- موقف فلاسفة المسلمين في المشرق من التراث العقلي الإغريقي فيما بعد.
 - الطبيعة
- « الوجود » وذهاب القدامى .
- « الوجود » وآراء فلاسفة المسلمين .
- « واجب الوجود » وأثر تطبيقه على الله في الإسلام .

obeikandi.com

العقلية الإسلامية والفلسفة الإغريقية

تمهيد :

أصبح المسلمون الآن - بعد نقل الفلسفة الإغريقية إلى اللغة العربية - أمام ثقافة فلسفية أجنبية ، فيها آراء لتفكير آخر غير التفكير العربي ، ولآرائها عوامل طبيعتها بطابع خاص قد لا تتوفر في البيئة العربية حتى يكون هناك قرب شديد بين طابعى التفكيرين .

هل وقف العقل الإسلامى - الذى يواجهها الآن مباشرة - منها موقف القبول فحرص عليها وأزرها ؟

أم وقف منها موقف المختبر الفاحص ، فقبل بعض آرائها ، ورد البعض الآخر منها ؟

وقد يذكر فى ترديد السؤال مع هذين الوجهين ، وجه آخر ثالث ، وهو :
أو رفض العقل الإسلامى كل آرائها ؟

وبذلك تكون كل الفروض الممكنة عقلا قد تضمنها السؤال ٠٠٠ ولكن واقع الأمر - وليس الامكان العقلى - هو الذى جعلناه العامل فى صياغة السؤال . ان الواقع أن موقف المعارضة والرفض للآراء الإغريقية جملة نشأ متأخرا ، بعد حضى مدة ، استقبلت فيها فلسفة الإغريق الالهية والاخلاقية من المسلمين استقبال الجديد الفاتن ، لأن نقل الفلسفة فى هذه النواحي الثلاث وقع فى عصر المأمون فى أوائل القرن الثالث الهجرى . واذا اعتبرت معارضة أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى (١) لرأى المعتزلة فى الصفات

(١) المتوفى سنة ٣٢٠ هـ .

وينسب إليه اتجاه خاص فى علم الكلام يعرف بالمذهب الأشعرى . وهذا المذهب قائم على محاولة إيجاد طريق فى العقيدة يجمع بين مذهب السلف من الوقوف عند حد النص ومذهب أهل العقل من علماء الكلام ، وهم رجال الاعتزال أو رجال التاويل .

وفى هذا الاتجاه نفسه سار ، قبل الأشعرى ، عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبو العباس القلانسى ، والحارث بن أسد المجاسى . وفى ذلك يقول بهما جبال الملل والنحل (ج ١ ص ٢٧) :
« انتهى أمر السلف إلى عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبى العباس القلانسى . والخارث

معارضة غير مباشرة للفلسفة الاغريقية ، يكون هناك قرن من الزمن تقريبا

ابن أسد المحاسبي • وهؤلاء كانوا من جملة السلف الا انهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية • وصنف بعضهم ودرس بعض ، حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة فى مسألة من مسائل الصلاح والأصلح ، فتخاصما وانحاز الأشعري الى هذه الطائفة فأيد مقالتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية الى الأشعرية •

والعمل الأصيل لأبى الحسن الأشعري فى المدرسة الأشعرية قيامه بالرد على المعتزلة فى تفهيم صفات المعانى ، بناء على مبالغتهم فى التنزيه ، كما أنه أنكر التشبيه الذى آل اليه أمر جماعة من السلف •

ومن بعد الأشعري فى بناء مدرسته واتجاهه كان القاضي أبو بكر الباقلانى • وينسب اليه وضع القدمات العقلية (الفلسفية) ، كالجوهر الفرد فى تأليف علم الكلام الأشعري •

ومن بعده كان امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك الجوينى النيسابورى الملقب ضياء الدين (ولد سنة ٤٢٠ هـ وتوفى سنة ٤٧٨ هـ) • درس فى المدرسة النظامية بنيسابور علوم التوحيد والفقه والمنطق ثلاثين سنة ، وله كتاب « نهاية المطلوب » ، مخطوط بدار الكتب المصرية • وهو صاحب كتاب « الشامل » وتلخيصه « كتاب الارشاد » • وينسب اليه - زيادة عن سلفه - استخدام المنطق الاغريقى فى تأليف علم الكلام الأشعري •

ومن بعد امام الحرمين كان تلميذه الغزالى ، حجة الاسلام (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) وينسب اليه فى بناء المدرسة الأشعرية أنه فى التأليف على طريقته ادخل الفلاسفة للرد عليهم ، بعد أن كان الرد قبله من ائمة هذه المدرسة قاصراً على المعتزلة وحدهم •

والامام ابن الخطيب تابع الغزالى فى نهجه فى الرد على الفلاسفة والمعتزلة فى التأليف على النمط الأشعري •

والبيضاوى صاحب « الطوالع » زاد من خلط مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة •

وعلماء الاعاجم : كسعد الدين المتفازانى والايجى ، تابعوا البيضاوى فى التأليف • والمستشرق المجرى « جولدزيهر » فى كتابه : « تطور العقيدة الاسلامية » يرى : أن مذهب الأشاعرة فى العقيدة ، كمدرسة لها منهاج وغاية معينة ، ابتدا مع نشأة مدارس نظام الملك فى بغداد ، ونيسابور ، واصفهان ، فى القرن الخامس الهجرى • كما يرى أن امام الحرمين وقد كان بالمدرسة النظامية بنيسابور ، والغزالى وقد كان بالمدرسة النظامية ببغداد ، هما دعامة المذهب الأشعري فى تكوين المدرسة الأشعرية •

ويذكر بعد ذلك ، مؤرخاً لهذه المدرسة ، أن الأشاعرة يدعون أن مذهبهم وسط بين مذهب العقليين وهو مذهب الاعتزال ، ومذهب أهل النص وهو مذهب أحمد بن حنبل • ويقول : اذا اعتبر الأشعري رجل وساطة ، فلا تعمم وساطته فى مسائل القرنين الثانى والثالث الهجريين • نعم له حلول فى مسألتى « الاختيار » و « القران » ، ولكن الظاهرة الأساسية لموقفه التى تتضح أكثر فيما يتعلق بنظرة الشعب والجمهور ، تبدو فى تحديده تصور الله ، وفى علاقة هذا التصور بمذهب التجسيم • فهو ينسب الى الله وجهاً ، وينسب اليه يداً ، لأن ذلك ورد فى القرآن أو السنة • ولكنه يتفادى سداجة التجسيم بقوله فيها : « بلا كيف » ، وهذا بعينه مذهب أهل

مضى قبل أن يقف العقل الاسلامى من الفلسفة الاغريقية الالهية والانسانية موقف
الرفض والمناوأة . على أن بعض المؤرخين لاتجاهات العقل الاسلامى يرى أن
موقف المعارضة الجدية للفلسفة الاغريقية ابتداءً فى النصف الثانى من القرن

النص ، ولم يكن مذهباً وسطاً بين المعتزلة ومذهب أحمد بن حنبل ، بل هو خضوع معتزلى
سابق لامام النص المتشدد (أحمد بن حنبل) .

أما دور الوساطة كما يحكى « جولدزيهر » مستمراً فى تاريخه للأشعرى - الذى أصبح
جزءاً من تاريخ العقيدة الاسلامية ، فمثلته مدرسته التى تنسب اليه دونه هو - (دون الأشعرى
نفسه) .

والاشاعرة - كما يقول « جولدزيهر » فى موضع آخر - يرفضون كل شروح الفلاسفة لله :
فليس الله هو المبدأ غير المتحرك ، لكل حركة ، وليس هو عقلاً محضاً ، وليس تأثيره فحسب فى
القوانين والمبادئ العامة ، وليس علمه علماً كلياً ، وليس علة ، بل خالفاً . لأن هذه الشروح
تشعر على الأقل بمخالفة المنقول (من الكتاب والسنة) .

وفى الوقت الذى يرفضون فيه القسم الالهى من الفلسفة ، يستخدمون فكرة « الذرة »
أو « الجوهر الفرد » من الفلسفة الطبيعية ، لأنها تؤدى الى تأييد الخلق . ولكنهم يرفضون
منها - من الفلسفة الطبيعية - قانون العلية وعدم التبدل فى القوانين الطبيعية ، لأنهم يريدون
بهذا الرفض ايجاد موضع للمعجزة ، وموضع لارادة الله . يستبدلون قانون العلية بما يسمونه مجرى
العادة ، أو مجريات العادات . وهم فى هذا تلاميذ Sexus Garnaed Empirikus .
ولا يعترفون فى مقاييس الحقيقة والقيم الأخلاقية بالعقل والتجارب ، بل العمدة عندهم هو
الشرع .

والباقلانى والغزالى فى مقدمة الاشاعرة الذين ينكرون قانون العلية ، وينكرون تبعه
حدوث شيء فى الوجود لقانون لا يتغير وضرورة لا تتخلف . والسابق عندهم فى الوجود ليس
علة اللاحق . وقانون العلية أو التطابق فى نظرهما هو اجراء للعادة فحسب .

والغزالى يعبر عنه بحكم العادة المطردة كما يعبر بذلك علماء الحقيقة ، أو بحكم ضرورة
الجبلة كما تعبر المعتزلة ، أو يسميها قاعدة مجرى العادات . واستمرار العادة فى ملاحظة
المتأخر للمتقدم ، هو دائماً فى نظره خلق جديد . وكل شيء يبدو أنه اثر عن غيره هو بفعل الله ،
وليس ضرورة من الضرورات . فانفصال النفس عن البدن مثلاً لا يلزم عنه الموت بالضرورة ،
بل هو عادة فحسب يجوز أن تتخلف .

والدرسة الاشعرية وان ائكرت قانون العلية والتطابق وحولته الى عادة فحسب ، فانكارها
بعد ذلك « للصدفة » : ليس لأنها تؤمن حينئذ بقانون العلية ، بل لأنها تعتقد بأن وراء حدوث
أى شيء قصد لحدوثه ، والصدفة تشعر بعدم القصد . فهى تنكر « العلية » و « الصدفة » ،
مما لأن الأولى تعارض عقيدة المعجزة كما أنها تؤدى الى تسمية الله علة للمكون وهم يتخرجون
عن ذلك ويسمونه فاعلاً ، ولأن فى القول بالصدفة نفيًا للقصد فى حدوث الاشياء .
والعقيدة (الاسلامية) الواردة هى إذن سبب هذا الإنكار بجزئيه . سواء للعلة أم
للصدفة .

الخامس الهجرى ، يوم أن قام الغزالى فى كتابه « التهافت » يناوىء الفلاسفة والفلاسفة ، أى بعد مضى قرنين ونصف تقريبا على قبول المسلمين للتراث العقلى الاغريقى .

وسواء أكان القرن الرابع ، أو الخامس الهجرى ، هو المسرح الزمنى لمعارضة الفلسفة الاغريقية الالهية والانسانية ، فالعقل الاسلامى اتخذ منها بعد نقلها - منذ أوائل القرن الثالث الهجرى - عدة مواقف :

• كان أولها قبوله لها .

• ثم بعد فترة من الزمن ابتدأ يعارضها لعوامل دينية .

• ثم أخذ على التوالى للعوامل الأخيرة نفسها يشدد فى معارضتها .

وفى موقف القبول منها ، أول الأمر ، اختلف القابلون لها : ما بين مبالغ فى هذا القبول بالحرص عليها والاسترسال فى تأييدها ، وما بين محتاط فى الأخذ عنها والتأثير بها . والقابلون لها جميعا ، من مبالغ أو محتاط ، كانوا من أصحاب النزعة العقلية فى الاسلام ، وهم رجال الاعتزال . فقط عرف الفريق المبالغ منهم فى قبولها باسم « الفلاسفة » ، بينما بقى اسم « الاعتزال » عنوانا على هؤلاء المحتاطين فى الأخذ عنها من أصحاب النزعة العقلية (١) .

(١) ومعنى الاحتياط فى الإخذ عن الفلسفة : قبول بعض آرائها ورفض البعض الآخر منها . وهكذا ينقل عن بعض الرجال البارزين من أصحاب الاعتزال : أمثال الجبائى ، والجاحظ ، والنظام ، أنهم كما تأثروا ببعض آراء الاغريق رفضوا بعضا آخر منها . وعندما نحدد موقف المدرسة الاعتزالية من الفلسفة الاغريقية ، وهو الموضوع التالى فى المعالجة لموقف الفلاسفة هنا ، نفصل الآراء التى قبلت منهم والأخرى التى عارضوها . والان نذكر فقط ما يؤيد تلك المظاهرة التى ربما تكون موضع شك فى نسبتها الى رجال الاعتزال ، وهى ناحية الرفض لبعض الآراء الاغريقية .

فالقبطى ينقل ان أبا هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الموهاب ، الجبائى : من معتزلة البصرة ألف كتابا سماه « المتصفح » ، أبطل فيه مبادئ أرسطو .

والجاحظ : يتعرض كثيرا فى كتابه « الحيوان » لنقد آراء أرسطو .

وابن المرتضى : صاحب كتاب « النية والامل » ، يذكر ان النظام كثيرا ما عارض آراء أرسطو .

وهذا الذى ينقل ويروى عن أمثال هؤلاء من أصحاب الاعتزال من رفضهم الآراء

والى أن بدت معارضة العقل الاسلامى للآراء الاغريقية الالهية ، نطلق على الحقبة السابقة لهذه المعارضة ، اسم : الفترة الاولى من فترات موقف المسلمين من الفلسفة الاغريقية ، او تسميها فترة القبول . وفى هذه الفترة ظهر الكندى والفارابى واخران الصفاء وابن سينا وأمثالهم ممن يعرفون باسم الفلاسفة ، كما وجد فيها أبو الهذيل العلاف (١) والنظام (٢) والجاحظ (٣) ومعمر (٤) وأبو هاشم الجبائى (٥) من أرباب الاعتزال فى الكلام .

أسباب قبول المسلمين للفلسفة الاغريقية :

ولكن أهو الميل العقلى وحده لدى بعض المسلمين الذين اشتغلوا بالدفاع عن العقيدة ، كان السبب فى قبول هذا البعض للآراء الاغريقية الالهية (٦) ، لأنها وليدة العقل الانسانى ؟

أم هناك شىء آخر وراء هذا الميل دفعهم الى قبولها ؟ اذ الرغبة العقلية لدى انسان ما تساعد فحسب على تناوله عملا عقليا وعلى النظر فيه ، وعدم

الارسطية ، معناه - كما سبق - انهم لم يرفضوا الآراء الاغريقية جملة ، اذ رفضهم لآراء أرسطوطاليس معناه رفض آراء أفلاطون مثلاً .

و « مورفيتس Horvitz » ، الالمانى فى كتابه « تأثير الفلسفة الاغريقية فى تطور علم الكلام »

(Ueber der Einfluse der griechischen Philosophie auf die Entwicplung des Kalam).

يبين تأثير الافكار الاغريقية فى آراء المعتزلة فينكر : صلة الآراء الرواقية بآراء النظام ، وآراء الأفلاطونية بآراء معمر بن عباد السلمى المتوفى سنة ٨٥٠ م . ويعطى لعنم قبول المعتزلة لآراء أرسطو بقوله : أما أرسطو فقد حيل بينهم وبين التأثير به قوله بقدّم العالم ، وإيمانه بقانون العلية وعدم تخلفه .

(١) توفى سنة ٢٣٥ هـ فى خلافة المتوكل .

(٢) توفى سنة ١٢١ أو ٢٢١ هـ .

(٣) توفى سنة ٢٥٥ هـ .

(٤) توفى أواخر القرن الثالث .

(٥) توفى سنة ٢٢١ هـ .

(٦) تقصر الحديث على الآراء الالهية للاغريق متعمدين ذلك ، لأنها هى التى كانت مثار الخلاف بين المسلمين فى موقفهم من الفلسفة أولا ، ولأنها ثانياً هى التى تتصل ببحثنا فيما أردنا ان نعالجته فى هذا الكتاب وهو : « الجانب الالهى من التفكير الاسلامى » .

طرحه بادىء ذى بدء ، ولكنها قد لا تكفى وحدها فى تعليل قبوله لهذا العمل العلقى والحرص عليه أو المتأثر به . فوجود هذه الرغبة العقلية سبب مهيب فقط للقبول . وقبول المسلمين نفسه للآراء الاغريقية حينئذ ، ليس لأن من قبلها منهم كان ذا ميل علقى فحسب ، بل لأسباب أخرى مع ذلك ، أهمها :

الدقة التى كان عليها المنطق الأرسطى وغيره من العلوم الرياضية ، وأثر هذه الدقة فى نفوس المسلمين العرب التى لم تألف قبل ترجمتها الا أسلوب الاقناع ، ولم تتعود الاسعة الخيال ومرونته ، وتموجه فى التصوير . هذه الدقة التى عرفها المسلمون منذ ترجمة المنطق والرياضيات فى عهد المنصور وازداد وقعها فى نفوسهم منذ هذا التاريخ حتى ترجمة الناحية الالهية فى عهد المأمون ، ارتبطت فى أذهانهم بعصمة الفكر الاغريقى ، وحملتهم فوق ذلك على أن يتجاوزوا بهذه العصمة المنطق الأرسطى والرياضيات الى الحكمة الاغريقية كلها . فلما ترجمت الناحية الالهية - فى اوائل القرن الثالث الهجرى فى عهد المأمون - لم يتطرق الى أذهانهم أول الأمر شك فى دقتها ، وبالتالي شك فى عصمتها فاقبلوا عليها آمنين خطأها ، أو ظانين أنها بعيدة عن الخطأ (١) . وتناولوها على أنها شيء يجب الحرص عليه ، والدفاع عنه . وفى هذا يقول الغزالى (٢) : « ٠٠٠ وقد تولدت عنها - أى العلوم الرياضية - آفتان : احدهما أن من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ، ومن ظهور براهينها ، فيحسن بسبب ذلك اعتقاده فى الفلاسفة . ويحسب أن جميع علومهم فى الوضوح ووثاقة البرهان كهذا العلم ٠٠٠ » .

وبجانب دقة المنطق الأرسطى والعلوم الرياضية ، هذه الدقة التى كانت أشبه باغراء للعقل الاسلامى على الاقدام على قبوله للناحية الالهية والانسانية من الفلسفة الاغريقية ، وتناول ما فيها من آراء بالشرح والتوضيح ، كان لصورة هذه الناحية الفلسفية التى وردت عليها دخل فى قبولها كذلك . وهى فى جانب المعبود صورة الاعتراف باله واحد خالق ، وفى سلوك الانسان صورة

(١) يحكى الفارابى فى كتابه « الجمع بين الحكيمين » (ص ٢٢ طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧) عن كتاب الربوبية المنسوب لأرسطو : وقد نجد أن أرسطو فى كتابه الربوبية المعروف بـ « اثولوجيا » يثبت الصور الروحانية ويصرح بانها موجودة فى عالم الربوبية ٠٠٠ فلما أن يظن بأرسطو مع براعته وشدة يقظته وجلالة هذه المعاني عنده ، اعنى الصور الروحانية ، أنه يناقض نفسه فى علم واحد وهو العلم الربوبى فبعيد ومستنكر ٠٠٠ .

(٢) فى كتابه : « المنقذ من الضلال » ، ص ١٢ - ١٣ ، طبع مطبعة الجمالية بمصر سنة ١٩٢٩ .

الزهد والتصوف وصورة الافناء كوسيلة لتقرب الانسان من الله . اذ ان فلسفة الاغريق (١) لم تقف عند حد معالجة العقل الاغريقى لها ، وان فلسفة افلاطون وارسطو على الأخص لم تبق كما تركها هذان الفيلسوفان ، بل تناولت هذا التراث العقلى منذ وفاة ارسطو كآخر فيلسوف اغريقى عقليات اخرى مختلفة قبل ان يصل الى المسلمين : تناولته عقلية الرومان فى روما ، وعقلية المصريين فى الاسكندرية ، وعقلية الفينيقيين والساميين فى مدارس الشرق الأدنى . ومن غير شك كان لثقافات هذه العقليات المختلفة اثر فى تعديل التراث الاغريقى أو فى تصويره بصورة ليست كلها للاغريق ، اذ من بين ثقافات هذه العقليات التى تناولته ثقافة العقليات الشرقية وهى دينية وسماوية الى حد كبير ، فأضفت عليه ثوب الدين السماوى بجانب ثوب الزهد الصوفى الشرقى .

ومع هذين العاملين السابقين كان أيضا من عوامل اغراء المسلمين على قبول الفكر الاغريقى فى الهياته وانسانياته المزج برسائل دينية موسوية أو مسيحية عليها صبغة الفلسفة الاغريقية بين المؤلفات الفلسفية الاغريقية ، ونقلها بعد ذلك منسوبة الى فلاسفة الاغريق (٢) .

وإذا كانت هذه هى أسباب قبول العقل الإسلامى للفلسفة الاغريقية الإلهية على العموم ، فمرجع الفرق بين احتياط المعتزلة فى قبولها ومبالغة من يسمون بالفلاسفة فى الحرص عليها ، على ما يبدو ، الى عكوف هؤلاء على كتب الفلسفة المنقولة ، وبقاء أولئك فى حدود مهمتهم الأولى ، وهى الدفاع عن العقيدة . (٣) .

(١) كما عرف من قبل فى الجزء الاول لهذا الكتاب .

(٢) على نحو ما هو مبسوط فى بحث « الترجمة » فى الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٣) يقول « جولدزيهر » مؤرخا للمعتزلة :

« هم أول علماء الكلام ، ومقصدهم الدينى مناواة التصوير الحسى للعقيدة ، كما كان متبعيا من قبلهم وكما نقل عن أهل السنة ، (ويقول الشهرستانى ج ١ ص ٩٦ من كتاب الملل والنحل : وتخطت جماعة من السلف الى التفسير الظاهر ، فوقع فى التشبيه) .

وتكون من هذه المناواة بداية المدرسة الاعتزالية ، واتسع التضاد بينها وبين مذهب أهل السنة باستخدام المذهب العقلى فى التأويل والشرح . وبواسطة المعتزلة دخل مقياس ثالث للمعرفة - لدى المسلمين - وهو العقل ، بجانب التجارب الحسية والعلم النقلى ، وهم يؤثرون العقل على الشرع فى مقياس الحقيقة وتعرف القيم الاخلاقية .

وم من اصحاب المذهب العقلى قطعاً ، ولكنهم ليسوا من اتباع « حرية الفكر » : لانهم

فى عهد خلفائهم الثلاثة استخدموا فى بغداد وغيرها وسائل الارهاب والاعتقال لحمل اكبر
فرقة معادية لهم فى ذلك الوقت ، وهى فرقة الفقهاء ، على ان تترك لهم الجو حرا .

– ولاعلانهم ان « دار الحرب » هى التى يسكنها من لا يعتقد بعقيدتهم ، وقولهم بانسه
على الامام ان يحاربهم كما يحارب الكفار والمشركين .

– ولان ابا هاشم (لعله هشام بن عمر القوطى) – من رجالهم – يعلن ان من خالف رايه
فى الصفات وفى القدر يستحل دمه وماله ، لانه كافر (الشهرستانى) .

• ومعر بن عباد يحكم على من لا يرى رايه فى الصفات وفى الاختيار بعدم الايمان .

• واى موسى المرادار يعلن ان ثلاثة فحسب من اتباعه سيدخلون جنة المؤمنين حقا .

– ولان من الاقوال الثابتة فى علم الكلام عندهم : من لم يكن معتزليا لا يسمى مؤمنا ،
لان من لم يعرف الله عن طريق الجدل العلقى Spekulation لم يكن مؤمنا . والعوام
عندهم – تبعا لهذا – لا يدخلون فى عداد المسلمين ، اذ يدون عمل العقل لا ايمان . ولهذا
انكر بعض فقهاءهم ان يقتدى فى الصلاة بمن لا يستخدم العقل فى معرفة الله ، لانه حينئذ
كلاقتداء بمن لا دين له ، وهو الزنديق .

– ولان القاضى احمد بن ابي دؤاد فى سنة ٢٢٤ هـ (٨٤٨ م) ، وضع لموظفيه
قاعدة لفك المعتقلين ، وهى اختبار عقائدهم ، فمن قال بخلق القرآن وان الله فى اليوم الآخر
لا يرى بالابصار ترك ، ومن لم يعترف بهذه العقيدة بقى فى الاعتقال (رواية السعودى) .

واحد الموظفين ، وهو مسلم الجرمى ، ابنى تنفيذ ما وضعه القاضى من نظام ، فتعرض
بسبب هذه المخالفة لكثير من ألوان الذل .

وانه وان كان عادة للتفكير اليونانى ولعمل المفكرين الفيلسفى من اليونانيين دخل فى
توسيع علم الكلام ، الا أنهم احتفظوا ببعض نقط احتكت فيها مسائلهم الدينية بالمسائل
الفلسفية .

و « جولدزيهر » يذكر – فى نهاية بحثه هذا – ان بعض الناس يتهم المعتزلة بانهم تحت
راية علم الكلام ادخلوا تعاليم فلسفية ، ولكنه يرى ان هذا الاتهام هو تعبير عن النقص فى
الوحدة والانسجام عند رجال المعتزلة فى أفكارهم ، هذا النقص الذى تعبر عنه تعاليمهم
المتشعبة ، والمتناقضة أحيانا .

تعليق :

فى هذه النقطة الاخيرة التى يلاحظها « جولدزيهر » يرى غير رايه فيها هورفيتس
Horvitz فى كتابه السابق ، حيث يثبت تاثر المعتزلة بالفلسفة الاغريقية كما تقدم .

و « جولدزيهر » ، فى عرضه لأمر المعتزلة ، وحكمه عليهم بانهم ليسوا من اتباع حرية
الفكر بناء عن الامثلة التى أوردها ، يبدو انه متأثر بالمصادر الكلامية الأخرى غير مصادر

وستتخذ من شرح موقف هؤلاء الذين تميزوا من أصحاب النزعة العقلية-
فى الاسلام وعرفوا باسم الفلاسفة موضوع حديثنا الآن على أن نتبعه بالكلام
عن موقف المعتزلة . حتى اذا انتهينا من موقف هؤلاء الأخيرين تركنا الفترة
الأولى من فترات موقف العقل الاسلامى من الفلسفة الاغريقية ، وهى فترة.
قبولها ، الى الفترة الثانية من فتراته . . . وهى فترة معارضتها .

وفى هذه الفترة الأخيرة ، وهى فترة المعارضة . يكون الحديث عن رجال.
الأشاعرة المؤسسين ، أو المساهمين فى تطور المدرسة الأشعرية ، كمعارضين.
للتراث الاغريقى فى ناحيته : الالهية ، والانسانية ، ورجال التصوف المناوئين.
للتجاهين الفلسفى والكلامى .

المعتزلة نفسها . والذي يقرأ كتاب « الانتصار » للخياط مثلا ، وهو من رجال الاعتزال ، يجد
تكنيبا لنسبة كثير من الأمثلة - التى ضربها « جولدزيهر » ، نقلا عن الشهرستانى - لرجال
الاعتزال :

فى ص ٨٦ من كتاب الخياط يكذب ما يحكى عن المعتزلة : من أن « العوام عندهم.
لا يدخلون فى عداد المسلمين » ، وفى ص ٨٨ من الكتاب نفسه يكذب أيضا ما يحكى عنهم من
أن « دار الحرب هى التى يسكنها من لا يعتقد بعقيدتهم » . فالحكم على رجال المعتزلة تبعاً
لشئ هذه الاخبار ، يجب أن يراعى الاحتياط فى قبوله أو رفضه .

(المؤلف)

موقف الفلاسفة

التوفيق بين الدين والفلسفة

بجانب التوفيق بين الدين والفلسفة الذى يعبر عن قبول الفلاسفة الاسلاميين للفلسفة الاغريقية وحرصهم عليها ، كانت هناك مظاهر أخرى تعبر عن هذا القبول لها والحرص عليها كذلك

كان هناك الشرح والتوضيح لمشاكلها ، وكان هناك الجمع بين آرائها بعضها مع بعض ان بد تضارب فيما بينها ، لأن فلاسفة المسلمين فوق اعتقادهم بعصمة الفلسفة الاغريقية ، كانوا يعتقدون أيضا بأنها تعبر عن حقيقة واحدة ، وأن الاختلاف ان وقع فيها لا يتجاوز الخلاف فى التعبير عن هذه الحقيقة الواحدة . وكتاب الفارابى المسمى بـ « الجمع بين رأى الحكيمين » أقلطون وأرسطو ، من الأمثلة البارزة لمحاولة الجمع ورفع التضارب بين الآراء الاغريقية بعضها مع بعض من جانب فلاسفة المسلمين .

وفى مقدمة هذا الكتاب يقول الفارابى : « أما بعد . . فانى لما رأيت أكثر أهل زماننا قد تخاصموا وتنازعوا فى حدوث العالم وقدمه ، وادعوا أن بين الحكيمين المقدمين المبرزين اختلافا فى اثبات المبدع الأول وفى وجود الأسباب منه ، وفى أمر النفس والعقل ، وفى المجازاة على الأفعال خيرا وشرها ، وفى كثير من الأمور المدنية والخلقية والمنطقية ، أردت فى مقالتي هذه أن أشرع فى الجمع بين رأييهما ، والابانة عما يدل عليه فحوى قوليهما ، ليظهر الاتفاق بين ما كانا يعتقدانه ، ويزول الشك والارتياب عن قلوب الناظرين فى كتبهما . وأبين مواضع الظنون ومداخل الشكوك فى مقالاتهما ، لأن ذلك من أهم ما يقصد بيانها ، وانفع ما يراد شرحه وإيضاحه . إذ الفلسفة حدها وماهيتها أنها العلم بالمرجودات ، بما هى موجودة » (١) .

(١) صفحة ١ ، طبع مطبعة السعادة . سنة ١٣٢٥ هـ .

على أن التوفيق بين الآراء الاغريقية من جهة وبين الاسلام من جهة اخرى ، ان كان يعتبر مظهرا للتعبير عن قبول فلاسفة المسلمين لها فهو فى الواقع اهم مظهر لهذا القبول . اذ محاولة دفعهم التعارض بين الجانبين ينبىء عن تمسكهم بالفلسفة تمسكا لا يقل عن تمسكهم بالاسلام ، وعن وضعهم لها فى صفة ومنزلته . ولو انهم لم يحرزوا عليها شدة الحرص ، لضحوا بالرأى الذى يتعارض فيها مع مبدأ من مبادئ الاسلام ، ولم يلجأوا الى الحد من هوة المعارضة ، أو الى محاولة ازالتها .

ولكن بعض المستشرقين ، كـ « جولدزيهر » ، يرى أن توفيق فلاسفة المسلمين بين الدين والفلسفة ، لا ينم عن قبولهم النفسى للفلسفة الاغريقية ، ولا عن راحة العقل الاغريقى لديهم ، أو اقتناعهم بعصمة الحكمة الاغريقية ، بل ينم عن خشيتهم من جمهور المسلمين ، وعن محاولتهم تجنب سخط الراى العام الاسلامى على الفلسفة ، الفلاسفة .

ولعله يشير الى عمل المتوكل من كبته حركة رجال العقل فى الاسلام . وتضييقه على المعتزلة والفلاسفة ، وعلى النقلة والمترجمين للفلاسفة ، بعد تشجيع المأمون لهم جميعا على ذلك ، والى أن هذه الحركة منه - المتوكل - كانت تلبية لرغبة أهل الحديث والنص . ولعله يشير أيضا الى أن استمرار هذا الكبت من الخلفاء بعد المتوكل كان تلبية لرغبة الجمهور النافر الناقم على الفلسفة ، وأن قيام الحسن الاشعري لناواة المعتزلة ، ثم قيام الغزالى من بعده لناواة هؤلاء أيضا ومناوأة الفلاسفة معهم ، كان صدق عن طريق مباشر أو غير مباشر ، لهتاف الجماهير ضد العقلين ، والمذاهب العقلية فى الجماعة الاسلامية .

ولكن ، ليس الأقرب لتجنب سخط الجماهير ، واستجلاب عطفهم ، هو الامتناع عن الاشتغال بالفلسفة ، أو مناوأتها دون التقريب بينها وبين الدين ؟ لأن التقريب - وهو عمل عقلى دقيق - لا يخدع الجماهير ، اذ أنهم لا يستطيعون ادراكه ، حتى يكون ستارا للفلاسفة من غضبهم ووقاية لهم من اصرارهم .

ان المسلمين ، منذ القرن الثالث الهجرى ، كانت نصرتهم للدين ، وكان تمسحهم فيه ، بمقدار ما يتصل بمنافعهم من الحياة . والفلسفة الاغريقية لم تبتدأ للمسلمين ، أول الأمر ، بمقتنافة مع الدين حتى يكون الاقدام عليها خطرا ، بل بالعكس ابتدأ لهم على أنها ضرورة لازمة لسلامة إلهدين نفسه .

فهذا الفارابى يقول (١) : « ولولا ما أنقذ الله أهل العقول والأذهان ،
بهدنين الحكيمين : أفلاطون وأرسطو ، ومن سلك سبيلهما ممن وضحوا أمر
الإبداع بحجج واضحة مقنعة ، وأنه أيجاد الشيء لا عن شيء وإن كل ما يتكون
من شيء ما ، فإنه يفسد لا محالة الى ذلك الشيء ، والعالم مبدع من غير شيء
فمآله الى غير شيء ٠٠٠ فما شاكل ذلك من الدلائل والحجج والبراهين التى
توجد كتبها مملوءة منها ، وخصوصا ما لهما فى الربوبية وفى مبادئ
الطبيعية – لكان الناس فى حيرة ولبس ٠٠٠ » .

وهذا ابن سينا يقول (٢) : « ومبادئ هذه الأقسام التى للفلسفة النظرية
مستفادة من أرياب الملة الالهية على سبيل التنبيه ، ومتصرف على تحصيلها
بالكمال بالقوة العقلية على سبيل الحجة » .

فالفلسفة الاغريقية ، فى نظر الفارابى ، طريق لرشاد الناس وهدايتهم
الى الحق ، وفى نظر ابن سينا متأخية مع الدين ومؤدية الى ما يؤدى اليه .
وهى فى رأى السجستاني (٣) متممة للدين ، اذ يقول فى معرض الحديث :
« ٠٠٠ يابنى ! لا تعجب من هذا ! فالأنبياء والأصفياء ومن دونهم يندتتون
حول خلوص النفس فى العاجلة ، وخلصها فى الآجلة ٠ والقول وان اشتبه ،
والاشارة وان غمضت ، فالمراد بين والمطلوب متيقن ٠ وهل الحكمة الا مولدة
الديانة ؟ وهل الديانة الا متممة للحكمة ؟ وكنت حدثتني عن شيخكم الحضرمى
الصوفى أنه قال : « النقب كثيرة والعروس واحدة » .

لماذا يفرض فى المسلمين – على نحو ما يرى « جولدزيهر » – أن ياعث
عملهم العقلى أمر خارج عنهم ، دفعوا اليه عن طريقه ؟

ولماذا لا يفرض فيهم الايحاء الذاتى ، والافتتاح الداخلى ؟

(١) فى كتابه : « الجمع بين رأى الحكيمين » ، (ص ٢٩ ، ٣٠ ، طبع مطبعة السعادة ،
سنة ١٣٢٥ هـ) .

(٢) فيما له من رسائى « فى الحكمة والطبيعات » ، (ص ٣ ، طبع هندية بمصر ، سنة
١٩٠٨ م) .

(٣) هو أبو سليمان محمد بن طاهر بن بهرام المنطقى السجستاني ٠ قيل انه تولى سنة
٢٨٠ هـ ، ومقالته هذه ذكرها أبو حيان على بن محمد العباسى التوحيدى فى كتاب « المقابسات »
(ص ٢٩٠ اخراج السندوبى سنة ١٩٢٩ م ، وطبع المطبعة الرحمانية بمصر) .

صور التوفيق :

وسواء اكان منشأ توفيق فلاسفة المسلمين بين الدين والفلسفة تلك الصورة الجذابة - من الوجهة الدينية - التي صاحبت الآراء الاغريقية ، وانخدع بها الموفقون من المسلمين فمنحوها ثقتهم ، أم كان مبعثه شيء آخر غيرها ، فتوفيقهم كان له نمطان :

النمط الاول :

وهو النمط الاول القريب : ويذهب الى شرح الحقائق الدينية المجملة بالآراء الفلسفية التي من شأنها أن تكون مفصلة . فالفارابي في كتابه « فصوص الحكم » ، وابن سينا في « رسائله في الحكمة والطبيعات » ، واخوان الصفاء في « رسائلهم » وبقوا بين الدين والفلسفة سالكين هذا النمط في توفيقهم ، اذ شرحوا الحقائق الدينية بالآراء الفلسفية الاغريقية .

فان ذهبنا الى كتاب « فصوص الحكم » مثلا ، وجدنا الفارابي يشرح قوله تعالى : « هو الاول والاخر » (١) بشرح أفلوطيني . فيذكر (٢) : « انه الأول » من جهة أنه منه ، ويصدر عنه كل موجود لغيره . وهو « أول » من جهة أنه أول بالوجود لغاية قربه منه . . . هو « أول » لأنه اذا اعتبر كل شيء كان فيه أولا أثره وثانيا قبله لا بالزمان . هو « آخر » لأن الأشياء اذا لوحظت ونسبت اليه أسبابها ومبادئها وقف عنده المنسوب ، فهو « آخر » لأنه الغاية الحقيقية في كل طلب . فالغاية مثل السعادة في قولك : لم شربت الماء ؟ فتقول : لتغير المزاج . فيقال : ولم أردت أن يتغير المزاج ؟ فتقول : للصحة . فيقال : لم طلبت الصحة ؟ فتقول : للسعادة والخير . ثم لا يورد عليه سؤال يجب أن يجاب عنه ، لأن السعادة والخير يطلب لذاته لا لغيره . . . فهو المعشوق الأول ، فلذلك هو « آخر » كل غاية . « أول » في الفكرة ، « آخر » في الحصول هو .

وترجيح نسبة هذا الشرح الفلسفي لأفلوطين ، أو لطريقة الافلاطونية الحديثة على العموم ، لما فيه من تعبيرات تشعر بمذهب « الانتخاب والاختيار » كالتعبير بـ « الوجود لغيره » الذي ينم عن رأي أرسطو ، بجانب التعبير بـ « ويصدر عنه » الذي يمثل رأي أفلاطون .

(٢) صفحة ١٧٤ .

(١) الحديد : ٢ .

كما يفسر قوله تعالى : « والظاهر والباطن » على النحو الآتى (١) :
« لا وجود أكمل من وجوده ، فلا يخفاء به من نقص الوجود ، فهو فى ذاته
ظاهر ولشدة ظهوره باطن ، وبه يظهر كل ظاهر ، كالشمس تظهر كل خفى
وتستبطن لا عن خفاء » .

وفى موضع آخر يشرح هذه الجملة مرة أخرى بقوله (٢) : « هو باطن ،
لأنه شديد الظهور غلب ظهوره على الإدراك فخفى . وهو ظاهر من حيث ان
الأثار تنسب الى صفاته وتجب عن ذاته فتصدق - تتحقق - بها . . . » .

فقد اقتبس فى شرحه لهذه الآية الكريمة من فلسفة عصر « الانتداب
والاختيار » أيضا ، وهى هنا فلسفة الأفلاطونية الحديثة ، لأن أسلوب الفلسفة
المشروح به يعتمد فى التعبير والتصوير على الشعور ، والشعر فى التعبير
والتصوير من مظاهر فلسفة أفلوطين على الخصوص . وبجانب هذا الأسلوب
الشعرى تعبر هذه الفلسفة المشروح بها عن وجود العالم عن الله بأنه « وجود
عن ذاته » ، وهذا التعبير لأرسطو . والجمع بين خصائص فيلسوفين فاكثر فى
نطاق واحد طابع هذا العصر المشار اليه .

كما يشرح الملائكة بانها : « صور علمية ، جواهرها علوم ابداعية ، قائمة
بذواتها ، تلحظ الأمر الأعلى فينطبع فى هوياتها ما تلحظ ، وهى مطلقة . لكن
الروح القدسية تخاطبها فى اليقظة ، والروح البشرية تعاشرها فى النوم » (٣) .

فقد شرح الملائكة بما شرح به أفلاطون مثله من انها حقائق مجردة قائمة
بذاتها . ومن انها كلية او مطلقة ، ومن أن علمها ليس انتزاعا من هذا العالم
المحسوس . . .

وإذا انتقلنا الى ابن سينا رأيناه يقرأ قول الله تعالى : « الله نور السموات
والأرض ، مثل نور كمشكاة فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاج كأنها
كوكب درى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضىء
ولو لم تمسه نار ، نور على نور ، يهدى الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله
الأمثال للناس ، والله بكل شىء عليم » (٤) . ثم يشرحها بمزيج من فكرتى
أفلاطون وأرسطو ، فيقول (٥) :

-
- (١) صفحة ١٧٠ من المصدر السابق . (٢) صفحة ١٧٢ من المصدر السابق .
(٣) صفحة ١٤٦ من المصدر السابق . (٤) النور : ٢٥ .
(٥) صفحة ١٢٥ (فى الرسالة السادسة) من : « رسائل فى الحكمة والطبيعات » .

فابن سينا قسى :

« النور » بالخير : ليكون الله هو الخير ، كما جعل أفلاطون الخير أعلا
المثل عنده ، وكما جعله أفلوطين أول الموجودات فى سلسلة الوجود .

و «-السموات والأرض» بـ « الكل » : وهو تعبير الفلاسفة عن العالم .

و « المشكاة » بالعقل الهولانى : كاستعداد للنطق والادراك ، وهو أحد

اقسام العقل عند أرسطو .

و « المصباح » بـ « العقل المستفاد » بالفعل بعد التحول من استعداد :

وهو القسم الثانى من اقسام العقل عنده - أرسطو - أيضا .

و « الزجاجة » بالواسطة : وهى العقل الفعال التى بين العقل الهولانى

والعقل المستفاد بالفعل . والعقل الفعال هو ثالث الاقسام التى فرضها أرسطو

للعقل على الاطلاق .

و « شجرة مباركة زيتونة » بالقوة الفكرية : التى هى مادة الاعمال

العقلية .

و « النار » بالعقل الملكى المدبر للعالم المشاهد : وهو النفس الكلية عند

أفلاطون ورجال مدرسة الاقلاطونية الحديثة .

وهكذا جعل ابن سينا فى تعسف - رغبة فى التوفيق بين الدين والفلسفة -

ما فى الآية الكريمة من كلمات رموزا لاصطلاحات فلسفية ، بعضها لأفلاطون

والبعض الآخر لأرسطو . وجعل محصل الآية بعد عناء : أن الله خير وسبب

=

و : الزيت « بالحسد لكونه أقرب الى ذلك من الزيتونة .

والذى « يكاد زيتها يضىء ولو لم تمشسه نار » بالقوة القدسية لأنها تكاد تعقل بالفعل

ولو لم يكن شىء يخرجها من القوة الى الفعل .

و « نور على نور » بالعقل المستفاد فان الصور المعقولة نور والنفس القابلة لها نور

آخر .

و « المصباح » بالعقل بالفعل لأنه يُير بذاته من غير احتياج الى نور يكتسبه .

و « النار » بالعقل الفعال لان المصابيح تشتعل منها .

الخير في العالم ، ومثل خيريته - أو هو صورته - في هذا العالم ، ذلك العقل
الانسانى الذى يتحول من استعداد للدراك الى عقل مستفاد بالفعل بواسطة
العقل الفعال (١) .

وما ابعد هذا المعنى عن أن يكون مقنعا للناس بوضوح هداية الله فى
السموات والأرض ، لايحول دون وضوحها حائل ، شأنها شأن ذلك النور
الحسى الذى توافرت فيه عوامل الوضوح فى اشعاعه والصفاء فى ضيائه .

ويفسر سورة « الناس » على الوجه الآتى :

« من شر الوسواس الخناس » : القوة التى توقع الموسوسة هى القوة
المتخيلة بحسب صيرورتها مستعملة للنفس الحيوانية ، ثم ان حركتها تكون

(١) وللعرفه التعميد الذى قد ينشأ عن تفسير النصوص الدينية بالفلسفة ، نذكر هنا
تفسيرا آخر للآية الكريمة ليس هو اوضح التفسير المتداولة فيها ، ولكنه على كل حال ،
ليس تفسير الدين بالفلسفة . يقول الامام الزمخشري « التوفى بخوارزم سنة ٥٢٨ هـ » فى
كتابه « الكشاف » (ج ٢ ص ٩٤ ، ٩٥) فى تفسير هذه الآية :

« الله نور السموات والأرض » : أى الله ذو نور السموات والأرض ، أى الله صاحب
الحق الواضح ، كالنور ، فى السموات والأرض ، أو صاحب الحق الواضح لأهل السموات
والأرض .

« كمشكاة » : أى كصفة مشكاة ، وهى الكوة فى الجدار غير النافذة . . .
« فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة » : أراد قديلا من زجاج ازره .
« كانتها كوكب درى » : شبه القنديل بأحد الدرارى من الكواكب وهى المشامير
كالمشترى والزهرة والمريخ .

« يوقد من شجرة » : يعنى رويت ثباته بزيتها .

« مباركة » : كثيرة النافع .

« لا شرقية ولا غربية » : أى منبتها الشام ، وأجود انواع الزيتون ما كان بالشام .
وقيل معنى ذلك : لا فى مضى ولا مقبأه ، ولكنه الشمس والظل يتعاقبان عليها ، وذلك أجود
لحملها .

« يكاد زيتها يضىء » : أى من غير نار ، مبالغة فى صفائه .

« نور على نور » : أى هذا الذى شبهت به الحق نور متضاعف ، قد تناصر فيه المشكاة ،
والزجاجة والمصباح والزيت ، حتى لم تبق مما يقوى النور ويزيده اشراقا ويمده باضاءة بقية ،
ومعنى الآية الكريمة ، كما نقل عن على رضى الله عنه : « الله نور السموات والأرض » ،
أى نشر فيها الحق وبه فاضاءت بنوره ، أو نور قلوب أهلها به . ولا شك انه معنى يتناسب
مع طبيعة الدين فى انه ميسر ادراكه للكثيرين . بخلاف المعنى الفلسفى الذى شرح به ابن سينا
هذه الآية الكريمة . إذ ادراكه وقف على الخاصة .

بالعكس : فان النفس وجهتها الى المبادئ المفارقة ، والقوة المتخيلة اذا جذبتها الى الاشتغال بالمادة وعلانقتها فتلك التى تخنس أى تتحرك بالعكس ، وتجذب النفس لذلك سميت خناسا .

« الذى يوسوس فى صدور الناس » : معناه أن الخناس ، وهو القوة المتخيلة ، إنما يوسوس فى الصدور التى هى المطية الأولى للنفس ، لما قد ثبت أن المتعلق الأول للنفس الانسانية هو القلب ، وبواسطته تنبث القوى فى سائر الأعضاء ، فتأثير الوسوسة أولا فى الصدور .

ثم قال عز وجل : « من الجنة والناس » (١) : الجن هو الاستتار ، والانسان هو الاستئناس . فالأمور المستترة هى الحواس الباطنة ، والمستأنسة هى الحواس المظاهرة (٢) .

ففسر :

« الوسواس » : بقوة نفسية للانسان ، وهى القوة المتخيلة (٣) « والجنة والناس » بالحواس المظاهرة والباطنة أى بقوى انسانية أيضا .

وبهذا التفسير وفق بين الدين والفلسفة ، بأن حمل نصوص الدين فى الشرح ما تحكيه الفلسفة خاصا بالشر ومصدره . اذ الفلسفة فى القديم والمقرون الوسطى تميل الى أن يكون الانسان ذاته مصدر تصرفاته الخيرة والشريرة : عقله مصدر النوع الاول ، وجسمه مصدر النوع الثانى . وبعبارة أخرى « معرفته » أساس الفضائل ، و « غرائزه » أو قواه الشهوية مصدر الرذائل .

وتستوى فلسفة أفلاطون وأرسطو فى أن الانسان نفسه مصدر التصرفات كلها ، خيرا وشرها . والفرق بين فلسفتيهما فيما وراء ذلك فى النظرة الى الانسان : أهو مركب من جزئين سبق وجود أحدهما وجود الآخر ، أم هو وحدة وأحدة ذات شعبيتين . قال بالرأى الاول أفلاطون ، وبالثنائى أرسطو .

(١) الناس : ٤ - ٦ .

(٢) ص ٢٢ من جامع البدائع (فى رسالة المعونتيير) .

(٣) بينما الشيء الذى يشرح به مصدر الشر عادة هو « الشيطان » ، وهو - فى أكثر شروحه - طبيعة خارجة عن الانسان .

واخوان الصفاء : يشرحون « الجنة والنار » بما يفهم منه أن الجنة هي عالم الأفلاك ، وأن النار هي عالم ما تحت فلك القمر ، وهو عالم الدنيا :

ففى الرسالة الثالثة من رسائلهم - فى الحديث عن تجرد النفس واشتياقها الى عالم الأفلاك - يقولون : « ٠٠٠ ، بل النفس اذا فارقت هذه الجنة ولم يعقها شئ من سوء أفعالها أو فساد آرائها وتراكم جهالاتها أو رداءة أخلاقها ، فهى هناك - فى عالم الفلك - طرفة عين بلا زمان ، لأن كونها حيث همتها ومحبوبها ، كما تكون نفس العاشق حيث معشوقه . فاذا كان عشقها هو الكون مع هذا الجسد ، ومعشوقها هذه الملذات المحسوسة الممومة الجرمانية ، وشهواتها هذه الزينات الجسمانية ، فهى لا تبرح من ههنا ، ولا تشتاق الصعود الى عالم الأفلاك ، ولا يفتح لها أبواب السموات ، ولا تدخل الجنة مع زمر الملائكة ، بل تبقى تحت فلك القمر ، سائحة فى قعر هذه الأجسام المستحيلة المتضادة : تارة من الكون الى الفساد ، وتارة من الفساد الى الكون : « كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب » (١) ، « لايثين فيها أحقابا » (٢) ، ما دامت السموات والأرض ، لا يذوقون فيها برد عالم الأرواح الذى هو الريح والريحان ، ولا يجدون لذة شراب الجنان المذكور فى القرآن . ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجنة فى السماء ، والنار فى الأرض » (٣) .

ويفسرون الشريعة الالهية - أو الوحي - بشرح أفلوطينى ، فيقولون : « واعلم أن الشريعة الالهية هي جبلة روحانية ، تبدو من نفس جزئية فى جسد بشرى ، بقوة عقلية تفيض عليها من النفس الكلية ، ياذن الله تعالى فى دور من الأدوار ، وفى وقت من الأوقات ، لتجذب النفوس الجزئية وتخلصها من أجساد بشرية متفرقة ، ليفصل بينها يوم القيامة ، « ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل المخبث بعضه على بعض فيركمه جميعا فيجعله فى جهنم » (٤) . وقوله تعالى : « وينجى الله الذين اتقوا بمفازتهم » (٥) .

فقد ربطوا بين الله والنفس الكلية من جهة ، والعقل الانسانى المفاض عليه من جهة أخرى ، كما ربطت الافلاطونية الحديثة بين الله والنفس الكلية

(١) النساء : ٥٦ . (٢) النبا : ٢٣ .

(٣) صفحة ٩١ ج ١ ، طبع مطبعة الآداب ، سنة ١٣٠٦ هـ .

(٤) الأنفال : ٣٧ .

(٥) ص ١٨٢ ، ج ٤ والآية من سورة الزمر : ٦١ .

من جانب آخر • وجعلوا الخلاص من هذا العالم المادى غاية الانسان . كما ارتأى ذلك التصوف الشرقى الذى يعد عنصرا رئيسيا فى بناء الافلاطونية الحديثة •

ويفسرون « الشهداء » فى قوله تعالى : « فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والمصدقين والشهداء والمصلحين ، وحسن أولئك رفيقا » (١) ، بهؤلاء الذين شهدوا تلك الأمور الروحانية المفارقة للهوى ، ويعنون بها جنة الحياة ونعيمها (٢) •

وشبيه بهذا النمط - وهو شرح الحقائق الدينية المجملة بالآراء الفلسفية المفصلة - جمع المعانى الدينية مع المعانى الفلسفية فى نطاق واحد ، لتقرير غاية واحدة •

وأخوان المصفاة فوق شرحهم على النمط السابق ، جمعوا بين الدين والفلسفة فى الاستشهاد على أمر يريدون تقريره ، كاستشهادهم على بقاء النفس بعد مفارقة الجسد بقولهم :

« يحكى عن هرمس المثلث بالحكمة ، وهو ادريس النبى عليه السلام ، أنه صعد الى فلك زحل ودار معه ثلاثين سنة ، حتى شاهد جميع أحوال الفلك ، ثم نزل الى الأرض فخبّر الناس فى علم النجوم ، قال الله تعالى : « ورفعناه مكانا عليا » (٣) •

وقال أرسطو فى كتاب « الفالوجيا » (ثيولوجيا) : ربما خلوت بنفسى وخلعت بدنى وصرت كأنى جوهر مجرد بلا بدن ، فأكون داخلا فى ذاتى خارجا عن جميع الأشياء ، فأرى ذاتى من الحسن والبهاء ما أبقى له متعجبا هنا ، فأعلم أنى جزء من أجزاء العالم الأعلى الفاضل الشريف •

وقال فيثاغورس فى الوصية الذهبية : اذا فعلت ما قلت لك يا ديوجانس ، وفارقت هذا البدن ، فتكون حينئذ سائحا غير عائد الى الانسانية ، ولا قابلا للموت •

(١) النساء : ٦٩ •

(٢) ضلحة ١٨٢ ، ١٨٥ ، ج ٤ من المصدر السابق •

(٣) مريم : ٥٧ •

وقال المسيح عليه السلام للحواريين فى وصية له : « اذا فارقت هذا الهيكل فأنا واقف فى الهواء عن يمنة عرش ربي ، وأنا معكم حيثما ذهبتم ، فلا تخالفونى حتى تكونوا معى فى ملكوت السماء غدا » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه فى خطبة طويلة له : « أنا واقف لكم على الصراط ، وانكم ستردون على الحوض غدا ، فأقربكم منى منزلا يوم القيامة من خرج من الدنيا على هيئة ما تركته ، الا لا تغيروا بعدى ، الا لا تبدلوا بعدى » .

فهذه الأخبار والحكايات كلها - يقول اخوان الصفاء - دليل على بقاء النفس بعد مفارقة الجسد ، « وأن الانسان العاقل اذا استبصرت نفسه فى هذه الدنيا وصفت من درن الشهوات والمآثم ، وزهدت فى الكون ههنا ، فانها عند مفارقة الجسد لا يعوقها شئ عن الصعود الى السماء ، ودخول الجنة والكون هناك . . . » (١) .

فقد استدلوا بالقرآن والسنة ، وقول عيسى ابن مريم ، كما استدلوا بقول فيثاغورس وأرسطو ، على ما أراءوا تقريره من بقاء النفوس بعد مفارقة الأجسام .

ومثل هذا الجمع بين الأقوال المختلفة : دينية وفلسفية ، ينتظم مع الشرح الفلسفى السابق للنصوص الدينية الجملة فيما سميناه النمط الأولى القريب ، لقلة الصنعة العقلية فيه .

النمط الثانى :

وهو نمط التأويل ، وهو أدق وأعمق من سابقه . والمراد به تأويل الحقائق الدينية بما يتفق مع الآراء الفلسفية ، أو اخضاع تلك الحقائق لهذه الآراء . وهذا النوع ان وجد عند الفارابى فوجوده واضح عند ابن سينا ، ولكنه لا يكاد يوجد عند اخوان الصفاء (٢) .

(١) صفحة ٩٢ - ٩٣ ، ج ١ من المصدر السابق .

(٢) لأن اخوان الصفاء - كما يبدو من التعريف بهم فيما يلى - وجهوا نظرهم الى جذب الجمهور أكثر من التوجه الى الخاصص ، وطبع الجمهور يعيل الى السطحية دون التعمق . والنمط الثانى من نمط التوفيق ، وهو نمط التأويل ، أدق وأعمق من الأول .

الهيئة السياسية لـاخوان الصفاء :

فى القرن الرابع الهجرى ، وان كان السلطان فى مركز الخلافة - فى بغداد - لبنى بويه ، الا انه كانت دول لآخرين فى أطراف المملكة الاسلامية : فى الاندلس لبنى أمية ، وفى افريقية للعبديين ، وفى مصر للآخشيديين ، وفى حلب للحمدانيين ، وفى الجزيرة الفراتية للشيبانيين ، وفى عمان والبحرين واليمامة للقرامطة ، وفى خراسان وما وراء النهر لال سامان ، مما يدل على أن الأمر والسلطان أصبح مطلوباً لكل فرد ولكل جماعة فى الامبراطورية الاسلامية ، وعلى أنه فى متناول بعض الأفراد وبعض الجماعات والأسر ، وعلى أنه لا طاعة لخليفة الا بقدر ارتفاع الطيعين له من صلتهم بالخلافة .

وطلب السلطان والرغبة فيه الى هذا الحد ، من شائهما التفريق بين أفراد الأسرة الواحدة فضلاً عن أن يكون سبباً فى انحلال وحدة الأمة المتكونة من عناصر متعددة ، ومن شائهما كذلك حمل الناس على التفتن فى الأساليب الموصلة الى السلطان ، وفى أساليب الايقاع والكيد لمن بيده السلطان .

واللدين كان - ولم يزل - من أشد هذه الأساليب أثراً ، لما له من حيلة وثيقة فى تحريك العاطفة ، وبالتالي فى تألف الأحزاب والجمعيات لغايات ايجابية أو سلبية .

واخوان الصفاء نشأوا فى هذا الدور ، وتأثروا ببيئته ، وفتحوا أعينهم على أبرز المظاهر فيه ، وجربوا أشد الوسائل فتكاً بالخصوم وأقربها فى نيل الغايات ، وهى التحكك بالدين .

ظهور تعاليم اخوان الصفاء :

ومما لا ريب فيه أن أواسط القرن الرابع الهجرى كان مسرح النشاط لـاخوان الصفاء فى بث تعاليمهم التى وصلت اذ ذاك الى مسامع صاحب السلطة فى مقر الخلافة - بغداد - سنة ٣٧٢ هـ ، وهو صمصام الدولة (هو المرزيان بن عضد الدولة بن ركن الدولة ، الحسن بن بويه . تولى السلطة فى بغداد فى عهد الطائع من سنة ٣٧٢ هـ - ٣٧٦ هـ) . وكان اخوان الصفاء ، من قبل لا يجرون على الظهور بتعاليمهم أمام الحكام ولاة الأمر . وفى هذا القرن أخرجوا دائرة معارفهم ، وهى رسائلهم - وانتشر تداولها فى المكتبات والمجالس .

من هم اخوان الصفاء ؟

يقول أبو حيان التوحيدي فى مقابساته (ص ٤٥ ، طبع المطبعة الرحمانية سنة ١٩٢٩ م) :
« سألتنى الوزير صمصام الدولة فى حدود سنة ٢٨٢ هـ ، فقال : حدثنى عن شيء هو أهم من هذا الى وأخطر على بالى ! ائنى لا ازال أسمع من زيد بن رقاعة قولاً يريينى ، ومذهباً لا عهد لى به ، وكتابة عما لا أحقه ، وإشارة الى ما لا يتضح شيء منه ، يذكر الحروف ويذكر النقط ، ويزعم أن البياض لم تنقط من تحت واحدة الا لسبب ، والتاء لم تنقط من فوق اثنتين الا لعلة ، والألف لم تعجم الا لغرض ، وأشباه هذا . وأشهد منه فى عرض ذلك دعوى يتعاطف بها ، فما حديثه ؟ وما شأنه ؟ وما دخلته ؟ فقد بلغنى ، يا أبا حيان أنك تغشاه وتجلس اليه وتكلم عنده ، ومن طالت عشرته لانسان صدقت خبرته به ، وامكن اطلاعه على مستكنه »
والله اعلم بحقيقته .

قلت : أيها الوزير ! أنت الذى تعرفه قبلى قديما وحديثا بالاختبار والاستخدام ، وله منك الامرة القديمة والنسبة المعروفة .

فقال : دع هذا وصفه لى ! قلت : هناك ذكاء غالب ، ذهن وقاد ، ومتسع فى قول المنظم والنشر ، مع الكتابة البارة فى الحساب واليلاغة ، وحفظ أيام الناس ، وسماع المقالات ، وتبصر فى الآراء والديانات ٠٠٠ قال : فعلى هذا ، ما مذهبه ؟ قلت : لا ينسب الى شيء ولا يعرف برهط . لجيشاته بكل شيء وغليانه بكل باب ، ولاختلاف ما يبدو من بسطته ببيانه وسطوته بلسانه . وقد اقام بالبصرة زمنا طويلا ، وصادف بها جماعة لأصناف العلم وأنواع الصناعة . منهم : أبو سليمان محمد بن معشر البستى والمعروف بالمقدسى ، وأبو الحسن على ابن هارون الزنجانى ، وأبو أحمد المهرجاني ، والعوفى ، وغيرهم ، فصحبهم وخدمهم . وكانت هذه العصاية قد تألفت بالعشرة ، وتصادفت بالصدائة ، واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة . فوضعوا بينهم مذهبيا ، زعموا انهم قريبا به الطريق الى الفوز برضوان الله . وذلك أنهم قالوا : ان الشريعة قد دنست بالجهالات واختلطت بالضلالات ، ولا سبيل الى غسلها الا بالفلسفة ، لأنها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية . وزعموا أنه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال . ووضعوا خمسين رسالة فى جميع اجزاء الفلسفة : علميها وعمليها ، وأفردوا لها فهرسا وسموها « رسائل اخوان الصفاء » ، وكتبوا فيها أسماءهم ، وبثوها فى الوارقية ووهبوا للناس . وحشوا هذا الرسائل بالكلمات الدينية والامثال الشرعية والحروف المحتملة الطرق الموهبة ٠٠٠ ،

غرض اخوان الصفاء :

- قد يكون اخوان الصفاء اعتقدوا حقا ان الشريعة تدنست بأقوال وتاويلات لا تتصل بها ، وأن الحكمة (الفلسفة) وحدها هى علاج هذا الطارئ المشين . فدرسوا الفلسفة بناء عن هذا الاعتقاد ، ومزجوها بالدين لتحقيق هذه الغاية ، حتى يصلوا من وراء ذلك الى تطهير أنفسهم والمصعود الى ملكوت السموات . ولكنهم كتبوا أسماءهم عن الناس حتى لا تتسرب الى الحكام خشية ان ينزل بهم العقاب ، لأن الخلفاء منذ عهد المتوكل (٢٢٢ - ٢٤٧ هـ) الى استقلال بنى بويه بالسultan فى خلافة المستكفى (٣٢٤ هـ) ، كانوا يميلون الى تأييد مذهب الفقهاء وأهل النص والاعراض عن المذاهب العقلية : مذهب المعتزلة ، وآراء الفلاسفة . وقد حرم المتوكل بالفعل الظهور بهذه المذاهب فى المجالس ، وتداول تعليمها وتعلمها ، واشتد فى هذا التحريم . فإخوان الصفاء أرادوا ان يجمعوا بين الاشتغال بالحكمة وعدم التعرض للعقاب ، كما تقول جماعتهم (ج ٤ ص ٨٥ - ٨٦ من رسائلهم) : « اعلم أيها الاخ البار الرحيم ، أيديك الله وإيانا بروح منه ، لنا نحن جماعة أصدقاء ، وأصفياء كرام ، كنا بقنا مرة فى كهف مدينتنا تنقلب بنا تصاريف الزمان ، ونواهب الحداث ، حتى اشرفت علينا الشمس ، وجاء وقت المعاد فانتبهنا ، لما انقضى دور الرقاد . واجتمعنا ، بعد تفرق فى البلاد ، فى مملكة صانح الأناوس الأكبر ، وشاهدنا مدينتنا الروحانية . فهل لك يا أخى ان تباعد وتركب معنا سفينة النجاة التى بناها أبونا نوح عليه السلام ! فتنجسوا من طوفان نار الطبيعة ، قبل ان تاتى السماء بدخان مبين ، تسلم من امواج وبحر الهيولاني ، ولا تكون من المغرقين » .

وقد يكون غرضهم الاول ان ينالوا فوزا سياسيا ، وان يكونوا لجماعتهم سلطانا زمانيا بين هذه الاحزاب والجماعات والدويلات المختلفة التى تميز بها القرن الرابع الهجرى ، لضعف السلطة المركزية وقتئذ بسبب تحكيم العناصر الاجنبية وتحكمهم . فتكونوا باسم الاصلاح الدينى ، والفرا رسائلهم فى تهذيب النفس واصلاح الاخلاق ، ودعوا الى نشر مذهبهم على انه المذهب الصحيح الذى جمع بين مبادئ الدين والفلسفة الاغريقية ، اى جمع بين الوحي والعقل . وكتبوا كذلك اساءهم لئلا يضطهدهم صاحب السلطان ، أو أصحاب السلطان فى البقاع المختلفة . والداعى الى الكتمان هنا اشد ، لأن الولاة والحكام اذا غضبوا لمذهب دينى ففى الواقع لما لهم فى هذا المذهب من منفعة ، ولما لهم فيه من سشد العصبية وقوة الرابطة الحزبية .

ويبدو ان غايتهم الخفية والمهمة فى رأيهم هى : الحصول على السلطان ، لأن اصلاحهم للدين وعلاجهم لتطهيره وتصفيته لم يكن اصلاحا يلتزم فى كثير من نقطه مع مبادئ الدين نفسه ، ولم يكن علاجا ينم عن رغبة التطهير الحقيقية . ففلسفتهم التى كانوا يعملون اليها كانت فلسفة طبيعية ورياضية ، والاولى قد تتعارض بشدة مع وجهة نظر الدين فى شرح العالم . فعلم الفلك ، وهو فرع من الفلسفة الطبيعية وكان محببا لنفوس اخوان الصفاء ، تختلف وجهة نظره تماما مع الدين : فالدين يرى الله والعالم أو الحياة الدنيا والحياة المغيبة ، وعلم النجوم أو علم الافلاك يرى عالم السموات والارض ، ونظرة الدين تملى بأن الاثر كله لله ، بينما يرى علم الفلك ان الارض وما فيها من نفوس مرتبط بتصرف القوى السماوية وهى الكواكب ، يرى انها شعاع للنور السماوى وصدى للتألف السماوى الدائم . والفيلسوف الذى ينسب الى عقول الافلاك ادراكا وارادة ، يعتبرها نائبة مناب القضاء الالهى ، ويرجع الى تأثيرها وعملها خير الارض وشرها ، ويستنتج من احوال اجسامها ومواقعها الحوادث المقلبة . اما الذى يجعلها عقولا محضة فينسب اليها احداث الخير جملة فى العالم فقط ، دون التأثير على الشخص (وهذا معناه ان الشر فى العالم من تصرفات الفرد ومنسرب اليه) .

ولأن جمعهم بين عناصر دينية من مذاهب مختلفة : من مذاهب المعتزلة والشيعية ، ومن التوراة والانجيل ، ومن الزرادشتية والمناوية ، مع الفلسفة الاغريقية ، يتم عن انهم كانوا يعملون الى المذهب العالمى ، وهو النظر الى كل الآراء الدينية والانسانية بمقياس واحد أكثر من التعبير عن تحيزها الى دين بعينه ييغون تيسيط عقيدته وتيسير امره بين اتباعه . ومن نظر فى رسائلهم لا يسهه الا ان يوافق ابا حيان التوحيدى : من ان اخوان الصفاء كانوا يدينون بالمعارف الانسانية والديانات كلها على السواء . يرون ان انبياءهم : نوح ، وابراهيم ، وسقراط ، وأفلاطون ، وزرادشت ، وعيسى ، ومحمد . وعلى . وسقراط ، وعيسى ، وحواريه . والعلويين فى نظرهم شهداء الايمان بالعقل ، هم لهذا مقدسون .

فالغاية السياسية واضحة لتكون هدفا لعملهم ، والحفاظة على كتمان اسمائهم . : . وكتمان اخوان الصفاء لاسمائهم هو الامر الذى بسببه يصعب على الباحث اولا تحديد غايتهم على وجه اليقين لعدم التمكن حينئذ من دراسة شخصياتهم وبيئاتهم . : . يصعب عليه ثانيا فهم مذهبهم كوحدة عامة تتجلى فى رسائلهم .

أما ابن رشد : فتوفيقه ليس بين مشاكل الدين ومشاكل الفلسفة الاغريقية بقدر ما بين طبيعة العقل وطبيعة الدين ، أو بين ما تهدف اليه الفلسفة ويهدف اليه الدين . فهو يقول : « فقد تبين من هذا : أن النظر في كتب القديس واجب بالشرع ، إذ كان مغزاهم في كتبهم ومقصدتهم هو المقصد الذي حثنا الشرع عليه ، وأن من نهى عن النظر فيها من كان أهلاً للنظر فيها - وهو الذي جمع امرين : أحدهما ذكاء الفطرة ، والثاني العدالة الشرعية والفضيلة العلمية والخلقية . فقد صد الناس عن الباب الذي دعا الشرع منه الناس الى معرفة الله ، وهو باب النظر المؤدى الى معرفته حق المعرفة ، وذلك غاية الجهل والبعد عن الله تعالى » (١) .

ويقول أيضاً : « ٠٠٠ فان النفس مما تخلل هذه الشريعة من الآهواء الفاسدة ، والاعتقادات المحرفة ، في غاية الحزن والآلم ، وبخاصة ما عرض لها من ذلك من قبل من ينسب نفسه الى الحكمة . فان الأذية من الصديق هي أشد أذية من العدو . أعنى أن الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت للرؤية ، فالأذية ممن ينسب اليها أشد الأذية مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة ، وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحابتان بالجواهر والغريزة » (٢) .

ويقول في موضع ثالث : « ٠٠٠ وإذا تقرر هذا كله وكنا نعتقد معشر المسلمين أن شريعتنا هذه الالهية حق ، وأنها التي نهت على هذه السعادة

ولهذا يجب في دراسة مذهبهم عدم محاولة التوفيق فيما يبدو فيه من تعارض في الفكر ، لان التعارض حينئذ من خواص الخلط المختلف المصادر . ويكتفى بدرسه على انه خليط من مذاهب المعتزلة والشيعية وبعض آراء المسيحية والزرادشتية بالفلسفة الاغريقية ، وبالأخص الفلسفة الطبيعية والفيثاغورية .

وربما لا تكون هناك قيمة علمية في دراسة مذهب اخوان الصفاء ، لانهم لم يأتوا بجديد في الفكرة ، كما لم ينجحوا في التوفيق بين المذاهب المختلفة . ولكن دراسته على كل حال تعرفنا من الناحية التاريخية : كيف كان يستغل الدين في المنافع الشخصية والسياسة ، ومبلغ قوة العاطفة الدينية عند الشعوب الاسلامية في هذه المدة ، وأخيراً تعطينا صورة للبحث العلمي - وبالأخص الاشتغال بالفلسفة - عند فريق من المتفلسفين المسلمين .

على انه لا يصح اغماط هذه الجماعة حقها في الفضل : على كثرة اطلعها ، واستيعابها للمذاهب الفلسفية والآراء الدينية ، ونشر ذلك كله بأسلوب مبسط وواضح مفهوم .

(١) في كتابه : « فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » ، ص ٦ ، طبع مطبعة الشرق الاسلامية .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧ .

ودعت إليها ، التي هي المعرفة بالله جل وعز ويخلاقاته ، وأنك عند كل مسلم من الطريق الذي اقتضته جبلته وطبيعته من التصديق - وذلك أن طباع الناس متفاوتة في التصديق : فمنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقوال الجدلية تصديق صاحب البرهان إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقوال البرهانية - وذلك أنه لما كانت شريعتنا هذه الإلهية قد دعت الناس من هذه الطرق الثلاث عم التصديق بها كل إنسان إلا من يجدها عنادا بلسانه ، أو لم تنقرر عنده طرق الدعاء فيها إلى الله تعالى لاغفاله ذلك من نفسه ٠٠٠ وإذا كانت هذه الشرائع حقا وداعية إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق ، فإنا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد الحق ، بل يوافقه ويشهد له « (١) »

وتوفيق المتصوفة - وفي مقدمتهم ابن عربي - بين الدين والفلسفة أقرب إلى الشرح الرمزي منه إلى التاويل حسب عرف اللغة ، لأنه إذا كان غير المتصوفة من فلاسفة المسلمين يجدون في بعض الأحايين بعدا بين الآراء الفلسفية والآراء الدينية الإسلامية التي يحاولون التوفيق بينها ، فانهم في كثير من الأحايين يجدون قربا بين النوعين ، وعلى وجه التخصيص إذا كانت الآراء الفلسفية مستمدة من تعاليم أفلاطون . أما المذهب الصوفي فأساسه قد يبعد بعدا شديدا عن أساس الإسلام . يقول « جولدزيهر » في كتابه « محاضرات في اتجاهات المسلمين في تفسير القرآن » : « ليس من السهل لدى صوفية الإسلام أن يعثروا في القرآن على فكر المذهب الصوفي ، وأن يستشهدوا

(١) المصدر السابق ص ٧ ، ٨ ، ويسير في اتجاه قريب من اتجاه ابن رشد في التوفيق بين الدين والفلسفة : ابن قيم الجوزية . فهو مثلا في توفيقه في مسألة الحسن والقبح : يرى أن العقل يدرك حسن الحسن وقبح القبيح ، وحسن الحسن لذاته وقبح القبيح لذاته لا لاعتبار طارئ . ثم مع ذلك يرى أن الثواب على الحسن والعقاب على القبيح لا يكون إلا بعد إقامة الحجة من إرسال الرسول وتبليغ ما أنزل الله ٠٠٠

ويستدل على الرأي الأول :

وهو أدراك الحسن والقبح لذاتهما ، بقوله تعالى : « ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة - في ذاته بادراك العقل له - وساء سييلا » . ويقول تعالى : « فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات - في ذاتها بادراك العقل لها - أحلت لهم » .

ويستدل على الثاني :

وهو أن الجزاء على الحسن والقبح لا يكون إلا بعد إقامة الحجة عن طريق الرسالة بقوله تعالى : « ألم ياتكم رسول منكم يتلون عليكم آيات ربيكم وينذرتكم لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : بلى ! ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين » .

بالكتاب المقدس على نظرتهم فى الدين وفى العالم • اذ من الصعب تصور فكر دينية ، يضاد بعضها بعضا ، وراء الاسلام الاول والمذهب الصوفى • فهناك فى الاسلام الفهم المعقول لانفصال الله التام عن العالم ، وهنا - فى المذهب الصوفى - اعتقاد حلول الله فى العالم ، •

فمحاولة التوفيق اذن بين التصوف والاسلام لا بد ان تعتمد على جذب عنيف بين الطرفين ، او بالأحرى جذب عنيف لنصوص القرآن نحو التصوف • وليس من اليسير اذن ان يوجد فى عبارات الدين ، عن طريق ما يسمى بالدلالة الوضعية : وهى الدلالة المتبادرة ، او ما يعرف بالدلالة الثانوية : وهى دلالة المجاز ، ما يعطى أساس التصوف • ولا شك ، بعد هذا ، اذا حملت العبارات الدينية المعانى التصوفية وفسرت تلك بهذه ، تكون دلالة تلك العبارات على هذه المعانى أشبه بدلالة الرموز على ما جعلت رمزا له ، او الاشارات على ما اعتبرت له اشارات • وبعبارة أخرى تكون دلالتها عليها على غير العرف العام للغة ، وعلى غير النمط الجارى فى اطلاق الفاظها على معانيها وفهم هذه من تلك •

ولكنهم فى سبيل غايتهم ، ربما لا يحفلون برعاية هذا العرف العام للغة • وربما على العكس يتجاوزونه قصدا ، لأنهم يرون ان معنى القرآن والسنة ليس فيما يتبادر من الفاظهما ، بل فيما وراء هذا المتبادر • كما ان مغزى الوحي الالهى لا يروونه فى « مبتذلات » هذا المتبادر ، بل فى الفكر العميقة التى وراءه ، « اذ وراء المعنى الظاهر المحسوس للفظ يوجد سر عقلى ، ووراء الظاهر يوجد الباطن ، وجسم الايمان هو الوقوف عند تفسير النص ، وبداخله المعنى العميق - كعقل ، وأين يوجد جسم فيه حياة بغير عقل ؟ - هكذا يروى عنهم » •

والفارابى وابن سينا اذن زعيما النمط الثانى من التوفيق بين الدين والفلسفة • ولكى تتبين قيمة عملهما العقلى الخاص بهما فى هذا التوفيق - وهو أساس تفلسفهما - يتحتم :

عرض مشاكل الفلسفة الاغريقية الالهية قبل ان يتناولها الفارابى وابن سينا •

ثم تصوير هذين لها فى ظل محاولة الملاءمة بينها وبين الاسلام •

وبالموازنة بين الخطوتين ، يتميز عملهما الخاص وتحدد القيمة الذاتية له ، كما يظهر اثر هذا العمل بالنسبة للاسلام كعقيدة •



مشكلة الوجود

اختلاف النظر فى الوجود

اختلاف النظر فى الوجود (١) من أهم أسباب التباير : بين الأديان بعضها مع بعض ، وبين المذاهب الفلسفية بعضها مع بعض أيضا ، ثم أخيراً كذلك بين الأديان كلها من جهة والفلسفات جميعها من جهة أخرى . فالأديان كلها تشترك فى أنها توحى بتفرقة فى « الوجود » ويتنوعه الى أنواع ، وتختلف بعد ذلك بالمبالغة فى التفرقة بين ضروبه ، أو الاعتدال فيها . والمذاهب الفلسفية بعضها قد يجارى الأديان فى هذه التفرقة ، ويجاريا كذلك فى المبالغة ، أو الاعتدال فيها ، والبعض الآخر منها قد يعارض الأديان جملة فى أصل نظرتها الى « الوجود » فينفى التفرقة ويزيل التفاوت فيه . وعندئذ لا يوصف رأى هذا المذهب بالمبالغة فى التفرقة ، أو الاعتدال فى التفرقة ، لأنه قام على نفيها أصالة .

والتفرقة فى « الوجود » تقوم :

على أن هناك نوعاً رفيعاً منه : له منتهى الكمال والخيرية ، ويستحيل عليه التغير ، ولا يتصور العقل له بداية ونهاية ، بل تصوره مصاحب لوصف الانسان بالادراك ، فهو قديم أبدي .

وأن هناك أيضاً نوعاً آخر أقل شأنًا وقيمة من سابقه : مقابل له . ومع ذلك ، فالأول أصل للثانى ، واليه ينتهى مصيره كذلك .

واختلاف الأديان فيما بينها ، كاختلاف المذاهب الفلسفية التى ترى رأى الأديان فى التفرقة فى « الوجود » هو فى تقويم النوع الثانى منه المقابل للنوع

(١) والوجود يشمل « الكل » شمولاً بالتشكيك ، لا بالتواطؤ . ولذا لم يصلح ان يكون جنساً . فانه فى بعض الأفراد أولى وأول ، وفى بعضها لا أولى ولا اول . وهو اشهر من ان يحد او يرسم ، ولا يمكن ان يشرح بغير الاسم لانه به اول لكل شيء . فلا شرح له ، بل صورته تقدم فى النفس بلا توسط شيء (يحكيه الشهورستانى فى كتابه الملل والنحل ، ص ٦٩٦ ، اخراج بدران ، عن ابن سينا فى تعريف الوجود) .

الرفيع فيه : فقد تسلب من هذا النوع القيمة أصلا فهو « عدم » ، وقد يمنح بعض القيمة فهو « وجود » لا على الاطلاق ، بل هو وجود مقيد .

والدين ، أو المذهب الفلسفى ، الذى يسلب النوع الثانى كل قيمة - ويسميه من أجل ذلك « عدما » - لا يبنى بهذه التسمية سوى التعبير عنه بأنه متحمض للشر والنقص ، وأنه على النقيض تماما من النوع الأول .
وأساس هذه النظرة السالبة ، المبالغة فى تعظيم النوع الاول ، وفى تحقير النوع الثانى .

والدين ، أو المذهب الفلسفى ، الذى يمنح النوع الثانى « وجودا » ، لكن لا على الاطلاق ، يرمى الى أن هذا النوع يتضمن من أوصاف الاول شيئا ، ولكنه على كل حال لا يساويه : فيه خير ولكنه ليس متحمضا له ، وفيه كمال ولكنه ليس متحمضا له ، أى هو مزيج من الخير والشر والكمال والنقص .
وهذه النظرة الايجابية نسبيا تميل الى الاعتدال فى تحقير النوع الثانى ، لانها تعترف بمشاركة بينه وبين النوع الاول ، وان كان نصيب كل منهما فى المشترك فيه مختلفا .

والنوع الرفيع من الوجود ، لتمييزه عن أفراد النوع الدنى التى يمثلها هذا العالم المشاهد ، يتصوره العقل « مغيبا » غير مدرك بما ينتسب من الانسان الى هذا العالم الحسى ، وهو الحواس . كما يتصوره « مجردا » عن كل تشخص وتحديد على النحو الذى يقع فيه .

أما ذلك البعض من المذاهب الفلسفية الذى لا يرى تفرقة فى « الوجود » فليس أمام نظرتة الا هذا العالم المشاهد ، ولذا لا يصل « الوجود » فى رأيه الى مشكلة يعالجها ، لأن من يتناول « الوجود » كمشكلة يريد أن يفرق فيه حتما بين نوعين : اما متقابلان تمام المقابلة - وهذه النظرة قل أن توجد عند فيلسوف ، أو بينهما شركة يختلف فيها نصيب كل منهما .

والمنهج الذى أخذنا به أنفسنا لمعرفة خصائص التفلسف الاسلامى ، وهو منهج الموازنة بين سابق المشكلة قبل أن يتناولها المسلمون وتصويرها لديهم بعد تفلسفهم فيها ، يدفعنا الى ذكر مشكلة الوجود - وغيرها من مشاكل أخرى - فى عرضها التاريخى .

الموجود عند البراهميين :

البراهمية دين قبل كل شيء ، وما ترى فيها من عمل عقلى للانسان خاضع لمبادئ دينها التى يدعى الوحى والتزيل فيها . فنظرتها المترقبة الى «الموجود» نظرة مفارقة بين نوعين فيه ، والذى يراد معرفته بعد هذا رأيها فى قيمة النوع الثانى منه : أله بعض القيمة فليس « عدما » ، أم لا اعتبار له على الاطلاق فهو « عدم » ؟؟

البراهمية لا تقوم النوع الثانى ، وهو هذا العالم المشاهد ، وتجعله لذلك « عدما » . وطبيعى اذا جعلته عدما وسلبته كل أوصاف « الموجود » وخصائصه ، أنها تقوم النوع الأول - وهو النوع الرفيع - على أنه « الموجود » كله ، وله « وحده » خصائص الموجود دون مقابله .

وهى اذ تقصر « الموجود » على النوع الرفيع وتطلقه عليه « وحده » ، ترى « وحدة فى الموجود » . ومعنى هذا : أن ما يستلزمه معنى « الموجود » من أوصاف وخصائص لواحد ، لا يشاركه غيره فيها . والغير هنا هو ذلك المقابل للنوع الرفيع ، وهو هذا العالم . فهذا العالم ، فى نظر البراهمية اذن ، « عدم » محض ، ومتغير لا يشوبه استقرار ولا يطرأ عليه دوام .

و « الواحد » الذى قصرت عليه « الموجود » تسميه « براهما » ، وهو الهيا الأعظم (١) و « براهما » - على هذا - هو الكامل وحده ، والخير وحده ، والدائم وحده ، والقديم الأزلى وحده ، ليس لهذا العالم شائبة شركة فى خصائصه هذه .

و « وجود واحد » و « عدم » ، وكامل كل الكمال وناقص كل النقص ، وخير كل الخير وشر كل الشر ، ودائم كل الدوام ومتغير كل المتغير ، كل هذا

(١) وصف براهما بالاله الاعظم - وهو افضل تفضيل - يدل على مشاركة غيره له فى معنى الالهية . وقد كانت هناك شركة فى الواقع بينه وبين غيره فى هذا المعنى
اذ البراهمية تعتبر تعديلا او « اصلاحا » فى الديانة الهندية القديمة . والديانة الهندية القديمة ، وهى ديانة الآريين قبل اصلاحها وتعديلها - عن طريق البراهمية فى الهند والمزادشتية فى بلاد فارس - كانت ديانة معددة . والتعدد فى التالى يوحى بتفاوت فى المنزلة بين الالهة المتعددة : ف « براهما » الذى جعلته الديانة البراهمية الآن معبودا الاوحد كان اعظم الالهة واكبرها فى الديانة الآرية قبل ان يطرأ عليها اصلاح الدينى الذى عرف بـ « البراهمية » . فجعله فى البراهمية المعبود الاول ، ربما يصح ان يكون نتيجة تاثيرها بتلقيب الشعوب الآرية له من قبل بـ « الاكبر » و « الاعظم » .

يصور فى نظر البراهمة المفارقة بين الاله المستتر والعالم المشاهد : بين « براهما » وهذا العالم .

ف « وحدة الوجود » تعبير عن عقيدة أو مذهب يرى مبالغة فى التفرقة بين اله يعبد وانسان عابد ، يرى الاله كل شئ ، والانسان - لأنه من هذا العالم - لا شئ ، يرى الاله وحده « الوجود » والانسان فى مقابله « عدما » .

ولكن بجانب قصر « الوجود » على « براهما » واطلاق « العدم » على مقابله وهو هذا العالم ، ترى الديانة البراهمية أن « براهما » حال فى هذا العالم ، أو « الوجود » حال فى « العدم » ، أو الخير حال فى الشر ، أو الكمال حال فى النقص ، أو الدائم حال فى اللدائم . فليس « براهما » ، وكل جزء من أجزائه أيضا مركب من شيئين متقابلين تمام المقابلة . والانسان - كجزء من هذا العالم - مركب من خير وشر ، وكمال ونقص ، ودوام ولا دوام ، وباق وفان .

وبالقول « بالحلول » رسمت البراهمية خطة الانسان الخلقية فى هذه الحياة ، وحددت له تبعا لذلك مهمته ، وهى مهمة التخلص من الشر ، والتقرب من الخير . والشر هو ما له من جسم ، لأنه هو الذى يتبع العالم المشاهد ، والخير هو « الحال » المستتر فيه ، وهو « براهما » . وقد شرحه خاصة البراهميين بـ « العقل » أو « الروح » .

فهمة البراهمى ان فى حياته تنحصر فى أمرين : فى التقريب الى العقل من طريق التفكير ، وابتعاد عن مطالب الجسم وهى الشهوات بالمبالغة فى الزهد . وكلما فكر البراهمى كثيرا ، وكلما بالغ فى الزهد كان وقيا لمهمته كبراهمى ، ان على المبالغة فى الزهد يتوقف خلاص الانسان من الشر الى حد كبير ، لأنها تعجل باقناء الجسم الذى هو مصدره . كما يتوقف عليها الى حد كبير أيضا صيرورة الانسان « براهما » أو « عقلا » خالصا ، وبالتالي سعيدا تام السعادة . ولذا يعد مشروعا فى الديانة البراهمية كل وسيلة تحقق الاقناء ، كالصوم لغير أجل معلوم .

وليست الصيرورة الى « براهما » الا اتحادا به . لأن الفرد من الانسان - وهو مركب من « حال » هو براهما و « حال فيه » هو الجسم ، أو من حال هو « الوجود » وحال فيه هو العدم ، أو من حال هو « الخير المحض » وحال فيه هو « الشر المحض » - اذا حارب الشر المحض وعمل على اماتته والتخلص منه ، فانه حتما يصير « براهما » ، أو « وجودا محضا » أو « خيرا محضا » ، لأن ذلك هو الباقي بعد تمام الاقناء والتخلص .

فراى البراهميين فى « الوجود » :

– يوصل الى « الوحدة » فيه •

– ثم يجعل هذا الوجود الواحد حالا فى مقابله ، وهو « العدم » أو هذا العالم •

– ثم يجعل العالم كله ، وبالأخص الانسان منه ، « متحدا » به فى النهاية •

ولبالغة البراهميين فى التفرقة فى القيمة بين الله والعالم ، أو بين « براهما » والعالم المشاهد ، أو بين الروح والمادة ، باطلاقهم على الأول « وجودا » وتسميتهم للثانى « عدما » ، كانت وسائلهم فى السلوك التى نصحوا الانسان البراهمى باتباعها كى يصل الى الهدف الذى حددوه له ، مبالغا فيها أيضا ، فيها مشقة وعنف ، ولكنها تنطوى كذلك على تربية لارادة الانسان اذا أخذ نفسه بها •

عند الاغريق :

الايليون :

والمدرسة الايلية(١) هى المدرسة الأولى من مدارس الاغريق الفلسفية الميتافيزيقية التى تناولت مشكلة « الوجود » ، وأبدت فيها رأيا يختلف فى بداية أمرها عن رأيها فى نهايتها •

أما المدارس الطبيعية ، التى سبقتها ، فلا يقال عنها انها بحثت «الوجود» اذ كل ما بحثته أنها تناولت أصل العالم الطبيعى وفتشت فيه عن شىء يصلح أن يكون أصلا لكل ما فيه من موجودات طبيعية • ومعالجة « الوجود » – اذا قيل ان مدرسة من المدارس الفلسفية عالجتة – تستلزم فرض البحث فى شىء آخر مغاير لهذا العالم الطبيعى ، خارج عنه أو حال فيه ، ومثل هذا البحث لم يوجد عند الفلاسفة الطبيعيين السابقين على الايليين •

ومن رجال المدرسة الايلية المتقدمين الذين ردوا قول البراهميين فى الوجود الواحد أو فى « وحدة الوجود » : اكزينوفان Xenophanes .

(١) مدة ازدهارها من ٥٤٠ – ٥٦٠ ق م •

اذينقل عنه أنه قال : « اله واحد هو الأكبر . . وليس لها خارجا عن العالم ولا فوقه ، بل كعقل مطلق متحد بهذا العالم غير منفصل عنه ومدبر له » .
فهو من أصحاب مذهب « الوحدة الحلولية » Immanenz Pantheismus
الذى يجعل الطبيعة هى الله والله هو الطبيعة ، وفى الوقت نفسه يؤكد وحدة الله ، ويرفع خصائص « الوجود » عن العالم الطبيعي .

وبناء على رأيه هذا ، اذا كان « الوجود » الواحد هو الاله الأكبر ،
فالعالم المحسوس فى نظره « غير موجود » أو هو « عدم » . واذا حكم انسان
على هذا العالم بأنه موجود ، فحكمه هذا لا يتجاوز كونه عملا من أعمال
الشخص Subjective ، وليس تعبيرا عما فى الواقع ونفس الأمر ، اذ
الواقع أن « الوجود » واحد والموصوف به غير هذا العالم .

••• هكذا يتسلسل منطق اكينوفان فى « الوجود » . وهو كغيره من
رجال المدرسة الايلية ، اذا نفى « الوجود » عن هذا العالم يعلل نفيه هذا
بما فى العالم من تعدد الظواهر ، وبما فيه من تغيير وتبديل وحركة لا تنقطع .
ومن مستلزمات معنى الوجود : الدوام ، والقدم ، والأزلية . . الخ .

واذا كان العالم المحسوس لا « وجود » له ، فما يتصل به لا اعتبار له
أيضا . ولهذا يرى اكينوفان - ومن ينظر نظرتة - أن وسيلة ادراك «الوجود
الواحد » النظر النفسى الداخلى ، أى التأمل . اذ التأمل وحده وسيلة
اليقين ، وليست الحواس . لأنها تنتسب الى المتغير (العالم) ، فلا تكون
عندئذ على حالة واحدة ، حتى تكون نتيجة ادراكها واحدة ، غير متغيرة .
ولذا فالحواس لا توصل الى غير الظن .

ولأن موضوع التأمل العقلى هو « الوجود » والوجود ثابت فالمعرفة
التي تنشأ عنه هى معرفة « الحق » ، ولأن موضوع الحواس هو هذا العالم
المتغير فالمعرفة الناشئة عنها نوع من الخداع .

واكينوفان اذ يشترك مع البراهمية فى قصر « الوجود » على واحد ،
وبالتالى فى الغاء اعتبار هذا العالم ، واذا يشترك معها أيضا فى القول
بـ « حلول » هذا « الوجود الواحد » فى العالم المشاهد ، فان (بارمينيدس)
- من متأخرى رجال مدرسته - يخالفه كما يخالف البراهمية ، فى القول
بـ « حلول » « الوجود الواحد » فى هذا العالم ، اذ يراه منفصلا عنه . ومخالفة
بارمينيدس هذه لأكينوفان لا تغير ما يقال عن عملهما فى المدرسة الايلية
من أن : اكينوفان كان معيدا لرأى وحدة « الوجود » فى هذه المدرسة ،

وبارمينيدس كان متمما له ، لأن افتراقهما كان فى القول بـ « المحلول » أو بمقابلته وهو « الانفصال » فحسب . وفى هذا يقول أرسطو متحدثا عن المدرسة الايلية :

« اكزيتوفان هو الأول من أصحاب هذه المدرسة الذى قال « بالوحدة » ذاكرا - حال كونه ناظرا الى السماء - أنها الله ، وبارمينيدس تمم هذا المذهب ، وتوسع فيه بنفى موجود آخر بجانب الله » (١) .

والايليون برأيهم هذا فى « الوجود » : يبالغون فى التفرقة بين الله والعالم ، أو بين العقل والمادة . لأنهم - كما تقدم - يقصرون « الوجود » أو أوصاف الكمال على الأول منهما ، ويلغون اعتبار الثانى ويجعلونه « عدما » أو شرا .

وبناء على الغائهم اعتبار عالم الحس الغوا اعتبار الحواس - كما سبق أيضا - كوسيلة الى معرفة اليقين ، وجعلوا التأمل وحده أو الادراك العقلى الوسيلة اليقينية الى معرفة « الحق » ، وهو « الوجود » .

ويختلفون فقط عن البراهميين : فى أنهم لم يقولوا جميعا « بالحلول » ، أى بحلول « الوجود » الواحد فى هذا العالم . كما لم يعرف عن مدرستهم ، على وجه الدقة ، القول بـ « الاتحاد » الذى جعله البراهميون مصير العالم ، وبالأخص الانسان منه ، كما جعلوه تمام سعادته وسعادة العالم معا .

أفلاطون :

وإذا عد من أهداف تفلسف أفلاطون تأييد مذهب الايليين فى « وحدة الوجود » ، فأفلاطون لم ير رأيهم فى « الوجود » . لأنه لم يبالح - على ما يبدو من تغييراته - فى التفرقة بين ما جعله « وجودا » وبين هذا العالم ، على نحو مبالغتهم فيها . ولعل تقسيمه « الوجود » الى « المطلق » و « المقيد » ، ينبىء عن عدم متابعتهم لهم فى التفرقة . ووصفه العالم المشاهد بـ « الوجود المقيد » ، دون وصفه له بـ « العدم » ، يدل على أنه لا يراه متحمضا للشرية ،

(١) صفحة ٢٦ من كتاب :

Philosophische Fachausdrucke ، المصطلحات الفلسفية ،
تأليف Otto Willmann ، طبع ميونيخ ،

ولا متحمضا للنقص . كما أن اطلاقه « الوجود المطلق » على عالم المثل عنده ، يشعر بأنه يراه عالم الأزل والبقاء ، وعالم الخير والكمال والجمال ، وعالم الحق .

ولكنه من ناحية أخرى : عندما يعزل « وجود » هذا العالم المشاهد بما له من شبه بعالم المثل ويأنه ظل له فحسب يسلب الوجود الذاتى عنه ، ويراه كأنه فى نفسه « عدم » أو « لا شئ » . وبهذا لا يفترق فى الجوهر عن الايليين ، وان اختلف عنهم فى التعبير والصياغة . و « وجود مقيد » فى نظر أفلاطون تعبير آخر عن « عدم » الايليين فى وصف هذا العالم .

أما قول البراهميين وبعض رجال المدرسة الايلية بـ « الحلول » ، فربما يستعيض عنه أفلاطون بتعبيره بـ « الربط » بين العالمين : بين عالم المثل والعالم المشاهد ، عن طريق اتصال النفس الكلية – التى هى من عالم المثل – بهذا العالم اتصال تدبير ، وبوجود صورتها فى أخص جزء من أجزائه ، وهو الانسان .

وهو ان يجعل مرد هذا العالم فى نهايته الى عالم المثل ، وبالذقة ان يجعل سعادة الانسان فى أن تعود نفسه الى عالم المثل باعتباره منصدرها الأول ، ويجعل سبيله الى ذلك التفكير والتذكر مع كبت الرغبات والشهوات ، لم ير « اتحادا » ، كما رأى البراهميون ، وإنما وضع بدله «عودة» و «رجوعا» . فهو وان اشترك مع البراهميين فى مصير العالم والانسان ، لكنه لم يشأ مشاركتهم فى تعبيرهم عن هذا المصير .

واختلاف أفلاطون عن البراهميين والايليين فى الصياغة اذن واضح :

فهو ردد وصف « الوجود » بين المطلق والمقيد ، بدل « الواحد » و « العدم » .

ووضع بدل « الحلول » اتصال النفس الكلية بالعالم .

وبدل « الاتحاد » العودة والرجوع .

وبناء على اعتداله – فى ظاهر الأمر – فى التفرقة فى القيمة بين العالمين أو بين نوعى « الوجود » ، كان معتدلا فى المظاهر أيضا فى السبيل التى حددها للانسان فى وصوله الى نهاية سعادته وهى سبيل الزهد ، ولم يكن مبالغا فيها فيطلب « الافناء » كما طلب البراهميون .

أرسطو :

وأرسطو ، فى ميتافيزيقيته ، تناول « الوجود » ، أيضا و فرقى بين نوعين منه : نوع سماه « واجب الوجود » ، وآخر سماه « ممكن الوجود » • واستدل على الأول من الثانى ، لا باعتبار أن أثر هذا من آثار ذلك أو صنعة له ، ولكن من معنى « الوجود » فقط (١) •

أما الوجود الممكن ، أو ممكن الوجود : فهو القابل لأن « يجب » ويقع • وإذا وجب أو وقع ، كان وجوبه أو وقوعه من غيره ، لأن حركة انتقاله من قابلية الوقوع الى الوقوع بالفعل ان كانت من ذاته وجب أن يتصوره العقل واقعا من أول الأمر ، لأن ما بالذات لا يتخلف • ففرض أنه قابل لأن يقع ، مع فرض أن حركة وقوعه من ذاته خلف وتناقض • وان كانت حركته من غيره فهو محتاج فى وقوعه ووجوبه الى هذا الغير •

فامكان الوجود معناه :

- استعداد وقابلية لأن يقع ، واذا وقع تحول من حال الى حال •
- واذا وقع تحرك أيضا ، لأن الانتقال حركة •
- واذا تحرك كانت حركته من غيره ، لا من ذاته ، والا لزم الخلف •
- واذا كان قابلا فحسب لأن يقع لم يكن تاما وكاملا من أول الأمر ، وطبيعته اذن السعى الى التمام أو الكمال •

وممكن الوجود تعبير آخر عن المفتقر الى الغير ، المتحرك غير الثابت ، غير الباقي على حالة واحدة ، غير التام وغير الكامل • وكما يسمى أرسطو المفتقر فى الوجود الى غيره « ممكن الوجود » ، يسميه أيضا « مادة » أو « هيولى » • والمادة أو الهيولى ليست الا القابلية للتصور والتشكل ، أو التشخص • واذا كانت بداية الممكن قابلية ، ونهايته وقوع بالفعل ، صح أن يقال فى شأنه أيضا : بدايته مادة أو هيولى ، ونهايته شكل أو صورة •

(١) ابن سينا فى كتابه « الاشارات » ص ٢١٤ ربما يشير الى ذلك بقوله : « تنبيه : تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول ، ووحدايته ، وبرأته عن السمات ، الى تأمل لغير نفس الوجود ، لم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله ان كان ذلك دليلا عليه ، لكن هذا الباب أشرف وأوثق • أى اذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجود ، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده من الوجود ••• والى مثل هذا أشير فى الكتاب الالهى : « سزريهم آياتنا فى الإفاق وفى انؤسهمحتى يتبين لهم انه الحق » (فصلت . ٥٢) - أقول هو حكم لقوم • ثم يقول : « أو لم يكف بربك انه على كل شء شهيد » (فصلت : ٥٢) - أقول هذا حكم للصديقين الذين يستشهدون به لا عليه •

أما « واجب الوجود » أو « الوجود الواجب » : فهو المقابل « لممكن الوجود » والمغاير له . والعقل يتصوره بالضرورة (١) عند تصوره الممكن : لأن انتقال الممكن من حال القابلية الى حال الوقوع يستدعى حركة ، والحركة ليست ذاتية له ، كما تقدم فى خصائصه . لابد إذن أن تكون من أمر خارج عنه . وإذا فرض أن هذا الأمر الخارج عنه من نوعه ، أى ممكن أيضا ، لزم فيه ما لزم فى الممكن الأول ، وقيل فى شأنه هنا ما قيل فى شأن ذلك هناك . . . وهكذا ، حتى ينتهى الفرض اما الى تسلسل لا نهاية له أو دور ، واما الى تصديق بوجود أمر آخر ليس من نوع ممكن الوجود .

والذى ليس من ممكن الوجود هو ما لم يكن له صفاته وخصائصه . وخصائص الممكن – كما تقدم – قابليته للوقوع ، وافتقاره فى تحركه نحو الوقوع الى الغير ، وعدم ثباته واستقراره ، وعدم تمامه أو نقصانه . والذى ليس له هذه الخصائص هو ما كان له مقابله . ومقابلها : الوقوع بالفعل ، أو « الوجوب » . وإذا كان هذا المقابل « واجب الوجود » ، أى واقعا بالفعل، فمعنى ذلك :

– أنه غير متحرك ، لأن التحرك هو الانتقال من حال القابلية الى الوقوع . والواجب واقع بالفعل .

– ومعناه أيضا أنه غير محتاج الى الغير ، لأن تحركه اذا انتفى انتفى احتياجه الى الغير ، إذ الاحتياج كان من أجل الحركة ، فهو إذن قائم بنفسه .

– وكذلك معناه أنه ثابت ومستقر على حال واحدة ، لأن مرجع عدم الثبات وعدم الاستقرار هو انتقال الممكن من حال الى حال ، ومن طور الى آخر ، حتى يتم تصوره وتشكله . والواقع بالفعل ، أو « واجب الوجود » تام . وإذا كان تاما فهو على حالة واحدة ، مستقرة ثابتة .

– ومعناه أيضا أنه « واحد » ، لأنه لو كان متعددا – اثنين فأكثر – لكان هناك تغاير بين أفرادها بقدر عددها ، إذ مقتضى التعدد التغاير . والمغايرة بين أفراد الواجب ، إذا كان متعددا ، لا تكون الا بصفات الممكن . إذ ليس هناك نوع ثالث من « الوجود » حتى تكون المغايرة بصفاته أيضا ، لأن الفرض أن « الوجود » : إما واجب أو ممكن . وإذا كانت المغايرة بصفات

(١) وهذا معنى الاستدلال بـ « ممكن الوجود » على « وجوب الوجود » . وهو المعروف بدليل الامكان . Kontiugenz-Argument .

الممكن ، لزم أن يكون من أفراد « واجب الوجود » ما يحمل صفات الامكان ، وعندئذ يكون واجبا وممكنا معا ، وهذا تناقض . لأن صفات أحدهما لا تجتمع صفات الآخر فى شيء واحد . فالضدان لا يجتمعان ، إذ يلزم حينئذ أن يكون هذا الشيء « الواجب - الممكن » واقعا وقابلا لأن يقع ، غير محتاج الى الغير ومحتاجا له ، وثابتا وغير ثابت . الخ .

— كما أن من معانى « واجب الوجود » ومستلزمات مفهومه أن يكون « بسيطا » فى وحدته ، أى غير مركب من جزئين أو أجزاء . لأنه لو كان مركبا لكان هناك تعدد فيما تركب منه . والتعدد بطبيعته يقتضى تباينا . كما تقدم ، والتباين يستدعى أن يكون أحد جزأيه ، أو أحد أجزائه ، على غير صفات « الواجب » . وغير صفات الواجب هى صفات « الممكن » . وبناء على ذلك ، إذا فرض تركب « واجب الوجود » يكون مركبا من « ممكن » و « واجب » ، وهذا تناقض . وبطلان التناقض لا يبرهان عليه ، إذ هو بديهى . فما أدى الى التناقض يكون باطلا كذلك ، والذى أدى الى الباطل هنا فرض تركب « واجب الوجود » ، فلزم أن يكون بسيطا ، وهو لذلك واحد من كل وجه .

و « واجب الوجود » إذن بمقتضى فرض « وجوبه » — كما سبق — يلزم أن يكون غير متحرك ، قائما بنفسه ، غير محتاج الى غيره ، باقيا على حال واحدة ، وواحدا ، وبسيطا فى وحدته .

وإذا كان « ممكن الوجود » — لأنه قابل لأن يقع ويتصور ويتشكل — قيل فى شأنه : بدايته « مادة » ونهايته « صورة » ، فواجب الوجود — لأنه واقع بالفعل — يقال عنه : انه غير مسبوق « بمادة » . إذ لو سبق بمادة لم يكن تاما من أول الأمر ، ولكن محتاجا الى حركة فى تمامه ، أى لكان « ممكنا » ولم يكن « واجبا » ، والفرض أنه واجب . وأرسطو يطلق عليه لهذا ، صورة محضة . وليس معنى « الصورة المحضة » سوى وجوب الوجود . وليس لوجوب الوجود معنى سوى أنه لم يكن ممكنا ، أى لم يكن قابلا لأن يقع ، ولا مادة قابلة للتصور والتشكل .

وكما يطلق أرسطو فى البحث المنطقى على « وجوب الوجود » صورة محضة ، يطلق عليه فى البحث الالهى لفظ الاله أيضا .

« : وكما يطلق على « ممكن الوجود » مادة وهيولى ، يجعله أصل العالم . ولكنه ليس ناشئا عن الاله وهو « واجب الوجود » ، بل يراه قسيما له فى « الوجود » فحسب .

والذهن يربط بين الاثنين فى لحظة واحدة ، وينتقل من تصور أحدهما الى تصور آخر بدون إبطاء • وهما اذن متلازمان فى تصور الوجود ، فليس أحدهما سابقا فى الزمن والتصور والآخر لاحقا له فيه ، هما قديمان معا •

« والوجود » ، الذى هو المقسم بين الواجب والممكن ، أمر ذهنى و « معلوم » (١) فحسب ، ليس واقعا فى الخارج • لأن الامكان وهو قابلية الوقوع أحد قسميه • فلا يصح أن يكون المقسم واقعا بالفعل وواجبا ، وفى الوقت نفسه أحد قسميه غير واقع وغير واجب •

والصلة بين « واجب الوجود » و « ممكن الوجود » فى نظر أرسطو ، وهى الصلة بين الاله وأصل العالم عنده فى بحث آخر ، ليست على نمط الصلة بين براهما والعالم فى الديانة البراهمية • كما أنها ليست على نمط ما بين « الوجود الواحد » والعالم فى نظر الايليين ، ولا على نمطها بين « المثل » التى هى « الوجود المطلق » والعالم الذى هو « الوجود المقيد » عند أفلاطون ، من : أن أحد الطرفين خير كله والآخر اما شر كله أو مزيج من الخير والشر • وانما هى صلة بين « التام » و « القابل » لأن يكون « تاما » ، هى صلة بين التام الجميل لتمامه وبين المتطلع لأن يكون تاما وجميلا ، هى صلة بين معشوق وعاشق •

وإذا سعى المتطلع الى التمام ليصير تاما فمبعث سعيه ، أو مبعث حركته التى يسير بها نحو التمام هو ذات « التام » بالفعل وما عليه من جمال ، وما له من روعة وجلال لتمامه بالفعل ، مبعث ذلك جاذبية الصورة المحضنة وكونها معشوقة •

فـ « واجب الوجود » ، لأنه تام وجميل ، محرك غيره عن طريق جاذبيته • وكونه معشوقا له ، محرك لـ « ممكن الوجود » نحو تمامه • ولكنه هو نفسه غير متحرك ، وغير منتقل من حال الى حال لأنه تام بالفعل • وأرسطو يصف « واجب الوجود » من أجل كونه محركا للممكن مع كونه غير متحرك :
بـ « المحرك الذى لا يتحرك » •

(١) لعل رأى المعتزلة فى ان « الشيء » هو « المعلوم » متأثر برأى أرسطو فى « الوجود » • ولو كان تعبير الأشاعرة عن « الشيء » بـ « الواجب » بدل « الموجود » لكانت مقابلته لرأى المعتزلة أدق •

أما « الممكن » فيرى أن تحركه من طبيعه ، وان كان دفع الحركة فيه من أمر آخر غير ذاته ، من « الواجب » نفسه . ان ليس التحرك الا الانتقال من حال الى آخر ، وذلك من لوازم مفهوم الممكن – كما تقدم .

والانسان كجزء من هذا العالم ، الذى أصله « الامكان » مستعد بطبيعته لأن يكون كاملا وتاما فى انسانيته . وليس هناك ما يملى عليه طريق الكمال غير ذاته ، فالكمال ذاتى له وكامن فيه . والفريق بين فرد وآخر من أفراد الانسان هو فى وجود العائق الخارج عن طبيعه الذى يحول دون وصوله الى الكمال ، أو فى عدم وجوده فى طريقه نحو هذا الكمال : فالفقر الشديد ، كالترف الكثير ، من العوائق التى يراها أرسطو تحول بين الانسان وبين وصوله الى الكمال الانسانى ، لأن كلا من الأمرين صارف لصاحبه عن التعلم وعن تحصيل المعرفة ، الى تلبية مطالب الجسم . والمعرفة فى نظره هى وحدها طريق الانسان نحو الكمال فى الانسانية .

وإذا تطور الانسان فى المعرفة ووصل فى مراتبها لأن يكون صورة انسانية خالصة ، أى عقلا خالصا – كما اذا وصل أى نوع آخر الى صورته النوعية – فقد صار شبيها بالصورة المحضة للعالم كله ، وهى واجب الوجود . لأنه عندئذ صورة محضة لنوعه ، أو قد صار شبيها بالاله ، لأن الاله هو واجب الوجود ، وهو الصورة المحضة أيضا .

وأرسطو ان يصف الانسان الذى أصبح صورة تامة ، أو صورة خالصة فى الانسانية – وهو الفيلسوف فى نظره – بأنه شبيه بالاله ، لم يقصد الى أن مثل هذا الانسان ينتقل من العالم المشاهد الى عالم آخر وراءه ، فضلا عن أن « يتحد » بما فى هذا العالم الآخر هناك .

وإذا ربط أرسطو فى بحثه الالهى بين الله والعالم ، أو فى بحثه المنطقى بين الواجب والممكن على النحو الذى ذكرنا ، لم يبلغ فى هذا الربط حد ان يدعى أن الاله « حال » فى العالم ، والواجب « حال » فى الممكن ، إذ الاتصال عنده بين الطرفين اتصال ذهنى فحسب ، منشأه التقابل فى التصور ، وهذا التقابل هو تمام أحدهما ، وعدم تمام الآخر مع استعداده للتمام . فليس أرسطو فى نظريته الى « الوجود » من القائلين بـ « الحلول » ، ولا بـ « الاتحاد » .

وسبب المغايرة بينه وبين من سبقوه من الفلاسفة فى النظرة الى « الوجود » هو سيطرة الاتجاه الطبيعى على تفلسفه .

ففى اللحظة التى ربط فيها بين الاله والعالم (بين الصورة المحضه والمادة ، أو بين الواجب والممكن) ، لم يجعل العالم فى بدايته ونهايته تابعا للاله ، كما يجعل لهذا الاله ارادة فى هذا العالم ، ولا توجيها للانسان فيه .

والواجب والممكن فى نظره موجودان ، ومشتركان فى الوجود (١) .
ووجودهما متصور معا فى لحظة واحدة ، على معنى أن أحدهما لا يسبق الآخر فى هذا « الوجود » عندما يتصوره الانسان . فليس أحدهما متقدما بالزمان والآخر متأخرا عنه به ، أى ليس بينهما قدم وحدوث بالزمان . كما ان أحدهما لم يكن ناشئا عن الآخر ، فليس بينهما قدم وحدوث بالذات . ووجوب الممكن – أى وقوعه وتشخصه وتصوره – هو الحادث فيه ، لكن وجوده نفسه مرتبط فى تصور الذهن بوجود الواجب – كما ذكر من قبل .

والانسان – وهو جزء من هذا العالم – غايته كامنة فى ذاته ، وحركته نحو هذه الغاية من طبيعه . وهو ان وصل الى تمام غايته ، بأن يكون صورة محضه أو صورة خالصة لنوعه الانسانى ، كان مستويا مع الاله فى وضع واحد .

وأرسطو اذن فى نظرتة الى « الوجود » يعارض نظرة الأديان كلها اليه ، كما يعارض نظرة الإيليين ونظرة أفلاطون من فلاسفة الاغريق اليه (٢) .

(١) ولكن لا على معنى أن هناك فى الخارج بينها شيء هو قائم فيهما ، بل فقط على معنى أن لفظ الوجود ومعناه الذى فى الذهن ، والخط الذى يدل على اللفظ يتناول الوجودين ويعمهما ، وهما مشتركان فيه . فشمول معنى الوجود الذى فى الذهن لهما كشمول لفظ الوجود والخط الذى يكتب هذه اللفظ لهما ، فهما مشتركان فى هذا . وأما فى نفس ما يوجد فى الخارج ، فانما يشتهيان فيه من بعض الوجوه . واشترك الواجب والممكن على هذا النحو ، كان سائدا لدى فلاسفة المسلمين والمشتغلين منهم بعلم الكلام بعد سيطرة المنهج الفلسفى على البحوث الكلامية .

كما كان سائدا عند رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، فينسب الى توماس فون اكفينو انه يقول :

DerBegriff des Seins trifft auf gottliche und geschöpfliches zù ;
aber nicht in gleeher Weise.

(ص ٨٦ من كتاب « المصطلحات الفلسفية » لـ Otto Willmann ، الطبعة الثالثة ميونخ) .

(٢) Schelling (١٧٧٥ – ١٨٥٤) يقوم فلسفة ارسطو فيما يلى :
« بداية فلسفته التجريبية ، ونهايتها التفكير الخالص . وهى كلها فكر منتزع بوساطة التحليل لعناصر سابقة تتبع الطبيعة أو العقل الانسانى » .

ص ١٢٧ من كتاب « الاصطلاحات الفلسفية الرئيسية فى تواردها التاريخي » لـ Otto Willmann .

عند الرواقيين :

والرواقيون - وبالأخص رجال المدرسة القديمة ، وفى مقدمتهم زينون Zenon (١) ، وخرسيب Chaysippos (٢) - تأثروا فى بحثهم « الموجود » بأن الموجود على سبيل الحقيقة جسمى ومادى ، وما ليس بجسمى ولا مادى ليس بموجود على سبيل الحقيقة .^٠ والزمن وهو مقياس الحركة ، والمكان الخالى - الذى ينكرونه داخل العالم ويعترفون به كمحيط له فحسب هما أمران غير موجودين على سبيل الحقيقة فى رأيهم ، لأنهما ليسا بجسمى ولا مادى .

وهذا الموجود الذى هو جسمى أو مادى يتنوع الى نوعين : منه ما هو فاعل مؤثر ، ومنه ما هو منفعل متأثر .^٠ والأول مادته رقيقة ، والثانى مادته غليظة . ومع التفرقة بين النوعين من كون أحدهما فاعلا ومؤثرا ، والآخر منفعلا أو متأثرا ، وكون الأول رقيق المادة والثانى غليظها - مع هذه التفرقة يرونهما متصلين ببعضهما عن طريق أن أحدهما يوجد فى الآخر ويحل فيه .^٠ فرقيق المادة يوجد فى غليظها ، والفاعل ليس خارجا عن المنفعل ، بل هو حال فيه .

وهم ، من أجل قصرهم « الوجود » على الجسمى أو المادى . عرفوا بـ « الماديين » .^٠ ومن أجل عدم فصلهم بين نوعيه المؤثر والقابل ، وادعائهم أن كلا منهما متصل بالآخر على النحو السابق ، لقبوا بـ « الموحديين » ؛ واعتبروا من أصحاب « وحدة الوجود » Monis mus .

والمؤثر عندهم من نوعى « الوجود » يسمونه عقلا (Logos) أو روحا (Pneumna) ، ويطلقون عليه الاله كذلك .^٠ وقد يطلقون عليه جوهرًا فيه الاله أو العقل .^٠ أما المنفعل أو القابل فيسمونه جوهرًا بلا كيف ، ويسمونه أيضا مادة على الاطلاق .

ويجعلهم الاله المفاعل متصلا بالمنفعل القابل ، عدوا من أصحاب مذهب الاتصال ، أى من أصحاب الرأى القائل باتصال الاله بالعلم وبوجوده فيه . Pantheismus Immanenz .

(١) عاش بين ٢٣٦ : ٢٦٤ ق م .^٠

(٢) عاش بين ٢٨١ : ٣٠٨ ق م .^٠

واتصال المؤثر فيه ، واتصال الفاعل بالقابل ، أو اتصال الاله أو العقل أو الروح بالعالم ، ليس على معنى أن الأول موجود على سبيل الاستقلال فى الثانى ، بل على معنى ان اتصال المنتشر الذائب فيه وكل جزء من أجزائه .

فـ « الوجود » عندهم مادى ، والاله والعالم ماديان . والاله والعالم متصلان ، ووجودهما واحد . ومن نار الاله أو روحه ينشأ العالم ، ويرجع اليها ، ثم يتكون عنها ثم يرجع اليها ، وهكذا . (١) .

وهم اذن من أصحاب « وحدة الوجود » ومن أصحاب « حلول » الاله فى العالم ، ومن أصحاب « اتحاد العالم » فى نهاية وجوده بالاله . ويخالفون من سبقهم فى بحث « الوجود » فى جعلهم الاله والعقل ، وكذا المعانى الخلقية ، أمورا مادية (٢) .

عند اصحاب الأفلاطونية الحديثة :

أفلاطون :

قد سبق (٣) أن وضعنا رأى أفلاطون فى « الوجود » ، ومحصله : أنه يرى « وحدة الوجود » ، على معنى أن « الأول » وهو الطبيعة العليا الخيرية الكاملة متصل بالمادة التى يتكون منها هذا العالم وغير منفصل عنها ، وأن العالم تدرج فى وجوده عن هذا « الأول » ، واليه يرد فى النهاية و « يتحد » به .

(١) يتكون العالم عندهم بتحول الروح أو النار الالهية الى هواء وماء . اما الماء فيتحول جزء منه الى تراب ، والجزء الآخر يتبخر فى الهواء لتشتعل منه نار من جديد . والتراب والماء هما غالبا العنصران القابلان للأثر ، والهواء والنار هما غالبا العنصران المؤثران . وبعد فترة من الزمن يسترجع الله كل شىء فى المكون بمقتضى حريق عام ، ومن هذه النار الالهية يخرج العالم من جديد . وفى نشأة العالم وفنائه تسيطر الضرورة التى هى القدر . والقدر والقانون الطبيعى سواء ، أو هو والعقل الالهى سواء .

(٢) والنفس الانسانية فى نظرهم جزء من الاله ، وهى منحدره عنه . فهى مادة رقيقة ، ولذا فهى مؤثرة . وهى النفس التى تشعر بحرارتها فىنا ، والتى تمنح الجسم الصورة والتشكل . وتبقى بعد الجسم ولكنها تفتنى . ويقاؤها فقط الى اشتعال لهب العالم . وأقسامها : الحواس الخمس ، وقوة الكلام ، وقوة الاقتناع والافتناع ، وتلك القوة التى محلها القلب . ويتبعها التصور والتشبهى والعقل . وبالرغم من كونها منقسمة الى هذه الأقسام هى واحدة فى ذاتها .

(٣) عند الكلام عن « وحدة الوجود » : فى الكتاب الاول .

ولكنه لم يقل بـ « الحلول » ، أى بحلول « الأول » فى المادة التى هى أصل العالم ، كما قالت الرواقية ، لأن « الأول » فى نظره ، تام الخيرية ، والمادة فى مقابله شر كلها ، واتصالهما ببعضهما جاء فقط عن طريق « تدرج » الموجودات فى صدورهما عن الأول . والمادة فى وجودها كانت الحلقة الأخيرة فى سلسلة الموجودات التى نشأت جميعها عنه بطريق التدرج . ومن هنا كانت المقابلة تامة بينها وبين الأول ، ولكنها مع ذلك لم تكن منفصلة عنه ، لأنها الطرف الأخير فى ترتيب الموجودات التى هى متصلة بعضها ببعض من جهة ، ومتصلة كلها كذلك بـ « الأول » عن طريق صدورهما وقيضانها عنه من جهة أخرى .

برقلس :

أما برقلس - وهو من رجال الأفلاطونية الحديثة - وقد تقدم رأيه أيضا (١) - فيؤكد « وحدة الوجود » التى قامت عليها فلسفة هذه المدرسة : إذ افلوطين المصرى مؤسسها ، عندما قال بصدور العالم عن « الأول » ، لم يذكر صراحة أن العالم كان كامنا فيه ، وأن قال بخروجه منه وانتهائه إليه . ولكن برقلس وضح كمون العالم فى « الأول » ، الأمر الذى يدل على شدة الاتصال به ، كما قال بخروجه منه وعودته إليه . وفى حال خروجه منه وظهوره عنه ذكر أنه لم تنفصم بسبب ذلك عرى الاتصال بينهما ، لأنه لم يزل باقيا فيه ، أن خروجه كان عن طريق الفيضان عنه ، وعودته ستكون بالانكماش فيه ، مما يدل على عدم وجود هوة بينهما على الأقل .

عند المسيحيين العقليين :

والمسيحيون العقليون (٢) ، وهم الذين تأثروا فى شرحهم للمسيحية بالفلسفة الاغريقية ، رأوا أن « الوجود » على سبيل الحقيقة ، أى الكامل الباقى هو الله ، وأنه بهذا الاعتبار واحد غير متعدد . أما العالم فى نظرهم فليس وجوده على سبيل الحقيقة لأنه متغير فان

ومن أجل هذه التفرقة على هذا النحو تراهم يجعلون عيسى عليه السلام الصلة بين الله والعالم ، أى بين الوجود على سبيل الحقيقة والآخر

(١) فى ص ١٣٧ من الكتاب الاول .

(٢) تقدم رأيهم فى الكتاب الاول عند معالجة مشكلة الاقانيم .

غير الدائم . وهو فى نظرهم ملتقى الله والعالم : فيه كلمة الله ، ومع ذلك هو انسان . فهو أخذ بطرف من الله لأنه كلمته ، وبطرف من العالم لأنه انسان ، ولكنهم مع التمييز بين نوعين من « الوجود » لا يقولون « بحلول » أحدهما فى الآخر ، أى بحلول الله فى العالم - كما يقول البراهميون أو الرواقيون .

ولأنهم تأثروا بأفلاطون فيما قاله فى « أول » موجوداته ، من أنه : واحد من كل وجه ، اعترض طريقتهم فى تطبيق هذه « الوحدة » على الله عندهم ما وصفه به الانجيل من العلم والحياة ، إذ كيف يتم أنه واحد من كل وجه مع وصفه بصفات ايجابية ؟ فمقتضى اتصافه بها . عدم بساطته فى التصور الذهنى - على الأقل . وكان رأيهم فى حل هذا الاعتراض - وهو نوع من التوفيق بين الدين والفلسفة - أن جعلوا العلم والحياة حاليين للذات ، التى هى « الوجود » على سبيل الحقيقة ، والتى يراد لها الوحدة من كل وجه . ويجعلهم العلم والحياة حاليين للذات ظنوا انهم أرضوا الدين ، لأنهم قالوا بما قال به الكتاب المنزل ، وانهم كذلك أرضوا الفلسفة التى بالغت فى بساطة « وحدة » الأول ، لأنهم لم يجعلوا لهما مدلولين مستقلين بجانب الذات حتى لا يكون هناك تعدد فى مرتبتهما . وبذلك بقى الاعتراف بوحدة الأول غير مناوئ للاعتراف باتصافه بصفات .



والى هنا - قبل عرض رأى الفلاسفة الاسلاميين فى « الوجود » - نجد أن الآراء فيه على تشعبها ، ترجع الى مذهبين :

الى مذهب « الوحدة » Manismus : الذى يرى عدم انفصال الله عن العالم ، أو عدم انفصال المبدأ السامى الكامل عن الأصل الآخر المقابل له ، كما يرى أن العالم صادر عنه وينتهى اليه . ووراء هذين الأساسين - وهما عدم الانفصال ، ووحدة المبدأ والمنتهى - يختلف أصحاب هذا المذهب ما بين قائل بالحلول Immanenz ، كالبراهميين ، وأتباع اكزينوفا من أصحاب المدرسة الايلية ، والرواقيين ، أو قائل بعدمه كرجال الافلاطونية الحديثة .

والى مذهب التفرقة أو « الاثنينية » Dualismus : وهو مذهب افلاطون وأرسطو . وافلاطون فى تفرقته يعبر بـ « وجود » مطلق وآخر مقيد ،

بينما أرسطو يقول بـ « وجود » واجب وآخر ممكن . وكل منهما يرى أن الاله خارج عن هذا العالم Transzendenz (١) .

عند فلاسفة المسلمين :

وفلاسفة المسلمين - بهذا الوصف - لا بد أن يراعوا في تفلسفهم وفي عملهم العقلى على العموم : سواء فى مشكلة الوجود أم فى غيرها . ما جاء به القرآن الكريم وأتت به السنة الصحيحة ، سواء ما تعلق بذلك ويغيره مما يكون موضع بحث عقلى لهم ، لأنهم لم يكونوا أصحاب نزعة عقلية فحسب ، بل قبل ذلك كانوا حريصين على أن يكونوا مسلمين فى الصف الأول فى الجماعة الاسلامية . وحرصهم على هذا ، كثيرا ما دفعهم الى أن يرموا مخالفينهم بالجهل وقلة الفهم للدين .

ففى مشكلة « الوجود » هنا ، اذا ارتضوا رأيا من الآراء الاغريقية فيها ، فانما يرتضون ما هو موافق للاسلام فيها بالضرورة . على انه اذا لم يكن الرأى الاغريقى الذى ارتضوه ملائما كل الملاءمة لما يبدو نظيرا له فى الاسلام . ركزوا عملهم العقلى قبل كل شئ فى توضيح الملاءمة بينهما . كما سبق أن نكرنا أن التوفيق بين الدين والفلسفة كان أهم مظهر من مظاهر تفلسف المسلمين(٢) .

(١) ومع قول هذين الفيلسوفين معا بالاثنينية فى الوجود ، وتعبيرهما عن كل طرف من طرفى هذه الاثنينية بعبارة خاصة :

فان افلاطون فى اثنينيته اصرح من ارسطو لانه يرى وجود الطرفين : وجود « المثال » وجود « ظل » وجودا خارجيا بينهما صلة وهى فقط أن وجود « الظل » مرتبط ومقيد بوجود « مثاله » وليس العكس . ومن هنا كان وجود « المثال » وجودا مطلقا ، ووجود « الظل » وجودا مقيدا . وقد يشرح الاطلاق والتقييد على معنى آخر .

اما ارسطو : فانه ان قال بـ « واجب » الوجود و « ممكن » الوجود ، وهما طرفان وتوَعان فى الوجود ، الا ان وقوع الممكن عنده معناه حلول الصورة - Form ، او المفهوم Begriff عنده ، وهما اسمان للواجب أيضا ، فيما يسميه مادة أو امكانا . فليس وجود احدهما فى الخارج مستقلا عن الآخر ، بل وجود المفهوم أو الصورة أو الماهية خارجا ضمن وجود مسماه الشخصى فى الخارج ، أو ضمن الهوية . (كتاب « نظرة عامة فى تاريخ الفلسفة » ، ج ١ ص ٢٧٩ ، Ueberweg ، وكتاب « تاريخ الفلسفة » ج ١ ص ١٢٦ August Messer) .

(٢) كما سبق فى هذا الكتاب .

وإذا استعرضنا من آيات القرآن الكريم المتعلقة بـ « الوجود » ،
وجدناها تدل فى ظاهرها على أن الاسلام :

يرى « اثنيية » فى « الوجود » ، ويفرق بين طرفيها •

كما نجده لا يبالغ فى رخص النوع الرخيص منهما :

لأنه كدين لابد أن يرى تفرقة فى الوجود ، إذ هذه التفرقة أساس
العبادة والتكيف فى كل الأديان • وباعتداله فى التفرقة كان متميزا عن كثير
من الديانات الأخرى التى بالغت فى تحقير أحد طرفى الوجود •

فمن الآيات التى يدل ظاهرها على « اثنيية » الوجود قوله تعالى فى
سورة البقرة :

« وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما
ولا تقريا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين • فاذللهما الشيطان عنها فأخرجهما
مما كانا فيه ، وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم فى الأرض مستقر
ومقاع الى حين » (١) •

وقوله فيها أيضا :

« ••• فمن الناس من يقول ربنا آتنا فى الدنيا وما له فى الآخرة من
خلق • ومنهم من يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقتنا
عذاب النار » (٢) •

وقوله كذلك فى سورة آل عمران :

« وما كان لنفس أن تموت الا بإذن الله كتابا مؤجلا ، ومن يرد ثواب
الدنيا نُؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نُؤته منها ، وستجزى الشاكرين » (٣) •

ففى الآية الأولى نذكر نوعا من الوجود باسم « الجنة » ، وذكر النوع الثانى
منه باسم « الأرض » • وفى الآيتين الأخرين نذكر أحدهما باسم « الدنيا » ،
وثانيهما باسم « الآخرة » •

(٢) البقرة : ٢٠٠ ، ٢٠١ •

(١) البقرة : ٣٥ ، ٣٦ •

(٣) آل عمران : ١٤٥ •

ومعنى التفرقة فى الوجود بذكر نوعين منه ، أن أحد هذين النوعين يمتاز عن الآخر بصفات تعد غاية يتطلع نحوها الآخر ويسعى إليها • وأحد النوعين فيما ذكره القرآن الكريم – وهو الجنة أو الآخرة ، يمتاز فى القيمة والاعتبار عن النوع الثانى – وهو الأرض أو الدنيا • وفى هذا التمييز يقول الله سبحانه وتعالى فى سورة آل عمران : « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ، ذلك متاع الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب • قل أوئيبكم بخير من ذلكم ، للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله ، والله بصير بالعباد » (١) •

ويقول فى هذا المعنى كذلك :

« لا يفركك قلب الذين كفروا فى البلاد • متاع قليل ثم مأواهم جهنم ، وبئس المهاد • لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها فزلا من عند الله ، وما عند الله خير للأبرار » (٢) •

ويقول فى سورة الأنعام :

« وما الحياة الدنيا الا لعب ولهو ، وللدار الآخرة خير للذين يتقون ، أفلا تعقلون » (٣) •

ولكن مع تفضيل الاسلام لأحد نوعى « الوجود » عن الآخر ، كما هو ظاهر هذه الآيات الكريمة ، لم يبلغ اعتبار النوع الآخر ويسلبه كل قيمة •

وفى ذلك يقول جل جلاله فى سورة المائدة :

« يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين » (٤) •

ويقول فى سورة الأعراف :

« يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، انه لا يحب المسرفين • قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من

(٢) آل عمران : ١٩٦ – ١٩٨ :

(١) آل عمران : ١٤ ، ١٥ •

(٤) المائدة : ٨٧ •

(٣) الأنعام : ٣٢ •

الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك
نفصل الآيات لقوم يعلمون « (١) » .

فاذا انتخب من عرفوا في الجماعة الاسلامية باسم فلاسفة المسلمين من
آراء الاغريق في « الوجود » - ان بقى لهم الاختيار - انتخبوا منها ما يقول
بـ « الاثنينية » فيه ، أو ما يبدو ظاهره على أنه « اثينيى » . وهذه الآراء
في جملتها ، من نشأة التفلسف عندهم الى وفاة أرسطو ، لم تخرج فيما
يتعلق بـ « الوجود » عن واحد من أمرين : اما القول بـ « الوحدة »
Monismus ، أو القول بـ « الاثنينية » Dualismus .

وأفلاطون كان « اثنينا » في الوجود ، وأرسطو يبدو فيه كذلك ،
ومذهبيهما كان المذهب المفضل عند فلاسفة المسلمين المشائين أو المنطقيين
منهم . والكندى ، والفارابى ، وابن سينا - لأنهم مشائيو الاسلام - كانوا
تبعاً لذلك أفلاطونيين أرسطوطاليسيين في مشكلة « الوجود » . والفرق بين
ثلاثتهم ليس اذن في الاتجاه ، بل في توضيح الفكرة الفلسفية وتفصيلها ، ثم
في دقة الملاءمة والتوفيق بين الاسلام والفلسفة في هذا الاتجاه ، ان بدا
عدم اطراد أو عدم استمرار في الموافقة عند وضع أحد الرأيين ونتائجه
امام الرأى الآخر ونتائجه .

الكندى

الوجود :

الكندى (١) وهو المشائى الأول فى الاسلام والفيلسوف العربى ،
« اثنيى » فى فكرة الوجود • على معنى أنه يفرق بين نوعين فيه ، على نمط

(١) هو الملقب بالفيلسوف العربى والمشائى الأول فى الاسلام ، كما يقول عنه القفطى
فى كتابه « اخبار العلماء باخبار الحكماء » ، (ص ٢٤١) طبع مطبعة السعادة بمصر سنة
١٢٢٦ هـ) : « ولم يكن فى الاسلام من اشتهر عند الناس بمعاناة علوم الفلسفة حتى سموه
فيلسوفاً غير يعقوب هذا • وهو أبو يعقوب بن اسحاق الكندى ، من قبيلة كنده المشهورة ،
التي كان موطنها جنوب جزيرة العرب •

ولم يعرف وقت مولده بالضبط ، بل وجد على العموم فى آخر القرن الثانى للهجرة
(فى أول القرن التاسع الميلادى) • وقد ولد بمقر أبيه ، مدينة الكوفة فى ذلك الوقت . اذ كان
حاكماً عليها • ولما شب أخذ بقسط وافر من الثقافة العربية فى مدينة البصرة ، اذ كانت
موطنها ، وبما لا يقل عن هذا القسط أو يزيد من الثقافة الاجنبية : الفارسية واليونانية فى
مدينة بغداد على معلمين من الفرس والسريان • وكانت معارفه لذلك كثيرة ومتنوعة •

وقد ألف الكندى ، بعد ما اطلع على هذه الثقافات ، فى كثير من موضوعات العلوم •
- فمما ألفه فى الفلسفة : كتاب الفلسفة الأولى فيما وراء الطبيعيات والترديد ،
ورسالة فى انه لا تنال الفلسفة الا بعلم الرياضيات •
- وفى المنطق : رسالته فى مدخل المنطق ، ورسالته فى المقولات العشر •
- وفى الفلك : رسالته فى المناظر الفلكية •
- وفى الطب : رسالته فى الغذاء والدواء المهلك •
- وفى الجدل : الاحتراس من خداع السوفسطائية •
- وفى النفس : رسالته فى ان النفس جوهر بسيط ، ورسالته فى ما للنفس نكروه وهى
فى عالم العقل قبل كونها فى عالم الحس •
- وفى الاخلاق : رسالته فى الاخلاق •
- وفى الأبعاد : كتاب الآلة التى تستخرج بها الأبعاد والأجرام •

ويرى ان جميع مؤلفاته تبلغ مائتين وخمس وستين رسالة ، احصاها دكتور فلجل
Fluegél فى كتابه « الكندى » ، نقلا عن أبى يعقوب النديم • ولكن فقد معظمها ،
ولم يبق منها الا النزر اليسير •

ما جاء به ظاهر القرآن ، وعلى نحو ما عرف به أفلاطون وأرسطو .

==

ومع أنه ألف في كل معارف وقته تقريبا الا أن نفسه كانت تميل بصفة خاصة الى الرياضة . ولذا ينسب اليه هذا القول : « لا سبيل الى دراسة الفلسفة لمن لم يتعلم الرياضة » . ولعل حبه للرياضة ، هو السبب الذى يشرح لنا ما يعزى اليه من أنه كان يفضل الثقافة الأجنبية على الثقافة العربية . . إذ أن الأولى كانت تمثل طبعا العنصر العلمى ، حسبما يتطلبه مقياس الرياضة فى البحث من الدقة والتحديد .

وهو فى هذا مقتد بأفلاطون ، إذ ينقل عنه فى برنامج تربيته للدولة وطبقاتها أنه كان يوصى بتعليم الرياضة لمن فى سن السادسة عشرة الى الثامنة عشرة ، لأنه يرى أن تعلمها مقدمة ضرورية للفلسفة « الميتافيزيقية » ، وكانت هذه الفلسفة عنده فى القمة . ويجب لهذا أن يكون الحكام من الفلاسفة . وقهم ذلك من أفلاطون على أنه متأثر بمذهب الفيثاغوريين ، لا على أنه يقصد تحويل اتجاه المقياس العلمى من النظرى الصرف الى الرياضى . وبعض الباحثين اعتقد مثل هذا فى جانب الكندى ، وصرح بأنه مقلد لأفلاطون فيه .

وهو لم يكن مؤلفا فحسب ، بل كان مع ذلك مترجما من أشهر المترجمين لكتب الثقافة الأجنبية فى عصر بنى العباس ، وكان مع ذلك مصححا أيضا لما ترجمه بعض السريان . ويعزى اليه ترجمة كتاب « فقه أرسطو » أو أثولوجيا . ولم يبلغ هذا الشأن الا بعد أن تعلم بعض اللغات الأجنبية وحذق فيها . ويقال أنه كان يتقن اليونانية بصفة خاصة .

ويحكى دى بور فى كتابه « تاريخ الفلسفة فى الاسلام » ، (ص ٩٢٤ تعريب الاستاذ أبو ريده طبع مطبعة التاليف والترجمة سنة ١٩٣٨) : « انه لم يقنع بترجمة كتب أرسطو ، بل درس ما ترجم منها ، وحاول اصلاحه وشرحه » .

وينقل القفطى فى كتابه السابق (ص ٢٤١) عن أبى جليل الأندلسى : أن الكندى « ترجم من كتب الفلسفة الشئ الكثير ، وأوضح منها المشكل ، ولخص المستعصى العويص » . والكندى خدم المأمون والمعتمد والمتوكل ، الا أنه اضطهد فى زمن هذا الأخير ، وصودرت مكتبته مدة طويلة عندما اشتدت العاصفة ضد أهل المرائى من المعتزلة ، وكثير من حاملى لواء الثقافة العقلية الأجنبية . فالتاريخ يحدث أن المتوكل لم ينهج على غرار المأمون فى تأييد مذهب الاعتزال ، بل ذهب الى حد كبير فى إعادة الكلمة لأهل النص ، وتحقيقا لذلك حمل فى قسوة على كل مخالف لهم .

ولما كان الكندى من قادة مذهب الاعتزال ، وله فى خدمته وخدمة الدفاع عن العقيدة مواقف مشهورة - أجلها الرد على بعض الفرق الدهرية التى كانت تنكر فى وقته الرسالة الالهية على أساس الاكتفاء بالعقل الانسانى فى الارشاد - لم يجد بدا من الفرار من بغداد ، عاصمة الخلافة وموطن الثقافات ، الى أطراف المملكة الاسلامية . ويقال : انه لم يعثر منذ ذلك الحين على كنف يقية شروق الايام . ولذا مات فى حالة سيئة .

ويرجح المؤرخون أن تكون وفاته حصلت فى سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٠ م) . والاسناد الأكبر

==

وان فلسفة أفلاطون - وهي مظنة احتمال لأن يكون توفيق الكندي بينها وبين الاسلام ، كما سبق أن ذكرنا - ترى ، من غير شك ، « الاثنينية » فى الوجود . وهى مع ذلك صريحة واضحة فيها ، لأنها ترى للمثال أو لـ « رب النوع » وجوداً خارجياً مستقلاً ، بجوار وجود أفرادها فى الخارج ، كما ترى أن وجود أفراد المثال ظل لوجود المثال نفسه . ولتبعية وجود أفراد المثال لوجود المثال نفسه ، كان وجوده أشرف من وجودها . ولكن مع اهتمام الفلسفة الأفلاطونية بالمثال ، لا تراه مؤثراً فى وجود أفرادها : فالمثال أو رب النوع فى نظر أفلاطون غير فاعل وغير مؤثر على العموم (١) .

والكندى على فرض أنه قبل فلسفة أفلاطون فى « الوجود » ، لابد أن يضيف التأثير والفعل فى جانب النوع الكامل من نوعى الوجود عنده ، وهو وجود المثال أو رب النوع ، إذا أراد أن يستعيده الله فى الاسلام . لأن الاسلام يجعل التأثير فى الكون كله لله تعالى « بدیع السموات والأرض ، وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون » (٢) ويقول عز وجل فى موضع آخر : « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ، ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون » (٣) . ويجب عليه كذلك ، إذا أراد أن يستمر فى متابعة أفلاطون ويستعير منه النوع الثانى من الوجود عنده لوجود العالم فى نظر الاسلام ، أن يجعل فعل الله - الذى هو النوع الكامل من نوعى الوجود - متعلقاً بالنوع الثانى : وهو وجود أفراد هذا العالم ، على معنى أن وجود هذه الأفراد أثر لفعل الله تعالى .

وبهذا يكون رأى الكندي فى الوجود ، اما توفيقاً بين الاسلام والفلسفة الأفلاطونية - على فرض أنه قبل فيه أفلاطون ، أو مزيجاً من الاسلام وهذه الفلسفة .

وعلى فرض أنه فى رأيه هذا ، أتبع فلسفة أرسطو فى « الوجود » - وهى مظنة احتمال لأن يكون أتبعها أيضاً كما سبق - فهذه الفلسفة وان نوعت الوجود الى نوعين : الى « واجب » و « ممكن » الا أنها لم تكن صريحة وواضحة فى « الاثنينية » ، ووضوح فلسفة أفلاطون وصراحتها فيها ، ان لم تكن أميل الى مذهب الوحيدة فى الوجود . اذ وجود « الواجب » وهو الصورة Form ، أو المفهوم Begriff عنده أمر ذهنى منطقى فحسب ، وتحققه

(١) صفحة ٥٢ ، ج ١ ، من كتاب « تاريخ الفلسفة » لـ Augustz Messer .

(٢) البقرة : ١١٧ . (٣) البقرة : ٢٨ .

فى الخارج - فى رايه - يكون نقط ضمن الهوية أو المادة ، أو بعبارة أخرى ضمن أفراداه • فـ « اثنيينة أرسطو فى الوجود » اثنيينة بين طرفين : أحدهما ذهنى والآخر خارجى ، أو هى تؤول الى وحدة فى الخارج : جوهرها الهوية، والماهية (أو المفهوم ، أو الصورة) قائمة بها •

ولذا يقال تعبيراً عن رأى أرسطو فى هذا : ان الماهيات الحقيقية للأشياء هى نفسها المفاهيم المنطقية عنده أيضاً • ومن أجل ذلك بقى كل من الماهية والمفهوم غير منفصل عن الآخر : أى ان الأمر الوجودى وهو الماهية الحقيقية بقى غير منفصل عن المفهوم المنطقى • وتبعاً لعدم انفصالهما توضع المفاهيم المنطقية ، فى فلسفته الميتافيزيقية ، موضع ما يسمى بالقوانين الطبيعية (الوجودية) عنده •

وبغض النظر عن هذه الوحدة التى ربما يؤول اليها مذهب أرسطو فى الاثنيينة ، فان الكندى اذ اتبعه فى اثنيينته ، واستعار منه « واجب الوجود » لله ، فلا بد ان يريد وجوده سبحانه وتعالى ، خارجاً عن الذهن ، وواقعاً وراء الفكر real • اذ أوصاف الاسلام لله تعطى ان وجوده أمر مقرر فى الخارج • ولكن الكندى - مع ذلك - فى استعارته « ممكن » الوجود لأصل هذا العالم ، ليس بحاجة فى ظاهر الأمر الى اضافة جديدة أو الى توفيق ، كما احتاج الى ذلك فى استعارة « الواجب » ، لأن أرسطو يرى « الامكان » وهو المادة قابلاً للأثر ، وان كان محدث الأثر عنده هو الصورة أو المفهوم أو الواجب ، والعالم الذى استعير له الامكان منفعل كذلك فى نظر الاسلام ، وان كان فاعله هو الله تعالى •

فنقطة توفيق الكندى بين الدين والفلسفة ، على فرض انه اتبع رأى أرسطو فى « الوجود » هى جعل وجود « الواجب » أمراً واقعاً فى الخارج ، وراء الذهن والتصوير •

ولا يصح ان يقال : ان الكندى ، فى فلسفته حول الله باعتبار كونه أحد طرفى الوجود ، جمع بين رأى أرسطو وأفلاطون ، فأخذ من الأول تعبيره « واجب الوجود » ومن الثانى رايه فى وجود « المثال » أو « رب النوع » ، وأصبح فى نظره يعبر عن الله بواجب الوجود كما عبر أرسطو ، ولكن وجود (الله) ليس فى حيز الذهن فقط كما نظر أرسطو الى واجب وجوده بل وجوده فى الخارج وراء الذهن كما يرى أفلاطون فى وجود المثال أو رب النوع • لا يقال هذا ، تفسيراً لفلسفة الكندى حول الله ، لأن الاسلام نفسه ، قبل كل شىء ، يوحى بهذا الوجود الخارجى لله تعالى • فرأى الكندى فى

ولكن ، أهو عبر عن النوع الممتاز منه بالوجود « المطلق » ، وعن الآخر المقابل له بالوجود « المقيد » ، فيكون بذلك أفلاطونيا فى التعبير ؟؟ .

أم اختار عبارة « واجب » الوجود للأول ، و « ممكن » الوجود للثانى ، فيكون أرسطيا فى الصياغة ؟؟

والقطع باسناد أحد التعبيرين له يتوقف على النص الوارد فى كتبه متعلقا ببحث هذه المشكلة . ومع الأسف لا نستطيع بيان ذلك ، لعدم وجود مصادره الأصلية بين أيدينا ، لا عن تقصير فى البحث عنها ولكن لكثرة ما فقد منها . ومع أننا نفتقد هذه المصادر التى كنا نقطع عن طريقها بنسبة أحد التعبيرين له ، فإننا نرجح لتلقيه بـ « المشائى » فيما كتب عنه ، انه كان أرسطى التعبير فى آرائه فى « الوجود » .

ووجود « الواجب » فى نظره هو الوجود على سبيل الحقيقة Real وهو وجود الله تعالى . أما العالم ، لأن أصله الامكان ، فوجوده طارئ ، وليس ذاتيا . هو منحة له من غيره ، واستمرار قيامه به مرتبط بغيره كذلك . وهذا الغير هو ما وجوده على سبيل الحقيقة ، أو هو « واجب » الوجود بذاته .

وبهذه التفرقة ، كان الذى وجوده على سبيل الحقيقة واحدا ، غير متعدد . ووصف الكندى له بالوحدة معناه وصف واجب الوجود نفسه بالوحدة . ووصف واجب الوجود بالوحدة لا يمنع تقرير الاثنينية بينه وبين أصل هذا العالم . بل هو نفسه تقرير هذه الاثنينية لأنه تأكيد لقطع الشركة بينه وأصل هذا العالم . والقرآن نفسه ان وصف الله بالوحدة فى قوله : « والمهكم اله واحد ، لا اله الا هو الرحمن الرحيم » (١) - لا يتعارض وصفه له بذلك مع كونه نوع الوجود الى نوعين ، كما سبق .

المرحوم مصطفى عبد الرازق فى كتابه « فيلسوف العرب والمعلم الثانى » ص ٥١ ، يرجح ان تكون وفاته فى سنة ٢٥٢ هـ .

ومن هذا العرض الموجز لحياة الكندى يمكن ان نستخلص منه ظواهر ثلاث :

- انه لم يتخصص فى علم من العلوم .
- وانه كان يميل الى الرياضة .
- وأخيرا انه كان من اهل الاعتزال ، ومن اصحاب الرغبة العقلية .

(١) البقرة : ١٦٢ .

وجود العالم - إذا كان أصله الامكان ، وكان هذا الوجود طارئاً عليه وليس ذاتياً له - معناه إذن تحقيق « ماهياته » (أنواعه) ، وصيرورتها « هويات » بفعل ما وجوده على سبيل الحقيقة من ذاته ، وهو واجب الوجود .

وإذا كان وجود العالم طارئاً على أصله (وهو الامكان) - وكان عبارة عن جعل ماهياته هويات ، أى عبارة عن تشخيص وتحديد لتلك المفاهيم التى قبل أن تتحقق كانت عامة أو كلية - ما الفرق بين هذا الرأى للكندى ؟ وبين ما ينسب الى أفلوطين المصرى فى هذا الجانب ؟

ان الذى ينسب الى أفلوطين هو : ان « المادة » هى المعدم المطلق ، أى الشئ الذى لم يتحدد ولكنه قابل للتحديد والتشكل فى أشكال وصور مختلفة . ولأنها لم تتحدد كانت شراً . ثم تحديدها يأتيها من أمر خارج عنها وهو العقل ، لا من ذاتها . وفى نظره يتبع هذا التحديد الحكم عليها بالقيمة أو الخيرية ؛ بعد أن كانت شراً مطلقاً قبل أن تتحدد .

اليس طرء « الوجود » على أصل العالم (وهو الامكان) عند الكندى هو التحديد للمادة عند أفلوطين ؟

ثم اليس منح العالم الوجود من أمر خارج عنه هو واجب الوجود عند الكندى ، يشبه تحديد المادة من قبل العقل عند أفلوطين ؟

فى كلتا الحالتين هناك أمر خارج عن أصل العالم عند الكندى وخارج عن المادة عند أفلوطين . أسمى من هذا الأصل وهذه المادة هو الذى منح الوجود أو أعطى التحديد ، وبالتالي هو المقوم لها (بالحكم عليهما بالخيرية) أو كان سبباً فى تقويمهما ، بعد أن كانا غير مستحقين بعض شبه من مانحهما الوجود أو التحديد . وهذا الشبه هو : أن أصبحا الآن ، بعد الوجود أو التحديد ، فى وضع لا يقال فى شأنه : انهما على النقيض تماماً من مانحهما الوجود والتحديد .

هنا ، قطعاً شبه بين الرايين بما ذكرنا من أوجه الشبه .

ولكن : أورد الكندى رأى أفلوطين هذا - ورأيه أما تعديل لرأى افلاطون ، أو لرأى أرسطو ، وأما مزج لكليهما - فيكون حاكياً له ؟؟

أم أن هذا الذى ينسب اليه هو نتيجة توفيقه الخاص به ، بين الدين والفلسفة الاغريقية ، وهو عندئذ شبهه فقط برأى أفلوطين ؟

أثره الى ما يأتي بعده ، وهذا الذى يأتى بعده يكون ناقلا لهذا الأثر للذى يليه ، وهكذا ٠٠٠ حتى اذا انتهى الأمر الى الطرف الأخير فى سلسلة هذه الوساطة مما يلي العالم ، يكون هو المتصل مباشرة به ، وهو الذى ينقل اليه مباشرة اثر الفاعل الأول .

وإذا صورت الوساطة على هذا النحو ، فانها تصور أيضا على أن الذى منها يلي الفاعل أشرف فى الوجود وأعلى قيمة ، وأقل دائرة فى الكثرة من الذى يجيء بعده ٠٠٠ وهكذا . إذ بدون هذا التصور الأخير ، لا يتصور ارتفاع الهوة ، أو تخفيفها على الأقل ، بين كامل من كل وجه وناقص ، وبين واحد من كل وجه ومكثر كثرة لا نهاية فيها .

وإذا صورت مراتب الوساطة على أنها ناقلة اثر الفاعل الى القابل ، فانه لا يتصور فيها بحال أن يكون اتجاه نقلها الأثر من طرفها الأخير مما يلي العالم ، صاعدا الى الذى قوقه ٠٠٠ وهكذا ، حتى الى ذات الفاعل ، وهو « الواجب » . لأن هذا التصور ان وجد ، يفترض الممكن غير قابل ، بل فاعلا ، وهو خلاف طبيعته وما افترضه العقل فيه .

وينسب الى الكندى القول بالوساطة بين الواجب والممكن ، أو بين الله والعالم . كما ينسب اليه القول بأن الذى يلي الله من مراتب هذه الوساطة مؤثر فيما بعده ، وهذا فيما يليه ٠٠٠ وهكذا . أو بعبارة أخرى ، ينقل عن الكندى ، أنه يرى كل مرتبة من مراتب الوساطة تنقل أثر ما فوقها الى ما تحتها وليس العكس : فبين الله الذى هو واجب الوجود ، وأصل العالم الذى هو الامكان ، يتصور الكندى أو يفترض وجود العقل ، ثم النفس الكلية ٠٠٠

والعقل فى نظره هو أول مخلوق الله . وبعد ما منحه الله الوجود الحقيقى real اودع فيه قوة التأثير فيما دونه ، وهو الذى بعده .

والذى دونه ، أو بعده ، هو النفس الكلية . وهذه النفس الكلية يراها ثانى مخلوق ، وجد بعد العقل . وبعد ما منحت الوجود الحقيقى أيضا من العقل ، أعطيت قوة التأثير فيما دونها ، أو فيما بعدها .

والذى بعدها هو أصل العالم ، وهو المادة (أو الامكان) . وعن طريق النفس الكلية وجد العالم ، فوجدت الأفلاك والسموات ، وتشكلت المادة بأشكال

جزئية مختلفة لا حصر لها طبق ارادة العقل • أو عن طريق هذه النفس وجد العالم كله ، لحكمة مقصودة دون أن يكون للصدفة دخل فى ايجاده •

وكان الصور العقلية التى رسمها الكندى فى اتصال طرفى الوجود ببعضهما ، ونقل الأثر من الفاعل منهما الى القابل منهما ، ترى علم هذا النحو : الله ، والمادة ، وبينهما العقل ، فالنفس الكلية •

• والمادة هى اصل العالم المتكثر الذى لا تحد كثرته •

وعن طريق العقل أولا ، ثم النفس الكلية ثانيا ، تشكلت المادة وتصورت بصور مختلفة • أو عن طريقها على التابع ، نقل تأثير الله فى العالم وهو ايجاده للعالم وخلقه له ، أو هو تحديد أصله وهو المادة •

فانه واجب الوجود أوجد العالم ، أو حقق (أوجب) أصله وهو الامكان • ولكن لا عن طريق مباشر ، بل بواسطة أمرين آخرين – تصور الكندى وجودهما ، أو افترض تحققهما قبل أن يوجد العالم ويتحقق – هما العقل والنفس • والعقل والنفس ، أما أن يتصورا على أنهما ناقلان على التوالى اثر « الواجب » للعالم ، أو على أن الله أودع فى العقل قوة الفعل والايجاد ، والعقل بدوره أودع مثل هذه القوة فى النفس ، والنفس أخيرا هى التى تولت بما أودع فيها من قوة تصوير العالم وتشكيله ، أو خلقه وايجاده • والمآل واحد على كل حال ، سواء تصورت وساطتهما على هذا النمط أو ذلك • وهو : أن الله المصدر الاول لاحداث الأثر والفعل ، وأن العالم هو المستقبل الأخير لهذا الأثر وهذا الفعل •

وفكرة الوساطة بين « واجب » فاعل ، و « ممكن » قابل ، تتضمن اذن :

• عنصرا فلسفيا لأرسطو : هو تعبيره بالواجب والممكن •

• وعنصرا أفلاطونيا : هو فكرة الوساطة •

• وعنصرا أفلوطينيا : وهو زيادة مرتبة العقل فى الوساطة •

اذ لو كان ما ينسب للكندى ، من فكرة الوساطة بين طرفى الوجود فى نظره مأخوذا من أفلاطون وحده ، لكان وضعه على هذا النحو : طرفان ، وواسطة واحدة • والطرفان : المثل ٠٠٠ وظلالها ، والواسطة بينهما النفس الكلية • وكانت الوساطة غير ناقلة لتأثير المثل الى ظلالها ، لأن المثل لا تؤثر

الوجود أقرب أن يكون توفيقاً بين أرسطو والاسلام ، من أن يكون جمعاً لرأى أرسطو وأفلاطون ، وان كان مؤدى القولين فى الواقع واحداً ، وهو التعبير عن الله بواجب الوجود ، مع اعتبار وجوده خارجاً وراء الذهن والفكر .

هذا اذا لم يثبت البحث التاريخى : أن الفلسفة التى اطلع عليها الكندى « فى الوجود » وردت اليه مزيجاً من رأى الحكيمين . عندئذ يقال انه فى فلسفته التى تحكى عنه حول « وجود » الله ، تلى فيها الفلسفة التى وردت اليه ، دون أن يكون له عمل عقلى ايجابى فيها ، لأنه الآن ليس فى حاجة الى توفيق بين الدين والفلسفة . اذ هذا المزيج الذى أتبعه وردده يرضى الاسلام الذى يدافع عنه ، ولا يتعارض مع ظاهر نص فى كتابه الكريم ، أو سنة صحيحة للرسول عليه الصلاة والسلام .

ولكن ربما يصح أن يقال – كحكم عام بين رأى الحكيمين : ان رأى أفلاطون فى وجود المثل – وهو أن وجودها وجود خارجى – قريب من رأى الاسلام فى وجود الله ، وان تعبير أرسطو : بواجب الوجود وما يتضمنه من خصائص تتصل بمدلوله ، قريب مما ينشده الاسلام فى صفات الله من : الوحدة ، والبقاء ، والقدم ، وعدم التغير . الخ .

والآن نلقى من جديد ، السؤال الذى ذكرناه قبل ، وهو :

أرد الكندى رأى أفلاطون فى الوجود ؟ . ورأيه على كل حال تعديل لرأى أفلاطون أو تعديل لرأى أرسطو ، أو مزيج من كليهما .

أم هذا الذى رأيناه له فيه (الوجود) – وهو يشبه رأى أفلاطون – نتيجة توفيقه الخاص بين الدين والفلسفة ؟

ونأسف ، لأننا لا نستطيع القطع بمعرفة أحد الرايين له ، لندرة المصادر الأصلية لفلسفته بين أيدينا . ولكن اذا اتبعنا الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق فى قوله :

« . . . والكندى هو الذى وجه الفلسفة الاسلامية وجهة الجمع بين أفلاطون وأرسطو ، وهو الذى وجهها فى سبيل التوفيق بين الفلسفة والدين(١) »

(١) فى كتابه « فيلسوف العرب والمعلم الثانى » ، ص ٤٧ ، طبع دار احياء الكتب

العربية ، سنة ١٩٤٥ .

ربما جاز لنا أن ندعى : أن نسبة الفعل الى « مثال » أفلاطون ، أو جعل وجود الواجب « لأرسطو » أمرا خارجا عن نطاق الذهن والتصور – بعد التعبير بأحدهما عن « الله » فى فلسفة الكندى – كان توفيقا منه بين الاسلام وفلسفة أفلاطون ، أو بين الاسلام وفلسفة أرسطو .

الكندى وفكرة الوساطة :

وإذا كان الكندى يقول :

بـ « ثنائية » الوجود ، وبتقسيمه الى واجب وممكن ، بناء على ترجيحنا فيما سبق . . .

ويرى وجود « الواجب » أمرا مقرا خارج الذهن والتصور .

وأن وجود « الممكن » ليس من ذاته ، بل من أمر خارج عنه هو « واجب » الوجود .

كما يرى أن الصلة بين واجب الوجود وممكن الوجود هى الصلة بين الفاعل والقابل ، وبين الواحد من كل وجه والمتكثر كثرة غير متناهية ، وبين الكامل والناقص ، والمتمحص لخير وغير المتمحص له .

إذا كان الكندى يرى هذا كله ، كيف تصور وصول أثر الفاعل الى القابل ؟ أيتصوره عن طريق أن أحدهما يتصل اتصالا مباشرا بالآخر : فالكامل يتصل مباشرة بالناقص ، والمتمحص للخيرية بغير المتمحص لها ، والواحد من كل وجه فى الواقع والتصور بالمتكثر كثرة غير متناهية ؟

يظهر أن الكندى يجد صعوبة ذهنية إذا حكم بهذا الاتصال المباشر بين الفاعل والقابل ، أى بين الواجب والممكن . ويتصور ، أو يفترض ، من أجل هذه الصعوبة الذهنية ، وجود واسطة تنقل أثر الفاعل الى قابله ، بحيث تنقل هذه الوساطة فى التصور من الهوة بين الطرفين ، تلك الهوة التى صعبت عليه أن يتصور الاتصال المباشر بينهما .

وإذا كانت هذه الوساطة هى وساطة بين فاعل وقابل ، ومسلسلة فى الترتيب – أن كانت متعددة – من العاقل الى القابل ، ناقلة أثر الفاعل الى القابل ، فتصورها لا يكون الا على نحو أن الذى منها يلى الفاعل يكون ناقلا

فى نظر (أفلاطون) ، ان المؤثر فى العالم عنده النفس الكلية ذاتها
ووساطتها فى رأيه لشرح اتصال المتغير : وهو ظلال المثل أو هذا العالم ،
بخير المتغير وهو المثل نفسها .

ولو كان ما ينسب الى الكندى مأخوذا من أرسطو وحده ، لكان هناك
طرفان فقط دون واسطة . والطرفان هما : الواجب ، والممكن .

ولو كان ما ينسب اليه مأخوذا من أفلاطون وأرسطو معا دون سواهما ،
على وجه أن أخذ من الأول فكرة الوساطة ومن الثانى تعبيره بالواجب
والممكن ، لكانت الوساطة مرتبة واحدة بين الطرفين هى النفس . ولكنها هنا
عنده مرتبتان : العقل ، فالنفس الكلية .

فما ينسب الى الكندى اذن مقتحبه من عدة مدارس فلسفية قديمة :

فيه من أفلاطون فكرة الوساطة .

ومن أرسطو التعبير بالواجب والممكن .

ومن أفلوطين المصرى أو الافلاطونية الحديثة زيادة مرتبة فى الوساطة
عما يعرف لأفلاطون وهى العقل .

وعمل الكندى العلقى فى شرح اتصال الله بالعالم ، هو الربط بينهما
عن طريق الوساطة - التى هى لأفلاطون ، بعد أن عبر بما يعرف لأرسطو
عن الله بالواجب وعن العالم بالممكن ، فهو توفيق بين أفلاطون وأرسطو .

ولا يقال : ان عمل الكندى هنا فى الوساطة ترديد لاحدى المدرستين :

مدرسة أفلاطون أو مدرسة أرسطو ، لما سبق . كما لا يقال فى شأنه :
انه ترديد للأفلاطونية الحديثة ، لأن هذه عبرت عن الطرفين - وهما أول
الموجودات وآخرها - بالواحد أو بالطبيعة العليا عن أحدهما وبالمادة عن
الثانى ، دون التعبير بالواجب عما عبرت عنه بالواحد أو الطبيعة العليا ،
ودون التعبير بالممكن عما عبرت عنه بالمادة . ولأن هذه الأفلاطونية الحديثة
أيضا لم تفرض طرفين فى الوجود بينهما هوة ، بل ربطت الوجود كله فى
سلسلة متصلة الحلقات ، ولذا عرفت محاولتها الفلسفية هذه فى شرح
اتصال الوجود بعضه ببعض بـ « وحدة الوجود » ، دون أن تعرف
بـ « الثنائىة » .

لكن أيقق بعد هذا تصور الوساطة بين طرفى الوجود - الكامل منهما والناقص والواحد والمتكثر التى تصورهما الكندى ، وتنسب اليه صحة الاتصال وانسجام الربط فيما بين الطرفين وفى الواقع ونفس الأمر ؟ لأنها تتضمن تدرجا فى المنزلة من الكمال المطلق الى النقص ، ومن الوحدة المطلقة الى الكثرة المطلقة .

ربما كان تصور الوساطة بين الطرفين يسهل قصور الربط بينهما ، ولكنه لا يرفع فى الواقع ما بينهما من هوة . لأنه على فرض وجود الوساطة ، فالذى من مراتبها يلى الطرف الأعلى ، الطرف الكامل يحمل من غير شك مغايرة له . وهذه المغايرة بحقتضى التدرج فى المنزلة ، توحى من جديد بالتساؤل : كيف يتصل الكامل بما هو أقل منه فى الكمال وكيف يتصل الواحد من كل وجه بما يحمل الكثرة ولو من بعض الوجوه ؟

ان فكرة الوساطة لا ترفع فى الواقع الفرق بين الكامل والناقص ، ولا بين الواحد من كل وجه والمتكثر كثرة لا نهاية لها ، ولكنها تخفف فقط حدة المفارقة بين الكامل المطلق وما يقابله . والوحدة المطلقة وما يقابلها .

وهى - أكبر الظن - عنوان آخر بجانب « الثنائية » على تأكيد المفارقة بين طرفى الوجود ، أكثر منها وسيلة اتصال وأداة ربط بينهما ، كما قصد بها أصحابها .

وهل نجد هنا فى فكرة الوساطة بعد هذا ، عملا عقليا للكندى يفهم على أنه توفيق بين الاسلام والفلسفة ؟ وعندئذ يضاف الى عمله العقلى الذى عد توفيقا فى هذه الفكرة بين أفلاطون وأرسطو . وفكرة الوساطة هذه تعرف فى أصل نسبتها لأفلاطون ، واستخدمها من بعده فى العصر الهلينى الرومانى رجال المسيحية العقليون .

وقبل محاولة الكشف عن توفيق للكندى فيها بين الاسلام والفلسفة ، يسأل عما اذا كانت فكرة الوساطة من حيث هى تناوىء الاسلام ، أم لا ؟ لأنه ضوء معرفة المناواة أو معرفة عدمها ، تتضح الضرورة الملجئة لفيلسوفنا على التوفيق ، أو يتضح عدم هذه الضرورة ، الأمر الذى يغنيه عن مثل هذه المحاولة .

والوساطة على النحو الذى ينسب للكندى ، لا تخرج عن كونها تصويرا انسانيا لصلة الله بالعالم ، وايجاده وتدبيره له . وفى القرآن الكريم آيات

كثيرة تدل على اتصال الله بمخلوقاته ، وبالأخص بالإنسان منها اتصال إيجاب لها وإشراف على حركاتها ومصائرهما ٠٠ مثل قوله تعالى فى سورة يونس :

« ان ربكم الله الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ، ما من شئ إلا من بعد اذنه ، ذلكم الله ربكم فاعبدوه ، أفلا تذكرون ٠ اليه مرجعكم جميعا ، وعد الله حقا ، انه يبدأ الخلق ثم يعيده ليجزى الذين آمنوا و عملوا الصالحات بالقسط ، والذين كفروا لهم شراب من حميم وعذاب أليم بما كانوا يكفرون » (١) ٠

وقوله فى السورة نفسها :

« وما تكون فى شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا انذ تفيضون فيه ، وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا فى كتاب مبين » (٢) ٠

وقوله كذلك ، فى سورة النحل :

« ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنه لا اله إلا أنا فاتقون ٠ خلق السموات والأرض بالحق ، تعالى عما يشركون ٠ خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين ٠ والأنعام خلقها ، لكم فيها دفاء ومنافع ومنها تأكلون » (٣) ٠ « هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون » (٤) ٠ « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر ، والنجوم مسخرات بأمره ، ان فى ذلك لآيات لقوم يعقلون » (٥) ٠ « وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا ، وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ٠ وألقى فى الأرض رواسى أن تمشد بكم وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون » (٦) ٠

فالوساطة ، على نحو ما ينسب للكندى وجه من وجهين لشرح هذا الاتصال الذى بين الله ومخلوقاته ٠ ولا يغير القول بها من حقيقة الأمر شيئا ، وهو : أن الله فاعل أو خالق ، وأن العالم أثر فعله ، أو هو مخلوق له ٠ وهى

(٢) يونس : ٦١ ٠

(٤) النحل : ١٠ ٠

(٦) النحل : ١٤ ، ١٥ ٠

(١) يونس : ٣ ، ٤ ٠

(٣) النحل : ٢ - ٥ ٠

(٥) النحل : ١٢ ٠

بهذا لا تناوئء أصلا من أصول الاسلام . والكندى ليس فى حاجة اذن الى توفيق هنا بين الاسلام وبين غيره من المذاهب الفلسفية(١) .

ولكن ربما يكون أتم فى مظهر القدرة لله أن يتصور تأثيره فى موضوع قدرته عن طريق مباشر . ولكن ينشأ بعد ذلك السؤال الذى جاءت الوساطة لمحاولة رفعه ، وهو : أليس الأصون لكمال الكامل من كل وجه عدم اتصاله بالناقص عن طريق مباشر ؟ وأليس الأقرب فى تصور ايجاد الكثرة المطلقة عن الواحد المطلق ، لا تكون عنه مباشرة ، ودفعة واحدة(٢) ؟

وإذا كانت فكرة الوساطة غير ناجحة - لأنه مع وجود مرتبتين من مراتب الوجود بين الله والعالم لتصوير اتصال أحد هذين بالآخر ، فالسؤال الذى جاءت من أجله باق لم يرفع ، وإذا كان القول بصددهما فى اتصال الله بالعالم ينم عن مظهر أتم لقدرة الله فأى دافع حمل الكندى على القول بها فى ربط الواجب بالممكن ؟

أكان كافيا لديه فى قبوله رأيا فلسفيا ، ووضع موضع الشرح ازاء أصل من أصول العقيدة يحتمل هذا الرأى ويحتمل غيره ، عدم مناواته للاسلام ؟ واذن عدم مناوأة فكرة الوساطة لأصل اسلامى كان كافيا لدى الكندى فى قبولها والقول بها . أم كان قوله بها تقليدا منه وترديدا لما

(١) على أن من يرتضى القول بـ « الوساطة » من المسلمين يمكن أن يتخذ من مثل قوله تعالى فى الآيات السابقة : « وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين » (يونس : ٦١) ومن مثل قوله : « ينزل الملائكة بالروح من امره على من يشاء من عباده ٠٠٠ » (النحل : ٢) وجهها لتأييد الاسلام لها ، وليس فحسب دليلا على عدم تنافرها مع مبدأ من مبادئه . اذ ربما يحمل الآية الاولى على نوع الوساطة المقول بها ، وهى وساطة العقل بين الله والعالم ، فيفسر « لكتاب المبين » فيها بالعقل ، ووجه التشبه ان كلا منهما مكان للعلم والمعرفة . ومرتبة « الكتاب المبين » فى الوجود قبل العالم من غير شك ، وهو غير الله وغير العالم ، واذن هو بينهما . وربما يحمل تنزيل الملائكة بالروح من أمر الله على أحد عباده المصطفين ، على تأييد مبدأ الوساطة من حيث هو ، لأنها تقرير لاتصال الله بالعالم ، أو بجزء من أجزائه ، عن طريق غير مباشر .

والمقارابى فى كتابه « فصوص الحكم » ص ١٤٥ ، يشرح النبوة بهذا المعنى .

(٢) ومثل هذا السؤال ينشأ ، بالخاص ، عند الفلاسفة القدامى من الاغريق ، ومن جارايم فى تفكيرهم ، الذين تأثروا فى تصوراتهم بطبيعة العدد الحسابى : فقد رأوا أن الكثرة فى العدد لا تنشأ عن الواحد دفعة واحدة ، بل عنه تنشأ الاثنان أولا ، ثم عنها توجد الثلاثة ٠٠٠ وهكذا . فالكثرة العددية تتكون بالتدرج عن الواحد ، والكثرة التى لا نهاية لها من الاعداد غير متصلة اتصالا مباشرا بالواحد (العددى) ، وان نشأت فى أصلها عنه .

اطلع عليه من الفلسفة القديمة ؟ اذ فلسفة الافلاطونية الحديثة ، وان جعلت الموجودات كلها فى سلسلة واحدة ، الا أنها وضعت بين « الواحد » عندها وهو الخير المحض ، وبين المادة التى هى أصل العالم : العقل ثم النفس الكلية . والمسيحيون العقليون وضعوا فى مراتب الوجود بعد الله وقبل العالم : « كلمة الله » ثم « الروح القدس » ، أو بعبارة أخرى وضعوا بينهما العقل ثم القوة المدبرة وهى النفس الكلية . وهذه الفلسفة المسيحية ، وتلك الافلاطونية الحديثة ، قد ترجم كثير من آرائها وشروحها على كتب القدامى للمسلمين .

ولكن نحن وان كنا لا نقطع باسناد أحد الأمرين للكندى فى فكرة الوساطة ، الا أننا نرجح أنه ارتضى هذه الفكرة ، لأنها تمثل رأيا فلسفيا ليس فيه ما يتعارض صراحة مع الاسلام . والكندى وأمثاله ، ممن تعشقوا الفكر الاغريقى ، لم يقبلوه لأن هذا الفكر نو أثر ايجابى حتما فى تأييد العقيدة الاسلامية - على الأقل فى نظرهم ، بل قبلوه أيضا لأنه تعبير آخر بجانب الدين عن الحقيقة الواحدة ، ويكفى فى التمسك به حينئذ ، عدم مناواته للاسلام مناواة صريحة .

الكندى وفكرة المعرفة :

وإذا كان هناك عند الكندى فرق فى الوجود ، وكان يرى نوعا منه يمتاز عن الآخر فى خصائص هذا الوجود ، فالامتياز الذى يراه لنوع دون نوع يتجاوز به خصائص الوجود ، الى دائرة « المعرفة » . فالنوع الممتاز من نوعى الوجود فى نظره - وهو وجود الله ، أو الوجود المطلق ، أو وجود الواجب(١) يراه موضوع المعرفة اليقينية ، ويرى العقل وحده دون الحواس وسيلة معرفته وادراكه .

هكذا ، ينقل عن الكندى مؤرخو فلسفته . ولكنهم لم يعللوا : لماذا كان النوع الممتاز من نوعى الوجود موضوع المعرفة اليقينية عنده ؟ ولماذا كان العقل دون الحواس وسيلة ادراكه فى نظره ؟

ولعل تحليل ذلك يتضح بالرجوع الى ما ينسب الى هيراقليط من ان منشأ عدم ايمانه بمعرفة الحواس . . ملاحظته استمرار تغير العالم

(١) التعبير الاول عن النوع الممتاز من نوعى الوجود للدين ، والثانى لافلاطون ، والثالث لأرسطو .

المحسوس ، الذى هو موضوع ادراك هذه الحواس : فالعالم المحسوس لأنه متغير ، ليس موضوع معرفة يقينية ، والحواس لأنها مرتبطة به على أنها أداة ادراكه لا توصل الى يقين .

وقد يرجح أن تكون علة ما يعرف للكندى – من جعله النوع الكامل من الوجود موضوع المعرفة اليقينية ، وجعله العقل وسيلتها دون الحواس – هو فى هذا الذى ينسب الى هيراقليط سون ما لغيره من فلاسفة الاغريق . . . أن الكندى فى رأيه فى « المعرفة » يتفق مع أفلاطون وأرسطو . وفلاسفة أرسطو تحكى رأى أفلاطون فى جوهره وأفلاطون بالتالى كان متأثرا فى جانب « المعرفة » من فلسفته برأى هيراقليط السابق(١) .

وإذا نسب الى الكندى أنه جعل النوع الكامل من نوعى الوجود موضوع المعرفة اليقينية ، وأنه يجعل سبيل تحصيلها العقل أو الادراك العقلى . فليس معنى ذلك أنه لا يقر الحواس على الاطلاق كوسيلة أخرى للمعرفة ، ولا يجعل العالم الحسى موضوعا لمعرفة ما أيا كان نوعها . بل هو بما تقدم يقرر النوع اليقيني فى المعرفة على ما كان « الكامل » فى الوجود موضوعا له ، وعلى ما كان العقل وسيلة لتحصيله دون أن يلغى اعتبار ما عداه .

وهو ، فى التفريق بين نوعى المعرفة مقتد بأفلاطون وأرسطو : فأفلاطون جعل موضوع المعرفة اليقينية ما عنون له بـ « الوجود المطلق » ، وهو النوع الكامل من نوعى الوجود ، وهو وجود المثال أو رب النوع . فالمثل كما أنها مبادئ (أصول) الوجود – تصور على غرارها الأشياء التى تقع فى هذا العالم – هى مبادئ المعرفة اليقينية أيضا ، التى تدركها النفس بما لها من خصائص(٢) .

وأرسطو ، بالرغم من أنه يرى وجود المفهوم أو العام أو الصورة Form ، وهو النوع الكامل من نوعى الوجود عنده ، غير مستقل عن وجود أفراده

(١) يحكى تلميذه أرسطو عن تأثره هذا (نقلا عن كتاب تاريخ الفلسفة ، ج ١ ص ٥٤ ، لـ August Messer) بقوله : « وأفلاطون منذ شبابه ، كان مشتغلا بالأراء الهيراقليطية ، التى كانت ترى أن كل حسى مدفوع فى تيار مستمر ، ومن أجل هذا ، لا تحصل من ادراكه معرفة يقينية . وبقي على هذا الفرض فى آخر حياته أيضا » .

(٢) ينقل هذا القول August Messer فى كتابه السابق (ج ١ ص ٥٤) تصويرا لرأى أفلاطون فى المثل ، سواء أكان فى بحث « الوجود » أم فى بحث « المعرفة » .

فى الخارج ، فانه يجعله فى المرتبة الأولى من حيث تعلق المعرفة به ، ومن حيث انه موضوعها الحقيقى (١) . وأرسطو كما ينقل عنه يرى أن :

« المفاهيم جواهر الحقيقة ، كما رأها الموضوع الحقيقى للمعرفة الفلسفية ، وهى المعرفة اليقينية . بينما الشخص وهو الفرد فى حالته الخاصة وهى حالة تشخصه ، بالنسبة لهذا النوع من المعرفة شىء غير جوهرى ، هو عرضى فحسب . . . »

والبحث عن علل الأشياء - وهو الموضوع الرئيسى للفلسفة أيام الاغريق ، وفى القرون الوسطى - يجب لهذا أن يوجه أولا وبالذات ، الى مفاهيم العلل دون العلل نفسها ، اذا أريد لهذا البحث أن يكون ناجحا من الوجهة الفلسفية . وغاية المعرفة عند أرسطو هى مفاهيم الأشياء والوصول اليها . وتوضيح أى موضوع Object يكون أولى بإدماجه تحت المفهوم Begriff - الذى يستطيع أن يحكى لنا : ما هو الموضوع ، أى يستطيع أن يعطى لنا ماهيته - وليس فى معرفة نشأة الموضوع نفسه وفق قانونه الطبيعى الخاص ، ولا كذلك فى معرفة شرط وجوده « (٢) . . . »

فأفلاطون - فيما تقدم - جعل « المثل » الموضوع الحقيقى للمعرفة اليقينية . وأرسطو جعل الصور Formen والماهية موضوعها الأول : فهما متفقان فى موضوع المعرفة اليقينية وهو النوع الكامل من نوعى الوجود وفى وسيلتها وهى العقل . ومتفقان كذلك فى أن الحواس وسيلة أخرى للمعرفة على العموم ، وفى أن عالم الحس موضوع آخر للمعرفة على الاطلاق . ولكن فقط يعتبران الحواس كما يعتبران موضوعها فى المرتبة الثانية . ومتفقان أخيرا فى ربط « الوجود » بـ « الفكر » ، أى فى جعل الكامل فى الوجود كاملا فى المعرفة ، وما هو الحق فى الوجود حقا فى المعرفة ، وما هو أقل فى الوجود أدون فى المعرفة .

وإذا اعترض المحدثون على منطق أرسطو ، بأنه جعل لـ « الموجود » دخلا فى قوانين العقل - وسلطانا عليه - إذ العقل لم يعتمد حينئذ فى التمييز بين الخطأ والصواب على ذاته ، مستقلا عن أى شىء آخر عداه ، كما

(١) Ueberweg فى كتابه « تاريخ الفلسفة » ج ١ ص ٢٨٩ .

(٢) يحكى هذا القول أوجست ميسر August Messer فى كتابه السابق ج ١ ،

ص ٧١ ، ٧٢ .

تعتمد الهندسة فى قوانينها ويعتمد الحساب فى قوانينه ، بل اعتمد ايضا على الرأى فى « الوجود » ، لأن أرسطو جعل الوجود وما قيل فى شأنه أصل المعرفة ، وجعل المطابقة له أو عدم المطابقة له مقياس صحتها وخطئها كذلك ، مع أن « الوجود » نفسه لم يكن من لوازم العقل ولا ضرورة من ضروراته ، إذ هو من صنع الميتافيزيقا فحسب - إذا اعترضوا على منطق أرسطو بهذا ، وطالبوا بتجريد المنطق من الميتافيزيقا ، وبعبارة أخرى طالبوا بالفصل بين مبادئ « الوجود » وقوانين « الفكر » ، فالاعتراض موجه لأفلاطون قبله أيضا ، والمطالبة بالفصل بين النوعين تتجه كذلك الى فلسفته المثالية .

اذ الفرق الجوهرى بين أرسطو وأفلاطون فى بحثى الوجود والمعرفة : أن أرسطو وضع « الصورة » موضع « المثال » عند أفلاطون ، وكافح بعد ذلك نظريته الى « المثال » على أن وجوده مستقل عن الكائنات الفردية التى وجدت على نمطه . فأمثال - فى اعتراض أرسطو - ليس موجودا مستقلا بجانب أفرادها الكثيرة ، ولكن يقبل وجوده على أنه وحدة كامنة فى هذه الأفراد . وذلك على نحو ما رآه هو نفسه فى الصلة بين ما جعله « مفهوما » وبين مسماه الخارجى الشخصى ، من كون وجود هذا المفهوم خارجيا ضمن مسماه فحسب (١) .

أما الربط بين مبادئ « الوجود » وقوانين « الفكر » فلم يزل باقيا عندهما . والنوع الكامل من نوعى الوجود لم يزل فى نظرهما هو الوجود الكامل ، كما لم يزل الموضوع الحق للمعرفة اليقينية .

القيمة :

ويصح أن ينسب الى أفلاطون وأرسطو كذلك أنهما كما اتفقا فى ربط « الوجود » الذى هو أساس الميتافيزيقا بـ « الفكر » الذى هو أساس المنطق . يتفقان فى ربط « الوجود » بـ « القيمة » التى هى أساس الأخلاق . إذ كامل الوجود فى نظرهما ، رفيع القيمة فى نظرهما أيضا . وهكذا :

- الوجود -
- والفكر -
- والقيمة -

(١) كتاب « تاريخ الفلسفة » ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - Ueberweg .

أمور ثلاثة فى المتفلسف الاغريقى ذات صلة وثيقة بعضها ببعض ، فما يحكم عليه بأنه وجود كامل ، يحكم على معرفته تبعا لذلك بأنها يقينية ، كما يحكم عليه بأنه رفيع القيمة . ف « مثل » أفلاطون وجودها كامل ، والمعرفة المرتبطة بها حقيقية أو يقينية ، وهى شريفة وفاضلة ، أو رفيعة فى قيمتها . و « واجب الوجود » عند أرسطو ، على هذا النحو ، أيضا فى وصفه والحكم عليه .

وأغلب المظن ، أن هذا الربط بين الأمور الثلاثة ليس خاصة من خواص الفكر الاغريقى وحده ، بل له صلة بالتصور الدينى ، من حيث أنه دينى على العموم . ف « الاله » : وجوده وجود كامل أو حقيقى ، والمعرفة المتعلقة به هى المعرفة الحقبة اليقينية ، وقيمتها أرفع مما سواه فى الوجود .

فطبيعة الدين ربما هى التى أوحى بهذا الاتصال بين الأمور الثلاثة فى التصورات الدينية ، ثم ربما هى نفسها التى أوحى بالاتصال نفسه فى الفكر الاغريقى الفلسفى ، لأن الفكر الاغريقى الفلسفى لم يكن مستقلا تمام الاستقلال عن ثقافة الاغريق ، بل كثير مما ينسب الى فلاسفة الاغريق منتزع من محيط ثقافتهم وثقافة أمتهم ، وقد كانت ثقافة دينية قبل كل شىء ، شأنها شأن كل ثقافة قديمة لأمة قديمة .

والكندى الآن : فى رأيه فى الوجود ، وفى المعرفة ، وفى تقويم الوجود والمعرفة ، مقتد بأفلاطون وأرسطو . ولكنه ليس حاكيا لهما تماما : إذ أنه احتاج فى بحث الوجود تحت ضغط الدين الى توفيق بين ما يظن أنه أخذه من فلسفة أحدهما ، وبين الاسلام - كما تقدم . أما فى بحث المعرفة فلم يكن فى حاجة الى توفيق ، لأن الاسلام يرى الله سبحانه وتعالى الموضوع الأسمى للمعرفة ، والموضوع الحق الذى ينبغى أن يتجه إليه الانسان فى معرفته عن طريق عقله وتأمله الفكرى .

والكندى ، أخيرا :

مشائى أو ارسطى : فى تعبيره عن الله بـ « واجب الوجود » ، وعن العالم بـ « ممكن الوجود » .

وأفلاطونى : فى ربطه بين الله والعالم ، إذ تصور وساطة بينهما .

وأفلوطينى : فى تصوره الوساطة ، لأنه زاد مرتبة فى مراتبها ، عما يعرف لأفلاطون .

وهو موفق بين الفلسفة الاغريقية والدين الاسلامى لأنه لم يرتض ما ارتضاه أرسطو فى « الواجب » من وجود ذهنى له فحسب - على نحو ما عرف له فى البحث المنطقى - بعد أن اختاره تعبيراً عن الله سبحانه وتعالى ، بل عدل فيما عرف لأرسطو بأن جعل وجود الواجب أمراً مقرراً فى الخارج ، وواقعاً وراء التصور الذهنى ، على نحو ما يريده الاسلام لله تعالى .

وموفق بين الفلسفة والدين كذلك : لأنه جعل هوية الممكن أو تحققه فى الخارج من فعل الله ، بدل أن يكون تحققه من نفسه وطبعه ، كما يرى أرسطو فيه(١) .

وربما يبدو من تصوير التوفيق بين الفلسفة والدين عند الكندى على هذا النحو ، أنه ضم عنصراً دينياً لعنصر فلسفى ، فعمله اذن أشبه بأن يكون عملاً بدائياً ، أكثر منه تفكيراً مصقولاً .

والحكم بأن توفيقه ينطوى على تفكير دقيق أو هو عملية عقلية سطحية، يتوقف على نص عباراته فى تصوير هذا التوفيق ، وفى تعليقه وتوضيحه ان كان له تعليل أو توضيح بشأنه . والوصول الى عباراته ونصوص كتاباته لم يزل مطلباً عزيزاً فى بحث فلسفة الكندى .



(١) نظام العالم ، فى نظر أرسطو كأهداف تكون الحيوان والنبات - وان كان لا يتضح بدون وجود حقيقة الهية مدبرة له عن حكمة ، إلا انه يرى الاله مع ذلك غير خالق للعالم ، بل هو أزلى أبدي يديره فحسب نحو هدف معين ، ذلك الهدف هو نفسه يديره من المحيط الخارجى لكرة السماء ، شأنه شأن النفس الكلية :

« العالم سائر متطور من نفسه ، وحدوثه عملية هدفها الاله ، » (كتاب « تاريخ الفلسفة » لـ August Messer ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، ج ١) .

وكما يسلب أرسطو المه الخلق للعالم ، يسلبه الارادة ، والعمل لغاية ، والتصرف الخلقى . لأن نسبة هذا كله اليه يفرض فيه نقصاً . ومثل هذا النقص يستحيل على الكامل .

الفارابي

إذا حال فقدان مصادر فلسفة الكندي بين باحثه وبين أن يرسم خطوطا واضحة لأرائه ، فالأمر هنا عند الفارابي (١) على العكس . لأن كتب الفارابي

(١) حياته العامة :

هو أبو نصر محمد بن محمد بن ظرخان بن أوزلغ الفارابي . ولد من أب فارسي ، كان من قواد الجيش في مدينة وسيج ، في إقليم فاراب (اطراب) ، من بلاد التركستان فيما وراء النهر (سيحون) . ولما شب تعلم في بغداد الآداب والعلوم العربية ، وتتملذ على الطبيب النصراني يوحنا بن حيلان (المتوفى في بغداد أيام المقتدر ، وأخذ عنه الفارابي في مدينة حران) ، وتعلم صحبة أبي بشر متى النصراني النسطوري ، الذي اشتهر بترجمته للمكتب اليونانية (وتوفى في بغداد فيما بين ٢٢٢ - ٢٢٩ هـ) . ثم كان من أتباع مدرسة « مرو » الفلسفية التي كان يغلب عليها الطابع الميتافيزيقي .

وبعد إقامة طويلة في بغداد ، رحل عنها - أثر اضطهادات سياسية كانت تحصل في الفينة بعد الفينة ضد الخلفاء ، ومن في خدمتهم من الوزراء والعلماء والقواد - متوجها نحو حلب . وهناك أقام مدة أخرى في كنف سيف الدولة (أبي الحسن على المهجاء عبد الله ابن حمدان التغلبي) ، وقد ذهب اليه في خلافة الرازي . ولكن حياته هناك كانت متاثرة بموجة من الزهد والتصوف سيطرت عليه في سنواته الأخيرة ، ودفعته الى الاستعاضة عن متع الدنيا ولذائدها ، بالتفكير الفلسفي الصوفي ، وبالعزلة عن الجماعة . وربما ما حصل له من اضطهاد بذر في نفسه اليأس ، وكون عنده نظرة التشاؤم ، وهما غالبا من دواعي النفرة من الجماعة والاسترسال في التفكير ، والاكتثار من الخلوة بالنفس ، ومناجاة « من عنده الأمر كله ، ومالك الحياتين ، وهو الله سبحانه وتعالى » .

وبعد اقامته في حلب مدة أخرى ، أثر رحيله عن بغداد ، ذهب صحبة سيف الدولة في فتح دمشق ، ووجد بها هناك نهاية أجله ، تقريبا في رجب ٣٢٩ هـ (ديسمبر ٩٥٠ م) . وكان عمره في هذا الحين يقرب من الثمانين .

ومن هذا الوصف القصير لحياته العامة نستخلص :

- أنه كان يعيل الى الميتافيزيكا ، لأنه كان من أتباع مدرسة « مرو » .
- وأنه أخذ قسطا من ثقافته بالتلمذة ، أو الصحبة ، لعلماء مسيحيين منطقيين .
- وأنه غلب أخيرا على حياته الزهد والتصوف ، والميل الى الناحية الروحية .

حياته العلمية :

يقول القفطي في كتابه « أخبار العلماء بأخبار الحكماء » ، ص ١٨٢ ، في وصف حياة الفارابي العلمية :

« انه قرأ العلم الحكمي على يوحنا بن حيلان المتوفى بمدينة السلام في أيام المقتدر ، واستفاد منه وبرز في ذلك على أقرانه ، وأربى عليهم في التحقيق وشرح الكتب المنطقية ،

التي بقيت منسوبة اليه كافية لأن يرسم المؤرخ صورة دقيقة لفلسفته ، واتجاهه فيها .

=

وأظهر غامضها ، وكشف سرها ، وقرب متناولها ، وجمع ما يحتاج اليه منها فى كتب صحيحة العبارة ، لطيفة الاشارة ، منبهة على ما اغفله الكندي وغيره ، من صناعة التحليل ، وإنحاء التعليم ، وأوضح القول فيها عن طرق المنطق الخمسة ، وعرف طرق استعمالها ، وكيف يصرف صورة القياس فى كل مادة منها . فجاءت كتبه فى ذلك ، الغاية الكافية ، والنهائية المفاضلة .

والفارابى ، كما شرح كتب أرسطو وتوفر على العناية بها حتى لقب من أجل ذلك بـ « المعلم الثانى » . ألف كتباً كثيرة فى البحوث الالهية والأخلاقية والمنطقية ، يتحدث القفطى فى كتابه السابق عن بعض منها بقوله :

« وله كتاب فى أغراض أفلاطون وأرسطوطاليس ، يشهد له بالبراعة فى صناعة الفلسفة ، والتحقق بفقون الحكمة ، وهو أكبر عون على تعلم طرق النظر ، وتعرف وجه الطلب . اطلع فيه على أسرار العلوم وثمارها علما علما ، وبين كيف التدرج من بعضها الى بعض . ثم بدأ بفلسفة أفلاطون يعرف بغرضه منها ، وسمى تواليفه فيها . ثم اتبع ذلك بفلسفة أرسطوطاليس ، فقدم لها مقدمة جليلة عرف منها بتدرجه الى فلسفته ، ثم بدأ بوصف أغراضه فى تواليفه المنطقية والطبيعية كتابا كتابا ، حتى انتهى به القول فى النسخة الموجودة الى أول العلم الالهى ، والاستدلال بالعلم الطبيعى عليه . فلا أعلم كتابا أجدى على طالب الفلسفة منه ، فانه يعرف بالمعاني المشتركة لجميع العلوم والمعانى المختصة بعلم علم ، منها ... »

ثم له بعد هذا : كتاب شريف فى احصاء العلوم والتعريف بأغراضها ، لم يسبق اليه ولا ذهب أحد مذهبه فيه ، ولا يستغنى طلاب العلوم كلها عن الاهتمام اليه وتقديم النظر فيه . ثم له بعد هذا : فى العلم الالهى وفى العلم المدنى ، كتابان لا نظير لهما : أحدهما المعروف بالسياسة المدنية ، والآخر المعروف بالسيرة المفاضلة . عرف فيهما بجمل عظيمة من العلم الالهى على مذهب أرسطوطاليس فى المبادئ الست الروحانية ، وكيف يوجد عنها الجواهر الجسمانية ، على ما هى عليه من النظام واتصال الحكمة . وعرف فيهما بمراتب الانسان وقواه النفسانية ، وفرق بين الوحى والفلسفة ، ووصف اصناف المدن المفاضلة ، واحتياج المدينة الى السير الملكية والنواميس النّبوية .

ومن الكتب المتداولة له الآن :

- مقالة فى معانى العقل .
- الجمع بين رأى أفلاطون وأرسطو .
- فيما ينبغى أن يقدم قبل تعلم الفلسفة .
- الابانة عن غرض أرسطو فى كتاب « ما بعد الطبيعة » .
- المنكت فيما يصح وما لا يصح من أحكام النجوم .
- المسائل الفلسفية والأجوبة عنها .
- فصوص الحكم .
- آراء أهل المدينة المفاضلة .
- احصاء العلوم والتعريف بأغراضها .

■

وما يبدو من غموض فى فلسفته أحيانا ، ليس منشؤه أسلوب العرض ، بل طبيعة المتفلسف نفسها التى لازمت التفكير الانسانى طوال القرون الوسطى ، ووجدت قبل هذه القرون كذلك ، منذ قيام العصر الهليني الرومانى .

=

وقد انتقد الفارابى المتكلمين : بانهم يستخدمون فى أدلتهم قوانين الفكر واحكامه بدون مناقشة ، على أنها مسلمة ، ويعتقدون ان النتائج التى تاتى بها الاقيسة المركبة من هذه الاحكام (القضايا) يقينية . ويكفى فقط فى نظرهم لوصف النتيجة بوصف اليقين ، أن يكون شكل القياس من الأشكال المنتجة .

وهو ان توجه بهذا النقد الى المتكلمين ، فنقده فى الواقع مصوب نحو المنطق الصورى . لأن هذا المنطق يعنى بالناحية الشكلية أكثر من تحرى الواقع ، يعنى ببيان ما يتوفر لصحة القضية وصحة شكل القياس وربط النتيجة بالمقدمات ٠٠٠ الخ . فصدق النتيجة متوقف بناء على استيفاء القضايا التى تألف منها قياسها ، واستبقاء القياس نفسه ، الشروط الشكلية . أما رعايته الواقع فأمر ثانوى ، أو قد يغفل أمره كلية . فمثلا فى هذا القياس (وهو من الشكل الثالث) : كل انسان حيوان ٠٠٠ كل انسان جسم .

النتيجة : بعض الحيوان جسم - صادقة، وكل حيوان جسم - كاذبة .

لأن الثانية خلت من بعض الشروط الصورية للانتاج ، وهو أماكن رد الشكل الثالث الى الشكل الاول .

وكل ما اشترطه هذا المنطق فى ناحية « مادة » القضية ، هو ان تكون بديهية أو مسلمة عند الخصم . ولكن البداية قد يكون سببها عادة شائعة ، وكذا تسليم الخصم ليس حجة على الواقع وليس صدق لما فى نفس الأمر . لأن تسليمه يتوقف فحسب ، على ثقافته الخاصة ، وقد تكون قاصرة أو خاطئة . وهذا التوجيه لنقد الفارابى للمتكلمين ، يجعله من رجال المنطق التجريبى القائلين بالتحليل ، للوصول الى يقين .

وربما يوجه نقده هذا توجيها آخر : اذ الفارابى فى مقالته عن « معانى العقل » يذكر (فى ص ٤٧) : ان المتكلمين كانوا يريدون من العقل فى اقوالهم : هذا مما يوجبه العقل ، أو ينفيه العقل ، أو لا يقبله العقل - المشهور فى بادئ الأمر ، لا ما أرادته أرسطو منه فى كتاب « البرهان » ، وهو قوة النفس التى بها يحصل للانسان اليقين بالمقدمات الصادقة الضرورية .

والفارابى فى نقده للمتكلمين كأنه يقول :

انهم يستخدمون فى أدلتهم أحكام الفكر والعقل ، أى يستخدمون القضايا المشهورة فى بادئ الأمر فى تركيب القياس ، ثم يعتقدون بصحة نتائجه ، دون نظر : هل تلك القضايا من ضروريات العقل (بالمعنى الذى حدده أرسطو) أم لا ؟ ويكون مراد الفارابى حينئذ انهم لم يستخدموا المنطق طبقا لما وضعه أرسطو . وهو إذن ، ينتقد المتكلمين فحسب ، دون المنطق الصورى فى ذاته .

ويبدو لى ترجيح هذا الترجيح ، اعتمادا على ما ذكره فى مقالته عن « معانى العقل » ، بينما يفهم التوجيه الاول من كلام بعض المستشرقين فى الحديث عن الفارابى .

وكما انتقد الفارابى المتكلمين بمخالفتهم منطق أرسطو فى الاستدلال . انتقد الطبيعيين

■

وعدم دقة بعض المؤرخين للفارابى، فى وصف فلسفته وفى الحكم عليها، لا يرجع لغموض من الفارابى فيها، نتيجة ايجاز مخل منه فى عرضها، أو خلط منه أيضا فى فهمها، بل لأن هذا البعض من المؤرخين لم يضع أمامه الطبيعة العامة للتفلسف أيام الفارابى، عندما حاول أن يعالج تفكيره، ويحكم على فلسفته .

فـ « كارا دى فو » B. Carra de Vaux يحكم على الفارابى بأنه : « قد دعا الى رأى يبدو اليوم عجيبا شادا، تبرره نزعَة فلاسفة المشرق الى توحيد المذاهب المختلفة . هذا الرأى هو أن الفلسفة القديمة يجب أن تكون واحدة، أو على الأقل، ينبغى أن لا يكون هناك تناقض بين قطبيها الكبيرين اللذين يمثلانها، وهما أرسطو وأفلاطون . فمذهباهما يجب أن لا يكونا سوى التعبير عن حقيقة واحدة بأسلوبين مختلفين » (١) .

و « دى بور » يقول عنه : « ولم تكن نفس الفارابى تنزع الى تدقيق فى تمحيص الجزئيات، وإنما كان يشعر بحاجة لأن يحصل فى نفسه صورة شاملة للعالم . وان سعى الفارابى الى اشباع هذه النزعة - التى فيها من روح الدين أكثر مما فيها من روح العلم - هو الذى حدا به الى اغفال المقوارق التى تميز المذاهب الفلسفية بعضها عن بعض، فهو يرى أن أفلاطون

بأنهم لا يجاوزون فى بحوثهم الحوادث والآثار الطبيعية، الى فهم وحدة العالم العامة . إذ كل مهمم البحث عن شرح ظواهر الكون المنتورة، والتفتيح عن قوانين عامة لما تشابه منها، كقوانين حركات الأفلاك، وتغيير الفصول . . . أما مجاوزة هذا النطاق الى البحث عن وحدة عامة، تندرج تحتها الموجودات وظواهرها، فليس مقصودا بالذات لهم .

والفارابى ان حسب على الاطباء، لكن يظهر أنه لم يشتغل بالطب عمليا، ومال عنه الى معالجة النفوس، وجعل طهارة النفس أساسا للتفلسف الصحيح والفلسفة فى نظره، علم الوجود - كما رأى أرسطو قبله - ومن اكتسبها صار شبيها بالله .
والاستاذ الاكبر المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق (فى كتابه فيلسوف العرب والمعلم الذئبى ص ٨٠) يصف نشاط الفارابى العلمى فى هذه الكلمة :

« لا ينتهى فضل الفارابى فى تفسير كتب أرسطو وتصحيح تراجمها، والتمهيد بذلك للنهضة الفلسفية فى الاسلام التى تكاملت من بعده، بل له أيضا انظار مبتدعة، وأبحاث فى الحكمة العلمية والعملية عميقة سامية، لم تنهيا للباحثين كل الوسائل لتفصيلها تفصيلا وافيا . »

(١) فى ترجمته للفارابى، فى دائرة المعارف الاسلامية، الطبعة العربية، المجلد الأول ص ٤٠٨ .

وأرسطو انما يختلفان : فى المنهج ، وفى الأسلوب ، وفى السيرة العملية لكل منهما . أما مذهبهما الفلسفى : فواحد (١)

وإذا أرجع « كارا دى فو » توفيق الفارابى بين أفلاطون وأرسطو - وكذلك الشأن فى كل توفيق له - الى نزعة عامة عند الشرقيين خاصة بهم ، هى الميل الى توحيد المذاهب المختلفة ، ف « دى بور » يعلل ذلك بانصرافه عن التدقيق فى فحص الجزئيات ، الى الرغبة فى لم المعارف واستيعابها . أى الى عدم تمكن الروح الفلسفية منه ، ويعزو بالتالى عدم تمكنها منه الى سيطرة روح الدين عليه .

ومآل التعليلين واحد : وهو أن الفارابى فى تفلسفه كان يحكم النزعات الخاصة به أو ببيئته ، كأن يحكم النزعة الاسلامية أو الشرقية دون الروح العلمى الانسانى ، أى دون المنطق .

وهكذا كان التوفيق بين الدين والفلسفة ، أو بين مذهب فلسفى وآخر ظاهرة شرقية ، فى نظر « كارا دى فو » و « دى بور » .

ولكن ما رأى هذين المستشرقين اذن فيما يحكيه أوجست ميسر August Messer عن عمل المدرسين (فى العهد الأولا ١٠٠٠ : ١٢٠٠ م) بقوله (٢) :

« والفكر الفلسفى فى ذلك الوقت ، الذى كان يعنى بالقواعد المنطقية :

لم يكن فى خدمة البحث عن جديد ، على نحو ما كان فى شرح المعروف من قديم ، وفى تعليقه .

وفى الوقت نفسه كان يعنى الانسان فى ذلك الوقت - ما أمكن - برفع المتضارب الموجود بين تعاليم قادة الفكر ، مع ملاحظة أنه كان لا يلقى نظرة على وضعها التاريخى ، ويعتبرها كأنها حقائق لا زمن لها .

وقبل كل شيء كان سعى الانسان الععلى موجهها الى التوفيق بين الايمان والعلم ، بين علم العقيدة والفلسفة .

(١) فى كتابه « تاريخ الفلسفة فى الاسلام » ترجمة أبى ريده ، ص ١٢٢ طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر .

(٢) فى كتابه « تاريخ الفلسفة » ج ١ ص ١٢٠ .

ثم ان حملة هذه الفلسفة كانوا مثقفين ثقافة دينية كلامية .

والأمر مفهوم من نفسه ، اذ كان يجب على الفلسفة ، فى تقدير المدرسين الخاص ٠٠ أن تتخلى للعقيدة عن المنزلة الأولى من منازل الاعتبار . ومن أجل هذا كانت تعرف الفلسفة فى عصرهم بخادمة العقيدة : وخدمتها لها كانت فى محاولتها تقريب مبادئ العقيدة من النظر العقلى ، أى فى جعلها عقلية ، ما أمكن ٠٠ » .

هذه مظاهر أربعة ، يذكرها أوجست ميسر ، كانت تميز الفكر الفلسفى المسيحى فى العصر المدرسى . ومنها مظهر التوفيق ، الذى وجد مثله عند الفارابى وتكاد تكون هذه المظاهر هى بعينها مظاهر الفكر الفلسفى الاسلامى ، منذ عهد الكندى الى قيام الغزالى بمهاجمة الفلسفة فى كتابه « تهافت الفلاسفة » .

اكانت هذه المظاهر هى خواص التفكير الفلسفى الاسلامى وحده ، تآثر بها الفكر المسيحى فى العصر المدرسى ، عن طريق العرب - وبالأخص عن طريق ابن رشد ؟ أم أنها كانت طابع المتفلسف الدينى منذ « أرسطوبولوس » فيما قبل الميلاد ، الى نهاية الأندلس فى القرون الوسطى بعده ؟

ان تاريخ الفكر الانسانى يؤيد أنها كانت طابع التفلسف فى العصور التى اشتبكت فيها الفلسفة الاغريقية بالأديان السماوية :

فقد كان أرسطوبولوس ، وفيلون بعده(١) : من متقدمى الموفقين بين اليهودية والفلسفة الاغريقية .

وكان يحيى النحوى(٢) : فى النصف الأول من القرن السادس الميلادى، أشهر الموفقين بين المسيحية والفلسفة الاغريقية .

وكان أهم عمل للفارابى ، وابن سينا بعده : هو التوفيق بين الاسلام والفلسفة الاغريقية .

وكان توماس فون أكفينو ومن قبله أسقف كنتربرى أنزليم(٣) : من

(١) مر ذكره فى الكتاب، الأول . (٢) فى المصدر السابق .

(٣) هو أشهر الواقعيين فى العصر المدرسى . عاش من سنة ١٠٣٥ : ١١٩٩ م ، وهو صاحب الجملة المشهورة التى عبر بها عن الارتباط الوثيق بين الفلسفة المدرسية ، والعقيدة الدينية : « انا لا أبحث عن المعرفة لأصل عن طريقها الى الايمان ، ولكن انا أؤمن أولا لأصل عن طريقه للمعرفة Credoyt intelligam » .

الفلاسفة المدرسين ، من الموفقين فى القرون الوسطى بين المسيحية والفلسفة
الاغريقية .

وكان توفيق هؤلاء جميعا يقوم على ان الحقيقة واحدة : فما فى الدين
الا يناوئ الفلاسفة ، ثم ما بين الفلاسفة من مذاهب لا يناوئ بعضها بعضا . فان
اختلف الدين مع الفلسفة ، أو اختلف فيلسوف مع آخر ، فاختلافهما فقط فى
العبارة دون الجوهر .

فالرغبة فى توحيد المذاهب المختلفة أو فى التوفيق بينها بناء على هذه
الأمثلة التاريخية ، ليست نزعة خاصة بفلاسفة المشرق ، كما يذهب « كارا
دى فو » ، أو خاصة بالفارابى لسبب يتصل به نفسه ، كما يرى « دى بور » ،
بل هى طابع التفلسف الدينى . وقد كان طابع هذا التفلسف طابعا واحدا
عاما ، فقد كان قدرا مشتركا بين المشرق والغرب ، فى العصور التى اشتبك
فيها الفكر الاغريقى مع الأديان .

الفارابى ورايه فى الوجود :

والفارابى ، كما يفهم من مصادره يرى « ثنائية » فى الوجود - كما
نسبناها ترجيحا الى الكندى قبله ، ويعبر صراحة وفى وضوح عن أحد
طرفيها بـ « الواجب بذاته » وعن الطرف الآخر بـ « الممكن بذاته » . ويعلل
حصر القسمة العقلية فيهما ، دون الاقتصار على أحدهما ، وبالأحرى دون
الاقتصار على الممكن ، بقوله :

« أن الموجود على ضربين : أحدهما اذا اعتبر ذاته لم يجب وجوده ،
ويسمى ممكن الوجود ، اذا فرضناه غير موجود لم يلزم منه محال ، فلا غنى
لوجوده عن علة ، واذا وجب صار واجب الوجود بغيره . فيلزم من هذا أنه
كان فيما لم يزل ممكن الوجود بذاته ، واجب الوجود بغيره . »

وهذا الامكان : اما أن يكون شيئا فيما لم يزل ، واما أن يكون فى وقت
دون وقت . والأشياء الممكنة لا يجوز أن تمر بلا نهاية فى كونها علة ومعلولا ،
ولا يجوز كونها على سبيل الدور ، بل لا بد من انتهائها الى شيء واجب ، هو
الموجود الأول « (١) .

(١) فى كتاب « عيون المسائل » (ضمن كتاب المجموع) ص ٦٦ ، الطبعة الاولى ،
بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ . (١٩٠٧ م) .

وإذا كان الفارابى يرى ثنائية فى الوجود ، فإنه كغيره من أصحاب
الثنائية فيه يرى أحد طرفيها - وهو الممكن - أقل فى القيمة من الطرف
الآخر . وهو لهذا يذكر أن : « الهولى آخر الهويات وأخسها ، ولولا قبله
للمصورة لكان معدوما بالفعل ، وهو كان معدوما بالقوة ، فقيل الصورة ،
فصار جوهرًا ، (١) » .

ثنائية الممكن :

وفضلا عن الثنائية الصريحة الواضحة فى الوجود التى يقول بها بين
الممكن والواجب الذى لم يسبق بإمكان ، بين أصل هذا العالم وما يغيره
ويقابله وهو الواجب بذاته ، فالممكن نفسه له حالان فى التصور ذهنى
عنده : حال بقائه فى حيز الامكان وعدم انتقاله الى الوجوب ، وحال
وجوبه أو وقوعه . فالفارابى فى تصور وجود الممكن صاحب اثنيية أيضا .

والواجب الذى لم يسبق بإمكان أن قابل الممكن بحالیه جملة ، فأحد
حالى الممكن نفسه يقابل الحال الآخر له . والفارابى قد يتحدث عن
« اثنيية » ويقصد بها تلك الاثنيية التى بين الواجب الذى لم يسبق بإمكان
وبين الممكن . وقد يتحدث عن اثنيية أخرى يريد بها الاثنيية بين العام
والخاص ، أو بين المفهوم والمشخص ، أو بين الماهية والهوية ، وهى الاثنيية
بين حالى الممكن .

فالممكن على هذا قبل انتقاله من حيز الحال الأول وهو الامكان الصرف،
الى حيز الحال الآخر المقابل له وهو حيز الوجوب :

عام : لأنه قابل للتصور والتشكل بأية صورة وبأى شكل .

وجوده ذهنى فحسب : لا يدرك الا بالتأمل والتفكر ، ولا سبيل لادراكه
بالحواس ، لأن المفروض فيه أنه لم يتحدد ولم يتشكل بعد ، والحواس
لا تدرك الا صاحب التحديد والشكل .

وجوهر : مستقل قائم بنفسه ، ولكن فى حيز التصور ذهنى . لأن
ارتباطه فى الذهن بالحال الثانى ، وهى حال الوجوب ، ليس على نحو أن

(١) فى كتابه « المسائل الفلسفية والاجوية عنها » ، (ضمن كتاب المجموع) ص ١٠٨ .

أحدهما قائم بالآخر ، بل على نحو أن الذهن ينتقل من تصور أحدهما الى تصور الآخر .

وهو من عمل العقل والذهن دون الواقع .

وفى هذه الحال وهى حال الامكان الصرف يأخذ اسم « الماهية » ،
أو اسم « المفهوم » وفى هذه الحال أيضا يساوى « المثال » عند أفلاطون .

وبعد أن ينتقل الى الوجوب ، أو الى الوقوع بالفعل :

يصبح خاصا ، أو جزئيا ، أو فردا ، أو شخصا . ويلحقه اسم الهوية ،
لأن الوجوب تحديد وتعيين ، أى تضيق لدائرة العموم والشمول . وفى هذه
الحال وهى حال الوجوب يساوى « ظل » المثال ، عند أفلاطون .

ويصبح وجوده خارج الذهن والتصور العقلى . بعد أن كان لا يتجاوزه
ويدرك الآن بالحس ، بعد أن كان يدرك بالعقل فقط .

وهو جوهر ، فى كل حال من حاله : حال امكانه الصرف وحال وجوده .
ولكن جوهرية حال امكانه الصرف ، أو حال كونه ماهية أو مفهوما ، تصير
بعد وقوعه ضمن جوهرية وهو خاص ، أو هو فرد ، أو شخص ، أو هوية .
وهذه الضمنية لا تسلب الحال الأول معنى الجوهرية ، وإن كانت تعطى
جوهر الحال الثانى نوع تفضيل عليه . يقابل ذلك أن الأول مفضل ببقائه وثباته
على الحال الثانى ، إذا ما ذهب هذا وفنى . .

« . . . الجواهر الأولى ، التى هى الأشخاص ، غير محتاجة فى وجودها
(الخارجى) الى شئ سواها . وأما الجواهر الثانى ، كالألوان والأجناس ،
فهى فى وجودها (الخارجى) محتاجة الى الأشخاص . فالأشخاص إذن
أقدم فى الجوهرية ، وأحق بهذا الاسم من الكليات .

وجهة أخرى من وجهات النظر : أن كليات الجواهر (الماهيات والمفاهيم)
لما كانت ثابتة قائمة باقية والأشخاص ذاهبة ومضمحلة ، فالكليات إذن أحق
باسم الجوهرية من الأشخاص . . (١) .

(١) فى كتابه « المسائل الفلسفية والأجوبة عنها » ص ٩٦ (ضمن كتاب المجموع) .

فالفارابى يعترف بصحة وصف الممكن بالجوهريّة فى كل حاله . ويذكر فقط ، أن جوهر أحد الحائلين إذا فضل جوهر الحال الثانى باعتبار ، فهذا الآخر يفضل ذلك أيضا باعتبار آخر .

وحديث الفارابى عن « الموجود » يتناول اذن موضوعين :

الأول تقسيمه الموجود الى واجب لم يسبق بإمكان ، والى ممكن : والمطرفان متقابلان تمام المقابلة .

الثانى فيما يتصل بوصف الممكن بالموجود ، واتصافه بالموجود يختلف باختلاف مرحلتيه : له وجود ذهنى فى حال بقائه فى حيز الامكان ، وله وجود خارجى فى حال وجوبه ووقوعه .

ومعالجة هذا الموضوع الثانى يعرف عنده ببحث « مشكلة العام والخاص » ، أو ببحث « الماهية والهوية » فى فلسفته المنطقية .

ونقطة الارتكاز عنده فى بحث الموضوعين هى « الممكن » نفسه : مرة يتجه به الى اولى نحو الطرف المقابل له جملة وهو واجب الوجود الذى لم يسبق بإمكان ، ويتداخل البحث المنطقى حينئذ مع بحث الميتافيزيقا ، ومرة يتجه به الى اثنى نحو وجوب ذاته وتحققه خارج الذهن .

والثنائية بين الواجب الذى لم يسبق بإمكان والممكن بعد وقوعه ، ثنائية بين طرفين موجودين خارج الذهن ، بعد أن وجدا فيه على سبيل التصور اول الأمر ، أو هى ثنائية بين أمرين خارج الذهن بجانب تصورهما فيه . ولكن الثنائية بين ذلك الواجب لذاته والممكن قبل وجوبه ، ثنائية بين موجود خارجى وآخر ذهنى .

تحول ثنائية الممكن الى وحدة فى الخارج :

والثنائية بين حالى الممكن حال تصور امكانه وحال تصور وقوعه ... ثنائية بين طرفين موجودين ذهنا فحسب . ولكن هذه الثنائية ، بعد وقوع الممكن تتحول الى وحدة فى الخارج : مظهرها الفردية والتشخيص . سئل الفارابى عن الأشياء العامة (وهى الماهية) : كيف يكون وجودها(الخارجى) ؟

أهو على سبيل الاستقلال ، فتوجد - وهى كلية - وجودا خارجيا ؟ أم وجودها الخارجى ضمن نطاق محدود ضمن ما يعرف بالشخص والفرد ؟ فقال :

« ما كان وجوده بالفعل لوجود شيء آخر ، فوجوده على القصد الثانى بالعرض . ووجود الأشياء العامة ، أى الكليات ، انما يكون بالأشخاص ، فوجودها إذن بالعرض . ولست أعنى بقولى هذا أن الكليات هى أعراض ، فيلزم أن تكون كليات الجواهر أعراضا ، لكن أقول : ان وجودها بالفعل على الاطلاق انما هو بالعرض » (١) . ويقول فى موضوع آخر :

« . . . وأشخاص الجواهر انما تكون معقولة بكلياتها ، وكلياتها انما تصير موجودة (بالفعل) فى أشخاصها . وأشخاص الجواهر يقال انها جواهر أول ، وكلياتها جواهر ثان . لأن أشخاصها أولى أن تكون جواهر ، ان كانت أكمل وجودا من كلياتهم . . . » (٢) .

ومع كون ثنائية الممكن بعد وقوعه ، تتحول الى وحدة فى الخارج ، فهذه الوحدة لا تلغى المغايرة فى التصور العقلى بين حاله : وهما حال الامكان الصرف له وحال وجوده ، أو بين ما يسمى ماهية وما يسمى هوية . فالماهية هى المعنى العام القابل للتحديد ، والهوية نوع من التحديد بالفعل ، وهما حالا الممكن . اذ الممكن فى حال وامكانه قابل فقط للتحديد ، وبعد وقوعه أو وجوده متحدد بالفعل و « الأمور التى قبلنا لكل منها ماهية وهوية » (٣) ، ليست ماهيته هويته ، ولا داخله فى هويته . ولو كانت ماهية الانسان عين هويته ، لكان تصورك لماهية الانسان تصورا لهويته . فانت اذا تصورت ما الانسان تصورت هوية الانسان ، فعلمت وجوده ، ولكان تصور الماهية يستدعى وجودا بتصديقها .

(١) فى كتابه « المسائل الفلسفية والاجوبة عنها » (ص ٩٤) .

(٢) فى المصدر السابق ، (ص ١١٠) . ويلاحظ ان هذا الذى ينكره الفارابى هنا من الاعتبار فى فصل جواهر الاشخاص على جواهر الكليات ، يقابله وجه آخر ، وهو الثبات والبقاء ، تفضل به جواهر الكليات على جواهر الاشخاص ، كما سبق فى نص له ص ٩٩ .

(٣) وهى الممكنات . لأنه يقول فى موضع آخر (فى الفصل الثانى ، فى كتابه « فصوص الحكم » ، ص ١٢٦ . ١٢٧) :

« الماهية المعلولة لا يمتنع وجودها فى ذاتها ، والا لم توجد . ولا يجب وجودها بذاتها ، والا لم تكن معلولة . فهى فى حد ذاتها ممكنة الوجود ، وتجب (وتقع) بشرط مبدئها ، وتمتنع بشرط لا مبدئها ، فهى فى حد ذاتها هالكة ، ومن الجهة المنسوبة الى مبدئها واجبة ضرورة . . . »

كما أن هوية هذه الأشياء داخلة في ماهيتها ، والا لكانت مقوما لا يستكمل تصور الماهية دونه ، ويستحيل وفهه عن الماهية توها • ولو كان قياس الهوية من الانسان - أى بالنسبة الى ماهية الانسان - قياس الجسمية والحيوانية من هذه (الماهية) ، وكان كما أن من يفهم الانسان انسانا ••• لا يشك فى أنه جسم وحيوان اذا فهم الجسم أو الحيوان ، كذلك لا يشك فى أنه موجود (خارجى) وليس كذلك ، بل يشك ما لم يقم حس أو دليل • فالوجود (الخارجى) أو الهوية ، كما بينا ليس من جملة المقومات (للماهية) ••• « (١) •

والوجود الخارجى اذن ، غير الماهية فى التصور الذهنى •

وقوع الممكن ليس من طبيعته :

ولكن ، هل تحول الماهية الى هوية ، أو هل التحديد بالفعل للممكن ، أو هل وقوع الممكن وتحققه فى الخارج ، من طبيعة الممكن نفسه ؟ أم أن ذلك يصير بتدخل أمر خارج عنه ، ليس من جنسه ؟

الفارابى يرى الهوية « محمولة » لجاعل ، وأن الوقوع وان كان حالا اخر للممكن ، لكن تحققه ليس من ذاته • ويعد هذا التحقيق « ••• من جملة العوارض اللازمة ، وليس من جملة اللواحق التى تكون بعد الماهية (لذات الماهية) • اذ كل لاحق قاما أن يلحق الذات من ذاته ويلزمه ، واما أن يلحقه من غيره • ومحال أن يكون الذى لا وجود له (وجودا خارجيا) يلزمه شيء يتبعه فى الوجود (الخارجى) • فمحال أن تكون الماهية يلزمها شيء حاصل الا بعد حصولها ، ولا يجوز أن يكون الحصول يلزمه بعد الحصول ، والوجود يلزمه بعد الوجود ، فيكون أنه كان قبل نفسه ، فلا يجوز أن يكون الوجود من اللواحق التى للماهية عن نفسها • اذ اللاحق لا يلحق الشيء عن نفسه الا الحاصل الذى اذا حصل عرضت له أشياء سببها هو • فان الملزم المقتضى لل لازم علة لما يتبعه ويلزمه ، والعلة لا توجب معلولا الا اذا وجبت ، وقبل الوجود لا تكون وجبت ، فلا يكون الوجود (الهوية) مما تقتضيه الماهية فيما وجوده غير ماهيته ، بوجه من الوجوه • فيكون اذن المبدأ الذى عنه الوجود (الذى يلحق الماهية) غير الماهية • وذلك لأن كل لازم ومقتضى وعارض ، فاما من نفس الشيء واما من غيره • واذا لم تكن الهوية للماهية - التى ليست هى الهوية - عن نفسها ، فهى لها من غيرها •

(١) كتاب « فصوص الحكم » ، ص ١١٥ - ١١٧ •

فكل ما هويته غير ماهيته ، وغير المقومات لماهيته (وهو الممكن) فهويته
من غيره ٠٠٠ ينتهى الى المبدأ ، الذى لا ماهية له مباينة للهوية ، (١) .

وهكذا يقول الفارابى :

• بثنائية واضحة بين الوجود الذى لم يسبق بامكان ، وبين الممكن

وبثنائية فى التصور الذهنى للممكن ، وبوحدته فى الوجود الخارجى :
على معنى أن ماهيته ليست منفصلة عن هويته ، ولا مفهومه مستقلا عن
ما صدقه .

وبارجاع وقوع الممكن أو تحققه أو وجوده الخارجى الى المبدأ الذى
لا ماهية له مباينة للهوية ، أى الى الواجب الذى لم يسبق وجوده بامكان :
وهو الله تعالى .

وهو أرسطى فيما يقوله هذا ، مع تعديل فى النقطة الأخيرة ، اضطره
الدين إليه . إذ الدين يجعل وجود العالم فعلا لله الخالق ، سبحانه وتعالى .

وكان الفارابى هنا أرسطيا ، لأن أرسطو عندما تناول « الوجود » بالبحث
كما ذكرناه غير مرة - تناوله فى دائرة المنطق ، وتصور فيه وجوبا ذهنيا
وامكانا ذهنيا متلازمين ، أو صورة ذهنية ومادة ذهنية ، احدهما ملازمة
للأخرى ، ورأى أن هذه الأثنائية فى الذهن تتحول فى واقع الأمر الى وحدة
متناسكة .

وقبل أن يتجاوز بتفلسفه دائرة البحث المنطقى الى البحث الميتافيزيقى ،
وقبل أن يفكر فى تحديد الاله - أى وهو لم يزل بعد فى دائرة التصور الذهنى
للصورة والمادة ، والوجود والامكان العقليين ، ولم يتجاوز هذا النطاق الى
الدين - كان أهم ما يبغيه من تصور الصورة والمادة ، وتصور الوجود صاحب

(١) كتاب « فصوص الحكم » ، ص ١١٨ : ١٢٥ .

ويلاحظ هنا أنه فى الحديث عن الماهيات وتحققها فى الخارج ، وهل ذلك يحصل لها من
نفسها أم بفعل فاعل ، اشتبكت البحوث المنطقية والميتافيزيقية بعضها ببعض . فالتعبير
بالماهيات وما يتبعه من انها كلييات عامة ، وأن تشخصها ضمن أفرادها ٠٠٠ الخ من
التعبيرات المنطقية . والكلام عن العلة والفعل ، وعن الصدوث والوقوع وهل بالذات أم
بالعرض يتصل بدائرة الميتافيزيقا .

الحالين وهو الممكن ، يتصل أحدهما بالآخر أشد اتصال ، لا انفراد لأحدهما عن الآخر ، كان أهم ما يبغيه هو الرد على أستاذه أفلاطون فى استقلال « المثل » عن « ظللها » فى التصور الذهنى والواقع . فالمثل ، كما يراها أرسطو ، ليست الا صوراً للمادة (التى هى الامكان) ، ووجودها الخارجى ضمن تحقق المادة فقط ، أو هو هذا التحقق . والعقل وحده هو الذى يستطيع أن يتصور مثالا وظله أو صورة ومادة مستقلين ومنفصلين . أما فى خارج العقل فالحواس لا تدرك الا شيئا واحدا ، هو هذا الشخص المحدد .

والفارابى وان كان يتبع أرسطو هنا فى فكرة « الوجود » على النحو الذى ذكرناه منسوبا للثنتين ، وكما ذكره هو لأرسطو فى كتابه « الإبانة عن غرض أرسطوطاليس فى كتاب ما بعد الطبيعة » (١) – الا أنه فى كتابه « الجمع بين رأى الحكيمين » عند محاولته التوفيق بين أرسطو وأفلاطون فى مسألة الوجود هذه ينسب الى أرسطو أنه يقر بالصور الروحانية (التى هى المثل ، أو الماهيات) ويقر بوجودها خارج الذهن الانسانى ، وخارج الأشياء الجزئية أيضا : وذلك بأن يراها موجودة فى علم الله ، فيقول :

« ومن ذلك – أى مما يقال من خلاف بين الحكيمين – : الصور والمثل التى تنسب الى أفلاطون أنه يثبتهما ، وأرسطو على خلاف رأيه فيهما . وذلك أن أفلاطون فى كثير من أقاويله يرمى الى أن للموجودات صوراً مجردة فى عالم الاله – وربما يسميها المثل الالهية – وأنها لا تدثر ولا تفسد ، ولكنها باقية ، وأن الذى يدثر ويفسد انما هى هذه الموجودات التى هى كائنة . »

وأرسطو ذكر فى حروفه (٢) كلاما شنع فيه على القائلين بالمثل والصور التى يقال أنها موجودة ، قائمة ، فى عالم الاله ، غير فاسدة وقد نجد أن أرسطو فى كتابه « الربوبية » المعروف بـ « أثولوجيسا » يثبت المصور

(١) ص ٤٤ ، فى المقالة السادسة . ونصه ما يلى : « المقالة السادسة : تشتمل على تحقيق القول فى الهوية التى تقال بالذات ، ولاسيما فى الجوهرية ، وتفصيل اقسام الجواهر ، وأنها : هيولى وصورة ومركب ، وأن الحد الحقيقى ان كان للموجودات فلالى الموجودات ، فان كان للجواهر فلالى الجواهر ، وكيف تحل بالمركبات ، وأى الأجزاء توجد فى الحدود ، وأى الصور يفارق ، وأىها لا يفارق ، وان لا وجود للمثل » .

(٢) كتاب لأرسطو فى بحث : ما بعد الطبيعة ، رتبت مقالاته وفصله على حسب الحروف الهجائية .

الروحانية ، ويصرح بأنها موجودة في عالم الربوبية ، فلا تخلو هذه الأقاويل إذا أخذت على ظواهرها ، من إحدى ثلاث حالات :

• اما أن يكون بعضها مناقضا بعضها الآخر .

• واما أن يكون بعضها لأرسطو وبعضها ليس له .

• واما أن يكون لها معان وتأويلات تتفق بواطنها ، وان اختلف ظاهرها ، فتتطابق عند ذلك وتنفق .

فاما أن يظن بأرسطو - مع براعته وشدة يقظته ، وجلالة هذه المعاني عنه ! أعنى الصور الروحانية - أنه يناقض نفسه في علم واحد ، وهو العلم الربوبى فبعيد ومستنكر .

• واما أن بعضها لأرسطو ، وبعضها ليس له . . . فهو أبعد جدا ، إذ الكتب الناطقة بتلك الأقاويل أشهر من أن يظن ببعضها أنه منحول .

فبقى أن يكون لها تأويلات ومعان : إذا كشف عنها ارتفع الشك والحيرة ، ثم يذكر التأويل على الوجه الآتى : « لما كان الله تعالى حيا ، موجدا لهذا العالم بجميع ما فيه ، فواجب أن يكون عنده صور ما يريد ايجاده في ذاته ، جل الله من اشتباه .

• وأيضا ، فان ذاته لما كانت باقية لا يجوز عليها التبدل والتغيير ، فما هو بحيزه أيضا كذلك باقى غير دائر ولا متغير ، ولو لم يكن للموجودات صور وأثار في ذات الموجد الحى المرید فما الذى كان يوجده ؟ وعلى أى مثال ينحو بما يفعله ويبدعه ؟ أما علمت أن من نفى هذا المعنى عن الفاعل الحى المرید ، لزمه أن يقول بأن ما يوجده انما يوجده جزافا وعلى غير قصد ! وهذا من أشنع الشناعات .

• فعلى هذا المعنى ينبغى أن تعرف ، وتتصور أقاويل أولئك الحكماء ، فيما أثبتوه من الصور الالهية ، لا على أنها أشباح قائمة في أماكن آخر ، خارجة عن هذا العالم . فانها متى تصورت على هذا السبيل ، يلزم القول بوجود عوالم غير متناهية كلها ، كأمثال هذا العالم . وقد بين الحكيم أرسطو ما يلزم القائلين بوجود العوالم الكثيرة ، فى كتبه فى الطبيعيات ، . . . (١) .

(١) مقتبس من صحائف : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، من كتاب « الجمع بين رأيي

الحكيم » .

فالفارابى ، يستبعد على أفلاطون أن يقول بوجود المثل والصور فى عالم مستقل ، خارج الذهن وخارج الأشياء . ويستبعد على أرسطو أن ينكر وجودها خارج الأشياء . وجعل نقطة التقاء قوليهما : أنها أيضا خارج الذهن الانسانى وخارج الأشياء ، ولكن لا فى عالم مستقل بل فى علم الاله .

ولكنه - عندما حاول التوفيق بينهما فى هذه المسألة ، على هذا النحو وهى مسألة وجود المثل والصور - اعتمد على كتاب منحول لأرسطو هو كتاب « الربوبية » ، وهو كتاب أفلوطينى المصدر أفلاطونى الأساس . فما فيه لا يعطى إذن الاصورة لما فى كتب أفلاطون وحده ، مع شيء من التعديل ، لا يغير من نظرتة فيها :

وفى غير كتاب « الجمع بين رأى الحكيمين » الذى اعتمد الفارابى فيه فى التوفيق بين الفيلسوفين على كتاب منحول لأرسطو هو كتاب « الربوبية » ، لم يزل صاحبنا الفارابى يذكر الرايين : رأى صاحب المثل ورأى صاحب الصور ، على أنهما متقابلان لا التقاء بينهما . ولم يزل يتابع هو صاحب الصور فى رأيه فيها .

وفى كتابه « المسائل الفلسفية والأجوية عنها » قرر أنهما وجهتا نظر ، تعلق بهما فريقان مختلفان . وذلك عندما سئل عن هذه القضية ، وهى : الانسان موجود . هل هى ذات محمول ، أم لا ؟ وأجاب بقوله :

« هذه مسألة اختلف القدماء والمتأخرون فيها . فقال بعضهم : انها غير ذات محمول ، وبعضهم قالوا : انها ذات محمول . وعندى أن كلا القولين صحيحان بجهة ، وجهة : وذلك أن هذه القضية وأمثالها ، اذا نظر فيها الناظر الطبيعى الذى هو نظره فى الأمور ، فانها غير ذات محمول ؛ لأن وجود الشيء ليس هو غير الشيء ، والمحمول ينبغى أن يكون معنى الحكم بوجوده ، أو نفيه عن الشيء . فمن هذه الجهة ليست هى قضية ذات محمول .

وأما اذا نظر اليها الناظر المنطقى ، قلبها مركبة من كلمتين ، هما أجزاءها . وانها قابلة - لذلك - للصدق والكذب . فهى بهذه الجهة ذات محمول ، والقولان جميعا صحيحان ، لكن لكل واحد منهما جهة » (١) .

(١) صفحة ٩٧ ، من كتاب المسائل الفلسفية والأجوية عنها .

فاجابة الفارابى على هذا النحو ، تجعل فرقا بين الرأيين ، وقد نسب أحدهما : الى الطبيعيين أى الى الواقعيين (Realist) أذ حاب مذهب الـ (Realismus) ، ونسب الثانى الى المنطقيين أى الى الاسميين (Nominalist) أصحاب مذهب الـ (Nominalismus) (١) .

• والمذهب الأول : يمت بصلة وثيقة الى رأى أفلاطون فى المثل .

(١) والخلاف بين المذهبين كان سائدا فى القرون الوسطى ، عند المسيحيين أيضا ، وبالأخص فى العصر الأول من عصور المدرسيين . ويقول أوجست ميسر August Messer ، فى كتابه « تاريخ الفلسفة » ج ١ ص ١٢٠ - ١٢٦ شارحا المذهبين ، وقيمهما عند المسيحيين ، بقوله : « وفى العصر الأول (فى القرن الحادى عشر) كان الامتصاص الفلسفى متجها نحو مسألة العام والخاص : ما حقيقة العام ؟ وما صلته بالأشياء الجزئية ؟ وقد حل هذا المشكل بحلول كثيرة ، لكنها كلها ناشئة عن تحمل ذهنى . أما البحث الايجابى للحقيقة . فبقى غير متطور ، طول القرون الوسطى كلها . »

فوجود المعنى العام ، بناء على نظرة من النظرات التى اتخذت أساسا لحل هذا المشكل وجود حقيقى real ، وهى نظرة المذهب الواقعى Realismus . والأمر العامة . أو الكليات - بناء على رأى الافلاطونية الحديثة ، أو الفلسفة القديمة للمسيحية - تفهم على أنها أفكار الله الايجابية أو الخالقة . وهى تبعا لذلك الموجودات الحقيقية الأصلية ، التى درجتها فى الحقيقة أعلى من درجة الأشياء الجزئية الواقعة . وهذا المعنى يزداد اتساعا بواسطة الخلط بين معنى الوجود ومعنى القيمة . وبهذا يعتبر الله ، الذى يشتمل على كل المعانى اعم حقيقة وأحقها Allerealist ، وأكملها .

أما علاقة العام بالأشياء الجزئية ، فهى على نحو : أن العام هو الجوهر الذى لا يتغير حاله فى كل الأفراد ، وما عدا ذلك فيها فهو فروقات سطحية عرضية . وزعيم هذا الرأى « فيلهلم فون شامبو » Champeaux الذى عاش ما بين ١٠٧٠ - ١١٢١ م ، والذى كان مدرسا فى باريس .

وغيره من الواقعيين ، يرى أن الكليات ، أو الأمور العامة (وهى الأجناس) ، لها حالات مختلفة ، بواسطة تحولها الى أنواع أو أفراد ، ولكن مع ذلك بالنسبة لجوهرها لا تتغير .

ونسقف كنتربرى Canterbury ، « أنزليم » Anselm (١٠٢٥ - ١١٠٩ م) أشهر الواقعيين . وقد عبر عن الارتباط الوثيق بين الفلسفة المدرسية والعقيدة الدينية فى هذه الجملة . « أناأبحث عن المعرفة لأصل عن طريقها الى الايمان ، ولكن انا أؤمن أولا لأصل عن طريق الايمان للمعرفة » . ولكن مع ذلك تمسك بأن الانسان بواسطة القوى الطبيعية لفكره ، يستطيع أن يصل الى معرفة بعض الحقائق ، وبالأخص معرفة وجود الله . وهو نفسه عرض جملة أدلة على وجود الله . وأشهرها الدليل الوجودى (المشتق من الله نفسه) ومحصله : نحن مفلكر أن الله هو أكمل حقيقة . وإذا افترضنا أنه مظلون فحسب ، نقصته صفة رئيسية من صفات الكمال وهى الوجود ، وعلى ذلك لا يكون أكمل حقيقة ، وأذن يجب أن يكون الله موجودا .

وهذا الدليل سقيم بسبب التفرقة الناقصة فيه بين المنطقى (المظلون فحسب) والوجودى

==

(الواقعى) ، وهو قد عرض بعقلية المذهب الواقعى المدرسى الذى يفهم الوجود كقابل للنمو والزيادة ، وكصفة بجوار الأخرى . وسابقا اعترض الراهب « جونيلو » Gaunilo بأن وجود الله لا يمكن أن يستخلص من معناه ، بل يجب أن يدل على هذا الوجود من ناحية أخرى من العالم مثلا ، والا أمكن للإنسان أن يستخلص وجود أى شىء كامل (كجزيرة كاملة ، مثلا) من معناه .

والاتجاه الآخر المتناقض للمذهب الواقعى هو الاتجاه الاسمى Nominalismus ، وقد وجدت نواته عند أرسطر . فان أرسطر قد علم أن الأشياء الجزئية الواقعية ، هى الجواهر الأولى (أى الجواهر الحقيقية) ، وأن الجواهر لا تكون محمولاً فى القضايا . ولأن المعانى العامة ، وهى بدون موضوع ، يمكن أن تستعمل محمولاً (مثل هذا ذهب) ، فهى بناء على ذلك ليست جواهر . ولكن ، ما هى إذن ؟ عند النحويين أمكن للإنسان أن يجد أن المعنى العام هو جمع لعدد غير محدود من الأمور الواقعة تحت اسم ، بواسطة كلمة يتلفظ بها . وبناء على هذا ، توصل البعض الى ما عرف بالمذهب الاسمى ، ويذهب الى أن : الأمور العامة ليست حقيقية ، بل تحفظ أسماء لأشياء مختلفة ، تستخدم ككلمات لها ، ولخصائصها . والوجود حقيقة هى الأشياء الجزئية الواقعة . فمثلا : هذه الزهرة هنا ، ولكن ليست الزهرة - على الاخلاق - هنا .

وزعيم هذا الاتجاه « روسيلان فون كومبيان » Roscelin von Compiègne ، توفي بعد سنة ١١٢٠ م . وتوجه بمذهبه الاسمى لمبدأ التثليث : فاذا كان فى الواقع لا توجد الا افراد ، فذلك الأشخاص الالهية الثلاثة ، ثلاث حقائق مفردة منفصل بعضها عن بعض ، ثلاثة آلهة متساوية فى قوتها وأرادتها .

وهناك طريقة وسطى فى النزاع حول العام ، يتزعمها مؤسس الطريقة الجدلية المدرسية بيتر ابيالارد ، Peter Abealard (١٠٧٩ - ١١٤٢) ، فهو يعطى المذهب الواقعى حقا فى أن يرى : أن الأمور العامة ليست كلمات وأسماء فحسب ، بل توجد حقيقة ، قبل الأشياء الفردية (ante res) ، وذلك بوجودها فى الله ففكرة الخالقية وهذا يشبه توثيق الفارابى بين الحكيمين فى هذه المسألة . انظر ص ٢١٠ - ثم (توجد) فى الأشياء نفسها (in rebus) ، كمتساوية أو مشابهة لصفقتها الأساسية . وأخيرا (توجد) بعد الأشياء (post res) - فى الذهن - كمعانى عامة ، نوجدتها نحن بوساطة تفكيرنا المقارن والمستخلص .

وقول Abealard هذا ، صحيح : فوجودها قبل الأشياء ليس له اعتبار فحسب فى النظرة الميتافيزيقية كتابته فى علم الله ، بل أيضا فى النظرة المنطقية من حيث أن معانى الاجناس توضع وتنظم فوق أمثلتها . ووجودها فى الأشياء يوافق النظرة الوجودية ، من حيث يتمثل مثلا ، فى كل منزل حقيقى معناه أو مفهومه . ووجودها بعد الأشياء له اعتبار بالنسبة للبحث النفسى .

وبعترف - مذهب Abealard - للمذهب الاسمى فى مقابل هذا بأن الأشياء الجبرئية هى أيضا حقائق واقعية ، وأنها جواهر فردية . ولكنه يلاحظ - على المذهب الاسمى - بحق

وأساس الرأى الثانى : هو ما يعرف لأرسطو فى الصورة والمادة ، أو فى المفهوم والمصدق .

ر لو أن تفكير أرسطو بقى فى حيز البحث المنطقى ، لم يتجاوز به نطاقه الى دائرة ما بعد الطبيعة والدين ، لكان مستقيماً فى عناصره وفى مقدماته ونتائجها . ولكن لأمر ما أراد أن يحدد الاله الذى يجعله الدين أسماً موجود فى الكون كله ، فحدده بأنه صورة بدون مادة ، أى واجب لم يسبق بإمكان . وتصوره عندئذ أنه ذو حالة واحدة .

فأصبح العقل ، بعد أن كان لا يتصور صورة بدون مادة ، ووجوباً بدون إمكان ، يتصور صورة محضة ، ووجوباً محضاً – أصبح يتصور فى الكون ميداناً لا يطرأ للعقل أن يتصور فيه مادة وإمكاناً وهو ميدان الاله .

هنا الآن ، يقال : ان أرسطو بعد تفلسفه فى الجانب الالهى ، يرى اثنتين بين الاله وغيره من الموجودات ، وهى اثنتين واضحة لا تقبل الالتئام ، فضلاً عن الانصهار ، لأن أحد طرفيها ذو حالة واحدة ، والطرف الآخر ذو حالين .

والازدواج بين حالى الطرف الآخر وهو الممكن ، وبعبارة أخرى اتصال صورة الممكن بمادته ، ووجوبه بعد إمكانه ، بقى – فى نظر أرسطو – بعيداً عن مجال الطرف الأول ، صاحب الحال الواحدة . والانفصال بين الطرفين ان يكاد يكون تاماً ، لولا أن صاحب الحال الواحدة معشوق لذى الحالين ،

ان الكلمة وهى نفسها شئ فردى ، لا تستطيع أن تكون علامة على الأشياء الكثيرة المسماة بها ، اذا لم تكن ذات صلة وثيقة بدلالة عامة ، وبمعنى عام .
أما توماس فون اكفينو ، Thomas von Aquino (١٢٢٥ م) فيرى ان

المذكور موجود خارج الذهن وفى الذهن خارج الذهن : يوجد كشيء فردى ، له خصائصه الواقعية .

والموجود حقيقة هو الأفراد . أما العام فهو مضمون ، ووجوده فى العقل فحسب : كـ « مثال » (ante rem) فى علم الله . و كـ « صورة » لهذا المثال ، ونأشئ عنه (Post rem) فى عقل الانسان . أما وجوده فى الأفراد (in re) فكـ « مافية » متفقة فى الكل لا تنفك بحال كشيء مستقل عن أفرادها .

والمصور الاولى الدائمة – وهو الامور العامة – لكل موجود وكل ذى قيمة ، لا ينظر اليها على انها موجودة فى طبيعتها (كما يقول افلاطون) ، بل ينظر على كل انها تستخلص من الاشياء الخارجية بواسطة انتزاع العقل ، ومتابعته فى الاستنتاج .

ولولا أن هذا الثاني يجب أن يتخطى نطاق حاله الأول الى حاله الآخر ليساير عشقه ، فيسعى لأن يكون مثل صاحب الحال الواحد .

فصاحب الحالين سيتطلع حتما الى صاحب الحال الواحد ، ويندفع تبعا لذلك لأن يكون على شاكلته . فلولا هذا التطلع الطبيعي من أحد الطرفين للآخر ، لما كان هناك اتصال بينهما بحال ما ، ولتصور الذهن أعراض أحدهما عن الآخر أعراضا تاما ، بعد أن تصور عدم وجود شركة ما بين طبيعتهما .

فأرسطو لم يربط الواجب الذى لم يسبق بمادة وبين الممكن ، على أن الأول مؤثر فى تحقق الثانى ووقوعه اذا ما تحقق ووقع .

والفارابى ، بعد أن أطلق على الله - الذى وصف فى الاسلام بالخلق والايجاد - الواجب (الذى لم يسبق بمادة أو امكان) أصبح يريد الواجب عنده فى صلته بالمقابل له ، وهو الممكن ، موجدا له فى الخارج ، وموجبا ومحققا له . وكان حتما بناء على ذلك أن يكون وجوب الممكن من غير ذاته ، وأن تكون الهوية طارئة على الماهية بفعل قاعل .

فليس بين المعلم الأول والمعلم الثانى خلاف اذن فى الثنائية الصريحة بين الواجب الذى لم يسبق بمادة وبين الممكن ، ولا فى الوحدة الخارجية لطرفى الثنائية التصويرية الذهنية للممكن : وهما الماهية والهوية . والخلاف بينهما هو فقط فى : هل وجوب الممكن من ذاته ؟ أم من غيره ؟

لكن المستشرق ماكس هورتن (Max Horten) (١) يرى أن «الثنائية» الاغريقية فى « الوجود » تحولت عند الفارابى الى « وحدة » ، وأن الفارابى بذلك خالف أفلاطون وأرسطو ، وأن مخالفته لهما كانت تحت تأثيره بالأفكار الهندية التى كانت واضحة فى المدارس الكلامية الاسلامية بالبصرة وبغداد حوالى سنة ٨٥٠ م ، والتى تنظر الى هذا العالم على أنه دار « العدم » ، وعلى أن كائناته يطرأ عليها الوجود وليس لها الوجود من ذاتها . ثم يحكم أخيرا بأن مثل هذا التوفيق - بين الفكر المختلفة - دليل على أن الفلسفة الاسلامية ليست جمعا غير منطقي ، ولا تأليفا لمجرد التأليف ، بل وصلت الى توفيق (Synthese) عميق من طرفين مختلفين شرقي وغربي ! ونص عبارته :

« الفارابى يرى أن « الوجود » قريب فى المعنى من الفردية (Individualität) . وهذا الوجود يطرأ على الماهية ، وليس من مقوماتها

(١) فى كتابه « تاريخ الفلسفة فى الاسلام » ، ص ٧٢ - ٧٦ .

الذاتية ، لأنها مختلفان : فليست الماهية متضمنة فى معنى الوجود ، ولا هذا متضمنا فى معنى الماهية ، ويجتمعان فحسب فى الله ، والله وحده ماهيته عين وجوده .

وبناء على ذلك : فأفراد الوجود ممكنة ، على معنى أنها ممكن أن توجد ويمكن ألا توجد . فان وجدت فلا بد أن تتلقى وجودها من قوة خارجة عنها .
والخلق تبعاً لذلك معناه منح هذا الوجود : هو فيض هذا الوجود من موجود بالضرورة ، وعلى سبيل الحقيقة ، على ممكن فى نفسه ، وقابل فقط لأن يوجد ، وهو الماهيات فالماهيات فى نفسها ممكنة . تستقبل هذا الوجود : وتصير بذلك حقيقة .

ولأن الوجود يطرأ على العالم الممكن ، المستعد فقط لأن يكون حقيقة ، وليس هو فى نفسه حقيقة - نشأ اشكال حاصلة : كيف تصير الماهية غير الحقيقية حاملة للوجود ، مع أن غير الحقيقي لا يمكن أن يكون حاملاً للحقيقى ؟

والفارابى لم ير هذه الصعوبة ، لأن الوجود بناء على رايه يطرأ من الخارج على الماهيات . وهو فى الواقع مشابه للتشخص ، أى طروءه مشابه لتحديد العام ، وتحويله الى شىء مفرد وبهذا تحمل الماهيات فى نفسها الوجود الحقيقي .

وبهذا تتحول الثنائىة الأغريقية هنا فى الجماعة الإسلامية الى « وحدة » ؛
اذ الثنائىة عند أرسطو وأفلاطون واضحة كل الوضوح .

الله والمادة غير الصورة وغير المشكلة .

الصورة والمادة الأولى أو العام (غير المحدد) .

المثل والفردية .

وفى الأفلاطونية الحديثة رفعت المقابلة بين الله والمادة : عن طريق أن هذا المذهب الفلسفى صور خروج المادة من الله ، بعد أن كانت كامنة فيه (١) .

(١) على نحو ما نكر بالتفصيل فى الكتاب الاول .

وفى الاسلام استمرت محاولة رفع هذه المقابلة بينهما ، عن طريق أن الصورة والمادة متفقتان فيما يسمى الماهية ، التى جعلت الفردية مقابلة لها ، عند الفارابى .

وأظن أن الأمر اشتبه على « ماكس هورتن » . لأن الثنائية التى ذكرها للافريق عند أفلاطون وأرسطو : بين الله والمادة ، أو بين المثل والأفراد ، لم تصر الى « وحدة » عند الفارابى . لأن الفارابى لم يزل يقول بمقابلة صريحة بين الله كخالق وعالم أصله الامكان كمخلوق له .

أما الثنائية بين حالى الممكن – وهما حال تصور امكان وقوعه وحال وقوعه بالفعل ، أو هما حال كونه ماهية معقولة وحال كونه هوية خارج الذهن وفى واقع الأمر – فأرسطو والفارابى بعده ، يقولان معا بتحولها فى الخارج الى « وحدة » . فلا يدرك فى الحس الا شئ واحد هو الهوية ، قامت به الماهية أو حلت فيه . وأرسطو والفارابى معا يخالفان أفلاطون فى ذلك تمام المخالفة ، لأن هذا يقر بوجود خارجى للمثل التى هى الماهيات عندهما .

والفارابى كان يكون حقا مخالفا لأرسطو – كما يحكم « ماكس هورتن » – لو أنه ادعى وحدة بين الواجب الذى لم يسبق بأمكان والممكن . ولو أنه فعل كان ذلك استمرارا للأفلاطونية الحديثة ، فى محاولتها رفع المقابلة بين طرفى الثنائية لو أنه حاول هو رفعها بين الله والعالم .

و « هورتن » نفسه فى صدر النص المنقول عنه هنا ، ينسب للفارابى تقرير الثنائية بين ممكن أن يوجد وأن لا يوجد من جهة ، وبين موجود بالضرورة من جهة أخرى .

ثم هو بعد هذا النص يتحدث فى كتابه « تاريخ الفلسفة فى الاسلام » عن الثنائية الأخرى ، بين حالى الممكن التى تصير عند الفارابى الى وحدة ، كما صارت عند أرسطو قبله الى وحدة أيضا . فيقول :

« . . . وهذه الاثنينية فى الوجود ، تبدو لنا أول الأمر فى صورة الماهية (Individualität) ، والفردية (Wesenheit) . وقد يبدو ازدواجهما هذا مشابها لما بين الماهية والهوية (Dasein) .

والفارابى – يستمر « هورتن » فى المتحدث عنه – فى الفصل الأول من كتابه « فصوص الحكم » يعالج هذا الموضوع بمهارة فائقة . لأنه جعل الأشياء

عبارة عن ماهيات عامة ، تتحول إلى هذه الأشياء ، أى إلى هويات -
وبذلك تثقل صور وجودها الحقيقى (Concret) ، بعد أن كانت قبل ذلك
فى علم الله تملك فقط صوراً عامة . فهى تخرج من الله ، وتصبح حقائق غير
الهيئة ، وتلبس صورة الهوية . فالفردية هى والهوية سواء .

ومنح الماهيات العامة الهوية - وهو عمل الفردية - يأتى من جانب الله
تعالى . وبهذا جاوز الفارابى نطاق أفلاطون ، وأعطاه الصورة التى استمر
أساسها سائراً فى الجماعة الإسلامية . وتحقيق المثل التى لأفلاطون أصبح الآن
فى نظر الفارابى عبارة عن منح الهوية للماهيات الممكنة .

وهذا التطور للمفاهيم والمعانى الأرسطية ، الذى وجد عند الفارابى ،
أت عن طريق تأثير الأفكار الهندية ، التى كانت واضحة فى المدارس الكلامية
الإسلامية بالبصرة وبغداد حوالى سنة ٨٥٠ م ، والتى تنظر إلى هذا العالم على
أنه دار « العدم » وعلى أن كائناته يطرا عليها الوجود .

فالفارابى لم يكن اذن صاحب مذهب خاص - كما يدعى « هورتن » -
تتحول فيه الثنائية فى الوجود الى وحدة فيه ، فضلا عن أن يكون متأثراً فى
هذا المذهب بالأفكار الهندية . والفارابى لم يزل ثنائى الرأى فى الوجود :
يقول بثنائية بين وجوب لم يسبق بإمكان وبين ممكن . ولم يزل كأرسطو مخالفاً
لأفلاطون فى اثبات وجود خارجى للماهيات (التى هى مثل أفلاطون) مستقل
عن الهويات أو عن الأفراد .

ويبدو - كما ذكرنا - أن الأمر اشتبه فقط على « هورتن » عندما نسب
الى الفارابى تقريب الثنائية الى وحدة : فساوى بين ثنائية الله والمادة ،
والثنائية بين حالى الممكن . وظن أن اعتراف الفارابى بالوجود الخارجى
للماهيات ضمن الهويات فقط ، وليس مستقلاً عنها كما يرى أفلاطون ، اعتراف
منه بحلول الله فى المادة ، أو بصيرورتهما فى الخارج أمراً واحداً .

ولأن الأمر اشتبه عليه على هذا النحو استرسل فى بحث الأسباب التى
أدت بالفارابى الى هذا المذهب الخاص ، الذى يخالف فيه أرسطو وأفلاطون ،
والذى يزداد عمقا عن الأفلاطونية الحديثة !! واهتدى الى أن هذه الأسباب
ترجع الى التأثير بالأفكار الهندية ، التى تنظر الى هذا العالم على أنه دار
« العدم » ، وعلى أن كائناته يطرا عليها الوجود !! وكان جتماً على « هورتن »
فى بحثه عن الأسباب - كشأنه ومن يجاربه فى طريقته من المستشرقين - أن
يذكر أمراً خارجاً عن نطاق العقلية الإسلامية ، ترجع إليه الظاهرة أو الظواهر

التي فتش عن أسبابها . لأن هذه العقلية الاسلامية لم تكن من النوع الذي يستطيع التغيير فيما يعرض عليه من آراء دون دفع خارجي ، على نحو ما يريدون تصويره !

ولم تكون النظرة الى هذا العالم - على أنه دار « العدم » والفناء ، يستقبل وجوده من أمر خارج عنه - اذا كانت توحى بتغيير في التفكير وفي الرأي ، لم تكون هذه هي نظرة الفكر الهندي وحده ، حتى ينحصر تأثير المسلمين بها ، وهي من خصائص كل دين ، لأنها مقومات طبيعة الدين كدين ؟

ولكن قضى على المسلمين ، وعلى الشرقيين ، أن يوضحوا من بعض المستشرقين - ان هم عالجوا تفكيرهم وآراءهم - في ميزان القيم الذاتية ، ثم تنفى عنهم الاصالة في التفكير والرأي !!

ويعد أن يحكم « ماكس هورتن » على العقل الاسلامي بالتقليد ، على نحو ما ذكر - بعد خلط منه نفسه في فهم بحث الوجود عند الفارابي - يستطرد في الحديث بما يظن أنه ينتزع من الشرقي العادي الاعجاب به . لأنه يلبس في حديثه ثوب الباحث المنصف ، والمحقق المدقق ، فيقول :

« ... وهكذا - يعلق « هورتن » - كان توفيق الجماعة الاسلامية للأفكار الفلسفية المختلفة يرى في غاية الانسجام ، حتى انه ليظن أن مثل هذه الفكرة الهندية من مخلفات أفلاطون ! ومثل هذا التوفيق دليل على أن الفلسفة الاسلامية ليست جمعا غير منطقي ، ولا تأليفا مجرد التأليف ، بل وصلت الى توفيق عميق (Synthese) من طرفين مختلفين » !

والفارابي الآن كما يبدو مما تقدم في حديثنا عنه ، أرسطوطاليسي في بحث الوجود . ينكر أن يكون للماهيات وجود خارجي ، غير وجود الهويات . ولكنه في التوفيق بين أفلاطون وأرسطو ، في كتابه « الجمع بين رأبي الحكيمين » يثبت لها وجودا خارجا عن الذهن ، غير وجود هوياتها ، على ألا يكون في عالم مستقل خاص بها ، بل في علم الله .

وبذلك يجعل الفارابي هنا أرسطو معترفا بما قرره أستاذه أفلاطون ، من وجود خارجي عن الذهن للمثل (التي هي الماهيات الأرسطية) غير وجود ظلالتها التي هي الأفراد .

وكان الماهيات أو المثل - بناء على هذا التوفيق - فى كتاب « الجمع بين رأى الحكيمين » لها ثلاثة أنواع من الوجود :

• وجود خارج عن الذهن والافراد : وهو وجودها فى علم الله .

• ووجود فى الذهن والتصوير : وهو وجودها فى عقل الانسان .

• ووجود خارج عن الذهن وليس خارجا عن الافراد : وهو وجودها ضمن.

الهويات (١) .

وبغض النظر عن هذا التوفيق الذى ذكره الفارابى فى الكتاب السابق.

يكون للماهيات أو المثل نوعان فقط من الوجود ، هما الأخيران .

والفارابى ، فى توفيقه بين الحكيمين فى هذه المسألة ، وفى غيرها -

كمسائل حدوث العالم ، ومعاد النفس ٠٠٠ الخ - يعتمد على كتاب منحول.

لأرسطو ، هو كتاب « الربوبية » . أو ما يسمى بـ « اثولوجيا » . وهو كتاب

أفلاطونى ، جاء مستخلصا من مذهب الأفلاطونية ، أو الف على أساسها ،

ونسبته لأرسطو لا تعطيه الحق فى تصوير مذهب ، كما هو ٠٠٠ فمحاولة.

التوفيق من الفارابى بين أرسطو وبين أفلاطون هنا ، هى فى الواقع محاولة

شرح أفلاطون بما ينقل عن أفلاطون .

(١) وهذه الأنواع الثلاثة من الوجود للماهيات ، يحكيها « هورتن » فيما سبق ص ١٠٥ ،

عن الفارابى ، ناسبا لها اياه فى كتابه « فصوص الحكم » . والأولى ان تنسب الى أرسطو

وأفلاطون ، بناء على التوفيق الفارابى بينهما فى كتابه « بين رأى الحكيمين » ، معتمدا فى

هذا التوفيق على كتاب منحول لأرسطو يقربه من أفلاطون وهو كتاب « الربوبية » . إذ أن

الذى للفارابى نفسه فى كتاب « فصوص الحكم » هو رأى أرسطو الاغريقى الصريح ،

لا الافلاطونى .

وهذه الأنواع الثلاثة من الوجود للماهيات تشبه أيضا ، ما ينقله أوجست ميسر ، فيما

سبق .

(فى هامش ص ٢٢٧) Abealard ، من زعماء المدرسين ، الموفق بين.

الاتجاهين : عن الواقعى والأسمى فى وجود « العام » ، ولعل Abealard فى هذا ،

متأثرا بالأفلاطونية الحديثة ، التى ألف كتاب « الربوبية » وفق تعاليمها . إذ انها تجعل مثل

أفلاطون ، وهى كليات مستقرة فى العقل الأول ، الناشء عن « الواحد » من كل وجه (يراجع

الكتاب الأول) .

وهكذا يبدو أرسطو عند الفارابي برة واضحا يمثل حقيقة نفسه ورأيه ،
تقيما يذكره عنه في كتاب « ما بعد الطبيعة » ، ومرة أخرى مقنعا يبتعد قليلا
أو كثيرا في التعبير عن ذاته ، فيما يذكره عنه في كتاب « الربوبية » . وسر
هذا الاضطراب يتصل بالكتب المزيفة من جانب ، والثقة بعصمة الحكمة
الاغريقية من جانب آخر ، التي كان من نتائج هذه العصمة اعتقاد أن الحقيقة
لا تتعدد ، أو أن التعبير عنها هو وحده الذي يختلف ويتعدد .

ولولا نسبة كتاب « الربوبية » لأرسطو ، لبدأ أرسطو في التفكير
الاسلامى اغريقيا كما كان . . .

ولولا ثقة حكماء المسلمين بفلاسفة الاغريق وبعصمة أقوالهم ، لتيقظوا
الى الخط في نسبة الكتب الفلسفية لغير أصحابها .

تعليل :

هذا الذى ذكرناه الآن للفارابي في الوجود - ووازنا بينه وبين ما
لأفلاطون مرة وأرسطو مرة أخرى ، ويوجد عند غير الفارابي من غير حكماء
المسلمين أيضا في القرون الوسطى على نحو ما للفارابي ، كما رأينا فيما
نقله أوجست ميسر عن علماء العصر المدرسى (١) - هو نتيجة عمل عقلى ،
قوامه أساسان :

المفكر الاغريقي ، ممثلا في أفلاطون وأرسطو من جانب .

والدين من جانب آخر .

وكأن الفارابي خطا للوصول الى هذه النتيجة العقلية خطوتين :

الخطوة الأولى : هى الوقوف على الثنائية عند أفلاطون وأرسطو ، وقد
كانت عند الأول : بين المثل من جهة وظلالها أو هذا العالم من جهة أخرى ،
وعند الثانى : كانت بين الصورة من جهة والمادة أو هذا العالم من جهة ثانية .
والعالم فى نظرها معا أفراد وأشياء مشخصة .

(١) كما سبق فى هذا الكتاب .

والمثل فى نظر الأول ، جواهر موجودة على سبيل الحقيقة (Real) ، وجود استقلال فى عالم خاص بها ، والصور (التى تشبه مثل أفلاطون) فى نظر الثانى موجودة كجواهر فى الذهن فقط ، وموجودة على سبيل الحقيقة فى أفراد هذا العالم .

الخطوة الثانية : تحويل الثنائية عند الفلاسفة الدينيين مسلمين ومسيحيين يجعلها الله والعالم ، بدلا مما كان عليه الأمر عند الاغريق بين المثل وظلالها أو بين الصورة والمادة ، ولكن مع اعتبار ما لأنطون وأرسطو فيها . واستدعى هذا التحويل حتما توفيقا بين ما لهذين الفيلسوفين من ناحية ، وبين السدين المسيحى أو الاسلامى من ناحية أخرى .

فى الطرف الأول من طرفى الثنائية وهو الله فى نظر الدين ، والمثل فى نظر أفلاطون أو الصورة فى نظر أرسطو ، رؤى أن يكون التوفيق فيه على هذا النحو :

المثل : ليس بمستطاع قبولها هنا فى التوفيق على أنها جواهر على سبيل الحقيقة موجودة وجودا خارجيا - وهى نظرة صاحبها اليها من الوجهة الميتافيزيقية - فلتقبل على أنها أمور عامة ، كلية تعقل ، وهى الصفة المنطقية لها فى نظر صاحبها أيضا . وتكون عندئذ الآن هى وصور أرسطو سواء : فى عمومها ، وفى وجودها العلقى .

بعد هذا ، أى بعد أن تؤخذ من وجهة نظر لأفلاطون ، تتفق مع نظرة أرسطو اليها ، وهى أنها موجودات عقلية كلية يفرض المحل الأول لمعقوليتها فى علم الله تعالى . وبذلك يذهب الطرف الأول من ثنائية كل من أفلاطون وأرسطو فى الطرف الأول من ثنائية الدين وهو الله .

فإنه الآن موجود ، وجودا خارجا ، على سبيل الحقيقة . .

ومودع فى علمه المثل ، أو الصور . .

وعلمه - لذلك - علم كلى .

بقى الطرف الآخر من طرفى ثنائية الفلاسفة الأفلاطونية والأرسطية وثنائية الدين وهو واحد فى الجميع ، هو العالم أو بالأحرى أفرادها ، وهذا الطرف قبل التوفيق كان على هذا النحو :

كانت صلة هذه الأفراد بمثل أفلاطون على نحو أنها ظلال لها ، وصلتها
بصور أرسطو على أنها هويات لها ، لا تنفك عنها فى الوجود الخارجى . وكان
أفلاطون – مع رايه أن هذه الأفراد للمثل – لا يرى أن هذه تؤثر فى تلك .
وبالعكس كان رأى أرسطو : كان ينسب الدفع فى حركة هذه الكائنات الفردية
الى الصورة المحضة ، وان كان يرى حركتها بعد ذلك من ذواتها .

وببقاء الوضع على هذا النحو ، نرى أن تصوير أفلاطون لعلاقة مثله
بأفراد العالم ، وكذا تصوير أرسطو لعلاقة صورته بهذه الأفراد أيضا
لا يرضى الدين ، لأن الدين يرى :

أولا : أن هناك تأثيرا فى أفراد هذا العالم .

وثانيا : أن هذا التأثير من جانب الله .

وبما أن الطرف الأول من ثنائية الفلسفة الاغريقية ذهب فى الطرف الأول
من ثنائية الدين – كما تقسم ، فقد أصبح الأمر نتيجة لهذا التوفيق أن الله
الذى فى علمه توجد المثل ، أو الصور (التى هى الكليات ، أو الأمور العامة) ،
وجودا أوليا ، هو المؤثر فى هذا العالم : هو الموجد ، أو الخالق له .

ولكن على أى نحو يوجد الله أفراد هذا العالم ؟ أيوجدها بأن يربط.
ما فى علمه من كليات وصور بالمادة ، فتوجد الأفراد وفى وجودها يكون
وجود تلك الكليات وجودا خارجيا أيضا كما يرى أرسطو ؟ أم أنه خلقها وصورها:
على شاكلة ما فى علمه (من مثل) كما يريد الدين ؟

والأخذ بالتوجيه الأول ان أرسطو فى ناحية ، وهى أن يعترف.
بأن وجود الصور الوجود الخارجى لها ضمن أفرادها فقط ، لا يرضيه فى
ناحية أخرى وهى أن هذا الربط «مفعول» بفعل فاعل آخر وراء الصورة.
والمادة ، مع أنه لا يتصور فى الوجود الا الصورة والمادة .

على أن الأخذ بالتوجيه الأول لا يلبي من جهة أخرى رغبة الدين تلبية
كاملة . لأن الدين يفضل أن يرى وجود أفراد العالم ناشئة عن الله بادىء ندى
بده ، دون أن تكون هناك مادة ، ودون أن يكون هناك فى الأزل فى علمه تعالى
أمور عامة كلية أودعها بعد ذلك المادة ، فتحقق هذا العالم عن هذا الطريق .
وهو طريق اتصال الصورة بالمادة .

والأخذ بالتوجيه الثانى ان أرضى الدين ، الا أن الله – لأنه خلق الآن افراد العالم على شاكلة المثل – عندئذ ينزل منزلة « صانع العالم » (Demjurg) عند أفلاطون . وصانع العالم عند أفلاطون غير المثل ، فضلا عن أن يكون متضمنا لها . وكأن الله على الأخذ بهذا التوجيه هو صانع العالم ، وفى الموقت نفسه يشتمل علمه على المثل . وهذا لا يرتضيه أفلاطون . لأن صانع العالم والمثل عنده أمران مستقلان ، بعد التوفيق على هذا النحو وجودا .

وأرسطو ، عندما حكم بوجود الصور وجودا ذهنيا ، قصد وجودها فى ذهن الانسان وعقله قصدا اوليا . وكان لهذه الصور الأرسطية ، بعد التوفيق على هذا النحو ، وجودا :

• فى علم الله

• وفى عقل الانسان

• وفى الأفراد

• أما وجودها فى علم الله فبالأصالة ••

•• ووجودها فى عقل الانسان فبالفيض من الله ••

•• ووجودها فى الأفراد فبفعل من الله ••

مثل هذا التوفيق لا يكون دعامة فى تأييد الدين من جهة ، ولا استمرارا فى بناء الفكر الفلسفى من جهة أخرى ، أو تنقيحا له بل أكثر ما يكون تعقيدا لمشاكل الدين ومشاكل الفلسفة على السواء : فلا الدين بقى على بساطته ، ولا المشاكل الفلسفية فهمت فى وضعها الأول ••

كيف يوجد الله الأفراد ، مع أن الأفراد هى ماهيات أصبحت هويات فى نظر الفلسفة الأرسطية ؟

أتوجد الهوية بفعل فاعل كما يدعو الدين ؟ أم وجودها نتيجة اتصال الصورة بالمادة كما يرى أرسطو ؟

كيف يكون علم الله قاصرا على الكلليات ، وهى الصور الأرسطية أو المثل الأفلاطونية ، مع أنه هو خالق الأفراد ، فيجب أن يتناولها بعلمه أيضا ؟

عن أى طريق توجد الكليات العامة وهى الماهيات فى عقل الانسان ؟
أتوجد عن طريق الادراك الحسى أولا والتأمل العقلى ثانيا - كما هو الطريق
المنطقى ؟ أم عن طريق الفيض وتأثير العقل الفعال - وهو طريق الالهام ؟

كل هذه ، وغيرها ٠٠ أسئلة نشأت ، وتنشأ عن التوفيق بين ثنائية المدين
وثنائية الفلسفة !

ومع ذلك فوراء هذا التعقيد ، أو فى هذا التعقيد نفسه يستطيع
الانسان أن يرى صورة العمل العقلى ، التى تدل فى بعض الأحيان على براعة
الموفق ، وحذقه فى الصنعة العقلية .

قدم العالم ، وحدوثه :

وإذا كان أصل العالم الامكان أو الماهية فى نظر الفارابى ، وكان تصور
هذا الأصل فى الذهن مرتبطا بتصور الواجب الذى لم يسبق بامكان ، فوجود
العالم عنده ليس متأخرا بزمان عن وجود الواجب . ولكن لأن الفارابى قبل
أن يكون تحقق العالم ووقوعه ، عن أمر خارج عن طبيعته ، أعنى عن ذلك
الواجب الذى لم يسبق بامكان ، فالعالم مع ذلك محدث فى وجوده . وهكذا :
العالم محدث بدون سبق زمان ، أو هو قديم بالزمان ، وحدث فى الوقوع
على معنى أن وقوعه من غيره وليس من ذاته .

ويقول فى ذلك الفارابى :

« الماهية المعلولة : لها عن ذاتها أنها ليست ، ولها عن غيرها أنها توجد .
والأمر الذى عن الذات ، قبل الأمر الذى ليس عن الذات . وللماهية المعلولة
ألا توجد ، بالقياس إليها قبل ألا توجد . . . فهى محدثة ، لا بزمان
تقدم » (١) .

وفى موضع آخر يقول : « . . . وكل العالم انما هو مركب فى الحقيقة
من بسيطين : من المادة ، والصورة المختصتين . فكونه كان دفعة واحدة بلا
زمان على ما بينا وكذا فساده بلا زمان . ومن البين أن كل ما كان له كون
فله - لا محالة فساد - فقد بينا :

— أن العالم بكليته متكون فاسد ، وكونه وفساده لا فى زمان .

كتاب « مفهوم الحكم » من ١٢٨ .

- - وأجزاء العالم متكونة فاسدة ، وكونها وفسادها فى زمان .
- - والله تبارك وتعالى هو الواحد الحق ، مبدع الكل ، ولا كون له ولا فساد « (١) » .

والفارابى بهذا القول موفق بين الدين والفلسفة :

- - قال بحدوث العالم : على معنى أنه مخلوق وأثر لله ، ارضاء للمدين .
- - وقال بالقدم فى التصور الزمنى والزمان ، ارضاء للفلسفة .

لأن تصور وجوده الذهنى مرتبط بتصور « الراجب » ، فهما قديمان فى التصور ، كما أن وجوده وكونه كان دفعة واحدة بلا زمان .

وما ينسب للفارابى هنا ، من كونه يرى وجود العالم دفعة واحدة بلا زمان ، مما يترتب عليه القول بقدم العالم قدما زمانيا ، يحكيه هو نفسه عن أرسطو ، فى كتاب «السماء والعالم» ، فينسب اليه فيه : « أن الكل ليس له بدء زمانى » (٢) . ويشرح ذلك ، بما يدفع نسبة القول بالقدم الذاتى لأرسطو على الوجه الآتى :

« ان معنى قوله ان العالم ليس له بدء زمانى ، أنه لم يتكون أولا فأولا بأجزائه ، كما يتكون البيت مثلا أو الحيوان الذى يتكون أولا فأولا بأجزائه . فان أجزاءه يتقدم بعضها بعضا بالزمان . والزمان حادث عن حركة الفلك ، فمحال أن يكون لحدوثه بدء زمانى . ويصح بذلك أنه انما يكون عن ابداع البارى جل جلاله اياه دفعة بلا زمان وعن حركته حدث الزمان » (٣) .

وهذا الترجيحه لقول أرسطو عمل عقلى خاص بالفارابى ، يدفع به نسبة القول بقدم العالم قدما ذاتيا الى أرسطو . ويصح فى الوقت نفسه - مادام خاصا بالفارابى - أن يكون شرحا منه للقول السابق ، التى تنسب اليه هو فى نفي سابقة الزمان على العالم ، مع كون التزام القول بها لا يؤدى الى القول بالقدم ، على معنى نفي الموجد للعالم .

(١) كتاب « المسائل الفلسفية والأجوبة عنها » : ص ٩٢ ، ٩٤ .

(٢) كتاب « الجمع بين رأى الحكيمين » ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) فى المصدر السابق .

الفارابى وفكرة الوساطة :

وصلنا الآن فى فلسفة الفارابى الى أن تحقق الممكن وجوبه ليس من ذاته ، بل من الله ، الواجب الذى لم يسبق وجوبه بإمكان ، كما نقلنا عنه فيما مضى ، وكما يذكر هو صريحا فى قوله :

« وجود جميع الأشياء منه على الوجه الذى يوصل أثر وجوده الى الأشياء فتصير موجودة • والموجودات كلها على الترتيب حصلت من أثر وجوده » (١) •

إذا وصلنا الى ذلك ، صح لنا أن نتساءل الآن : على أى وجه يصل أثر وجوده الى الأشياء فتصير موجودة ؟

أتوجد عنه هذه الأشياء الجزئية جميعها دفعة واحدة ، وهى كثيرة كثرة غير متناهية ، وهو واحد وحدة مطلقة لا يشترك معه فى تصور وجوبه غيره ، فضلا عن أن يكون صنوا له فى واقع الأمر ؟

أم يصل أثره اليها بطريق التدرج ، حتى تكون الكثرة التى لا تحد ، بعيدة فى التصور العقلى عن منطقته ؟

الفارابى يختار الوجه الثانى ، ويعبر عنه فى كتاب « فصوص الحكم » ، فى شىء من الغموض ، بقوله (٢) : « لحظت الأحادية نفسها فكانت قدرة ، فلحظت القدرة فلزم العلم الثانى (٣) المشتغل على الكثرة ، وهناك أفق عالم الربوبية •

يلبها - أى يلى الأحادية - عالم الأمر : يجرى به القلم على اللوح ، فتتكسر الوحدة ، حيث يغشى السدرة ما يغشى ، ويلقى (تتلقى) الروح والكلمة (٤) • وهناك أفق عالم الأمر •

فعن الأحادية المطلقة ، وهى الذات المقدسة ، كانت « القدرة » . بتأمل الأحادية نفسها •

(١) كتاب « عيون المسائل » ، ص ٦٧ • (٢) ص ١٣٦ ، ١٣٨ •

(٣) العلم الأول هو علم الله تعالى بنفسه •

(٤) الروح هى الروح الانسانية • والكلمة هى الوحى - (راجع نص الفارابى فى هذا الكتاب) •

وعنها أيضا كان العلم الثانى ، المشتغل على الكثرة ، عن طريق تأمل
الأحدية القدرة .

ومن مجموع الثلاثة : الواحد ، القدرة ، العلم الثانى ، يتكون : عالم
الريوبية : وفيه يوجد الله الواحد المطلق ، الذى لم ينشأ عنه الا واحد ايضا
هو القدرة . ثم نشأ واحد آخر فى ذاته متكثر بالاعتبار هو العالم الثانى ،
لأنه نتيجة تأمل أمرين : نتيجة تأمل الواحد لذاته ، وتأمله لقدرته .

- عالم الأمر : ويلى عالم الريوبية ، وهو عالم متكثر فى ذاته ، ومتصل
من أعلى بطرف فى عالم الريوبية متكثر بالاعتبار - وهو العلم الثانى . ومتصل
من أدنى ، بعالم متكثر أيضا على سبيل الحقيقة ، كثرة غير متناهية ، وهو :

- عالم الخلق : فالواحد المطلق ، وهو الله لم تنشأ عنه الكثرة
مباشرة ، بل الذى نشأ عنه واحد بالذات ثم آخر له كثرة اعتبارية متناهية .
ثم كانت الكثرة الحقيقية غير المتناهية .

وإذا كان عالم الريوبية تكون على التوالى عن الواحد مباشرة ، وكانت
موجودات عالم الأمر نشأت عن العلم الثانى فى ذلك العالم ، فوظيفة موجودات
علم الأمر هذه . نقل أثر الله الواحد الى عالم الخلق المتكثر كثرة لا نهاية
لها :

« لا تظن أن القلم آلة جمادية واللوح بسط مسطح والكتابة نقش مرقوم ،
بل القلم ملك روحانى والكتابة تصوير الحقائق . فالقلم يتلقى ما فى الأمر من
المعانى ، ويستودعه اللوح بالكتابة الروحانية ، فينبعث القضاء من القلم ،
والتقدير من اللوح . أما القضاء فيشتمل على مضمون أمره الواحد ،
والقدر يشتمل على مضمون التنزيل بقدر معلوم ، ومنها يسبح الى الملائكة
التي فى السموات ، ثم يفيض الى الملائكة التي فى الأرض ، ثم يوصل المقدر
فى الموجود » (١) .

فعال الأمر ، أو عالم الملائكة ، نقطة الاتصال بين العالمين : عالم
الريوبية ، وعالم الخلق . ومع كونه مركز اتصال بينهما ، ومع كون موجوداته
تتصل اتصالا مباشرا بموجودات عالم الخلق الذى هو دونه ، فطبيعة موجوداته
ليست مزيجا من خصائص العالمين ، أو بالأحرى ليس لها شيء من خصائص

(١) كتاب د فصرص الحكم ، ص ١٦٤ .

عالم الخلق بل لها استقلالها وانفصالها . ومن طبيعتها المستقلة - التي يتمثل استقلالها في كونها متحمضة للخيرية والطهر - اذا اتصلت بوجود في عالم الخلق ، لا تتصل الا بمن له قدسيته وصفائه . . .

« للملائكة ذوات حقيقية ، ولها ذوات بحسب القياس الى الناس : فأما ذواتها الحقيقية فأمرية ، وانما يلاقيها من القوى البشرية الروح القدسية » (١) .

« واتصال عالم الأمر بعالم الخلق ، أي اتصال الملك بالروح القدسية ، على نحو أنهما اذا تخاطبتا انجذب الحس الباطن والظاهر الى فوق ، فيتمثل لها (أي للروح القدسية) من الملك صورة بحسب ما تحتملها . فتتري ملكا على غير صورته ، وتسمع كلامه الذي هو الوحي . والوحي لوح من مراد الملك للروح الانسانية بلا واسطة ، وذلك هو الكلام الحقيقي » (٢) .

هل يمكن أن يعد الفارابي ، بما ذكره هنا في كتابه « فصوص الحكم » مما يتعلق بالصلة بين الله وما عداه أفلوطينيا سواء في ترتيب الموجودات عن الله حسب اختلافها ضيقا وسعة في الكثرة ، أم في درجات الوساطة بين الواحد وحدة مطلقة والعالم المتكثر كثرة مطلقة ؟

اذا كان يمكن بوضوح أن نجد شيئا بينه وبين أفلوطين في أن كلامهما يحرص على تصوير أن : الكثرة المطلقة لم تنشأ مباشرة عن الوحدة المطلقة ، فلا نجد يمثل هذا الوضوح وجه شبه بينهما في درجات الوساطة ، بل اذا وجدنا بينهما في هذه الناحية وجه شبه ما ففي كثير من التكلف .

فلو فرض أن موجودات عالم الربوبية ، وهي : الله ، القدرة ، العلم الثاني ، تساوي درجات الموجودات عند أفلوطين في عالم ما وراء الحس وهي : الواحد ، العقل ، النفس الكلية (أو القوة المدبرة) . . . فأية درجة من درجات الوساطة عند أفلوطين تقابل إذن « عالم الأمر » كله عند الفارابي - وهو عالم الملائكة ، الذي تكون مرتبته بعد موجودات عالم الربوبية ، وقبل عالم الخلق ؟

ربما يعد الفارابي ، بما ذكرناه له هنا ، أقرب شبيها بپيرقلس منه بأفلوطين . لأن ما ذكره الفارابي من موجودات قبل عالم الخلق كله ، وهي

(١) المصدر السابق : ص ١٦٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٦٢ - ١٦٣ .

موجودات عالم الربوبية وموجودات عالم الأمر ، يكون مراتب أربع في عالم ما بعد الطبيعة ، وهي : موجودات عالم الربوبية الثلاثة ، التي تتفاوت فيما بينها في معنى الوحدة والكثرة ، مضافا إليها عالم الأمر - وهو عالم الملائكة الذي تتساوى موجوداته جميعها في القيمة والمنزلة .

ويعترف لبرقلس من جانب آخر أربع مراتب في عالم ما بعد الطبيعة ، هي (١) :

الوحدة التي لا كثرة فيها بوجه .

الوحدة التي تنطوي على كثرة اعتبارية والتي هي مجاز بين الوحدة من كل وجه ، والكثرة غير المتناهية - وتسمى (هينادن) .

العقل :

النفس الكلية .

وعالم الملائكة عند الفارابي يصح أن يكون جملة مقابلا للنفس الكلية عند بزقلس . لأن هذه عنده كما عند بقية رجال الأفلاطونية الحديثة ، نقطة الاتصال بين عالم ما وراء الحس وعالم الحس ، بل تعتبر لديهم أكثر من نقطة اتصال ، تعتبر مظهر « وحدة الوجود » كله . ولذا يرونها - وإن كانت في طبيعتها من عالم ما وراء الحس - تمثل نصيبا من كلا العالمين (٢) ، فهي مجردة ، وغير مجردة : مجردة باعتبار أنها بطبيعتها من عالم وراء الحس ، وغير مجردة إذا هبطت عالم الحس . وكذا الشأن ، في شرح ما لها من خصائص النوعين . وللملائكة عند الفارابي « ذوات حقيقية ، ولها ذوات بحسب القياس إلى الناس ... » .

ولكن إذا كانت النفس تتصل بعالم الحس ، أو بعالم الخلق فاتصالها بكل إنسان فيه . أما الملائكة فاتصالها بعالم الحس ، عن طريق التقائهما بالأرواح القدسية فيه خاصة ، وهي أرواح الأنبياء والمرسل من البشر . وعلى هؤلاء الأنبياء والمرسل تعميم التدبير ، أو الارشاد في بقية الخلق . « ... وإنما يلاقيها من القوى البشرية المروح القدسية » .

(١) يراجع رأى برقلس في مراتب « الأصول » في الكتاب الأول من ١٦٢ .

(٢) يراجع هذا الموضوع في الكتاب الأول .

و « النبوة مختصة فى روحها بقوة قدسية تدعن لها غريزة عالم الخلق الأكبر (عامة الخلق) ، كما تدعن لروحك غريزة عالم الخلق الأصغر (الفرد من الانسان) ، فتأتى بمعجزات خارجة عن المجبلة والعادات ، ولا تصدأ مراتها ، ولا يمنعها شئ عن انتقاش ما فى اللوح المحفوظ من الكتاب الذى لا يبطل ، وذات الملائكة التى هى الرسل ، فتبلغ مما عند الله الى عامة الخلق » (١) .

و « الروح القدسية لا تشغلها جهة تحت عن جهة فوق ، ولا يسترق الحس الظاهر حسها الباطن . وقد يتعدى تأثيرها من بدنها الى العالم وما فيه . وتقبل المعقولات من الروح والملائكة ، بلا تعلم من الناس » (٢) .

وبهذا يفرق بين عمل النفس الكلية عند رجال الافلاطونية الحديثة ، وبين عمل الملائكة عند الفارابى . وبهذا أيضا يترك الفارابى مجالاً للنبوة والرسالة فى عمل العقل : فعلى رأيه لم يزل البشر فى حاجة من الوجهة العقلية بعد خلق الملائكة الى قائد يرشدهم ويدعوهم الى الهداية ، وهو النبى أو الرسول . ولكن على رأى أصحاب النفس الكلية ليست الجماعة الانسانية - بعد أن تتصل صورة تلك النفس بأجسام البشر - فى حاجة الى هاد ومرشد ، وراء ما فى صورة تلك النفس من مصدر للهداية والرشد ، وهو ما فيها من عقل وادراك .

فتوفيق الفارابى هنا بين الدين والفلسفة ، ليس فحسب فى تعبيره عن المعانى الفلسفية : كالعقل والنفس الكلية وما بعد الطبيعة وعالم الحس والمشاهدة ، ب : العالم الثانى والقدرة والملائكة وعالم الربوبية وعالم الخلق ، بل فى هذا الفراغ قبيل كل شئ الذى أوجده وشغله بالنبوة والرسالة ، فالنفس الكلية اذا كانت وحدها فى الفلسفة القديمة الصلة بين العالم الكامل والآخر الناقص ، فالملائكة - ويليهم الرسل والأنبياء من البشر - تلكم الصلة فى نظر الفارابى ، هم الرابطة فى نقل أثر الكامل الى الناقص .

وإذا قلنا ان الفارابى أو غيره من فلاسفة المسلمين وفق هنا أو فى مسألة أخرى بين الدين والفلسفة ، فليس معنى ذلك أنه جمع بين الدين والمنطق ، أو بين الدين والعقل ، أى شرح الدين بالمنطق أو العقل ، بل المقصود بالحكم على العمل العقلى للفارابى بالتوفيق : أنه قد حاول الملاءمة بين

(١) كتاب ، فصوص الحكم ، ص ١٤٦ . (٢) المصدر السابق ص ١٥٦ .

الدين وبين المنقول باسم الفلسفة واسم العقل الى المسلمين . وقد يكون هذا الذى نقل باسم الفلسفة والعقل ، لا يقف نفسه أمام اعتبار العقل فى زمن آخر .
تال للزمن الذى نشأ فيه .

وكما عبر الفارابى عن اختياره ، فى اتصال عالم الممكن بالواجب ، بما يدل على تسلسل الموجودات عن الأول الواحد من كل وجه ، دفعنا لوجود الكثرة غير المتناهية عن الوحدة المطلقة مباشرة ، على النحو الذى ذكرناه له فى كتاب « فصوص الحكم » ، فانه يعبر عن هذا الاتصال أيضا بعبارة أخرى فى كتاب « عيون المسائل » فى غاية الوضوح فى المعنى الذى يهدف اليه ، فيذكر (١) :

« ان اول المبدعات عنه ، شىء واحد بالعدد ، وهو العقل الأول .
وتحصل فى المبدع الأول (الذى هو هذا العقل الأول) : الكثرة بالعرض ،
لأنه ممكن الوجود بذاته وواجب الوجود بالأول ، ولأنه يعلم ذاته ويعلم الأول .
وليست الكثرة فيه من الأول « الواحد » لأن إمكان الوجود هو لذاته ، وله من الأول وجه من الوجود .

ويحصل من العقل الأول ، بأنه واجب الوجود وعالم بالأول : عقل .
آخر ، ولا تكون فيه كثرة الا بالوجه الذى ذكرناه .

ويحصل من ذلك العقل الأول ، بأنه ممكن الوجود وبأنه يعلم ذاته .
الفلك الأعلى بمادته وصورته التى هى النفس . والمراد بهذا أن هذين الشيئين يصيران سبب شيئين ، أعنى الفلك والنفس .

ويحصل من العقل الثانى : عقل آخر ، وفلك آخر ، تحت الفلك الأعلى .
وانما يحصل منه ذلك ، لأن الكثرة حاصلة فيه بالعرض . كما ذكرناه بديا فى العقل الأول . وعلى هذا . يحصل عقل وفلك من عقل .

ونحن لا نعلم كمية هذه العقول والأفلاك الا عن طريق الجملة .
أن تنتهى العقول الفعالة الى عقل فعال مجرد من المادة ، وهناك يتم عدد الأفلاك .

(١) صفحتى : ٦٨ ، ٦٩ .

وليس حصول هذه العقول ، بعضها عن بعض ، متسلسلا بلا نهاية :
«وهذه العقول مختلفة الأنواع ، كل واحد منها نوع على حدة . والعقل الأخير منها سبب وجود الأنفس الأرضية من وجه ، وسبب وجود الأركان الأربعة ، بواسطة الأفلاك ، من وجه آخر .» (١) .

(١) وإذا كان عالم العقول ، هو العالم الذى يتصور الفارابى وجوده أولا عن الله . بطريق الفيضان العقلى ، فالعالم الارضى يتصور وجوده على نحو . « أن العقل الأخير من العقول الفعالة سبب لوجود الأنفس الأرضية من وجه ، وسبب وجود الأركان الأربعة بواسطة الأفلاك من وجه آخر . . . »

والعالم الأرضى ، فى نظره « مركب من بسائط (ذرات) صائرة كرة واحدة » ، (ص ٧٢ من كتاب « عيون المسائل » ، وأن كل جسم فيه ، وهو المعروف بالجسم الطبيعى ، إذا انتهى الى مكانه الخاص ، لم يتحرك الا بالقسر ، فإذا فارق مكانه تحرك اليه بالطبع .

ويعتريه الكون والفساد ، فالكون يتجمع البسائط (الذرات) والفساد بتفرقها . والكون والفساد تغيير فى الحال والكيف ، بناء على تغيير فى الكم (كم الذرات) . ورحيقه المزاج هو تغير الكيفيات الأربعة عن حالها ، وانتقالها من ضد الى ضد ، وذلك هى الناشئة من القوى الأصلية (كتاب « عيون المسائل » ، ص ٧٢) . و « اختلاف الصور الأربعة (الماء والتراب والهواء والنار) ، وتغيرها من حال الى حال يصير سبب تغير المواد الأربعة ، ويصير سبب كون ما يتكون منها ، وفساد ما يفسد منها . (المصدر السابق ، ص ٧٠) » .

ونشأة الأركان الأربعة التى هى أصل العالم الأرضى بسبب حركات الافلاك وتباينها . ومز تحركها وممارسة بعضها بعض على الترتيب تحصل الأركان الأربعة . (المصدر السابق ، ص ٦٩) .

والفراغ غير موجود فى هذا العالم ، وليس للفراغ مكان بل مشغول بالذرات . (المصدر السابق ، ص ٧١) .

وكل كامن طبيعى ، وهو الكائن الفاسد فى حركته الميل المستقيم وكذلك حركته مكانيه أى انتقالية .

فالفارابى يرى أن العالم طبيعى مركب من بسائط أو ذرات ، وأن هذه الذرات لا تدع فراغا فى هذا الوجود ، وأن الكون هو تجمع للذرات ، والفساد هو تفرق لها . وأساسى التجمع والتفرقة الحركة الطبيعية والقسرية بسبب التصادم والتماس . والكون والفساد حال وكيف فقط ، استلزمه تغير فى كم البسائط (الذرات) . وبالعكس : التغير فى الحال والكيف بسبب تغيير فى الكم .

وإرجع الخصائص التى توجد فى فلسفة الفارابى ، سواء تلك التى تتعلق بعالم الأفلاك ، أو هذه التى تتعلق بعالم العناصر والأركان ، الى عدة مصادر :

أولا : القول بأن للأفلاك نفوسا اثر من آثار العقائد الشعبية الأولى ، التى كانت . تتصور . سى كل شئ نفسا وقوة . ويوجد هذا الاثر بوضوح فى فلسفة ديمقريط الطبيعية ،

وكل واحد من العقول عالم بنظام الخير ، الذى يجب أن يظهر منه ،
فبتلك الحال يصير سببا لوجود ذلك الخير ، الذى يجب أن يظهر منه ،

لأنه يفرض فى الذرة قوة ذاتية ، معدة للحركة - إذا تحركت ، وقد تحركت بطريق التصادم ،
أى تصادم الذرات بعضها مع بعض .

ثانيا : القول بالعناصر الخمسة (التى بينها عنصر الاثير ، الذى تتكون منه الافلاك)
رأى المدرسة انيشاغورية ، التى أضاعت الى أركان أمبيدوكل (الماء ، والتراب ، والهواء ،
والنار) عنصر الاثير ، تحت تأثيرها بنظام الكواكب وجمالها ، أو تحت تأثيرها بالعقيدة
الشعبية فى أفضلية العالم السماوى عن العالم الأرضى ، الأمر الذى فرض عليها أن تتصور
مغايرة فى الاصل الذى تكونت عنه ، لذلك الاصل الذى تكون منه العالم الأرضى .

ثالثا : القول بأبديية العالم لازم من لوازم فلسفة ديمقريط وانكساغوراس الطبيعية ،
كالقول بدمه . فديمقريط لم يحاول شرح نشأة الحقيقة الظاهرة من العالم ، لأنه فرض قدم
المادة (الذرة) ، ولكنه بدلا من ذلك شرح هذه الحقيقة المظيرة نفسا . ولذلك جعل مهمة
الفكر فى البحث عنا ، بواسطة الاسراك الحسى . وانكساغوراس ادعى وجود العناصر منذ
القدم ، ولكنها فقط كانت غير متحركة ، وعلى غير نظام (مشوشة) ، ثم ان الكون والفساد
مستمران فى نظر ديمقريط ، وكذلك حركة العناصر مستمرة فى نظر انكساغوراس .

رابعا : مرجع التفرقة بين عالم الافلاك وعالم الأرض الى ما يلى :

فى وصف حركة الافلاك بالحركة العاقلة على ما أرجح - يرجع الى أرسطو ، تحت تأثيره
بالقول بنظام حركتها وكمالها . وقد جعل النظام والكمال من مظاهر العقل ، فى ترتيبه
للعالم . وانكساغوراس من قبل وصف حركة الافلاك بأنها لغاية عاقلة ، أى أنها ليست
لصدفة يحتمل فيها التخبط ، والذى حمله على ذلك اعجابه بحركتها وبجمالها ، فلم يستطع
أن يقول مثلا بصدقها . ولم يرد به « غاية عاقلة » فى وصفه لحركات الافلاك منقعة تعود
على الانسان . وكانت حركة الكواكب جميلة ، لأنها دائرة ومنظمة وانتظام حركتها - فى
نظره - لأنها أول الأشياء التى تتخلت فيها « المادة العاقلة » فحركتها . ولذا - هكذا يرى
انكساغوراس - كلما بعدت الأشياء الأخرى ، غير الفلكية من الافلاك ، كلما قل النظام
وكثر التخبط .

ومرجع وصف حركة الأجسام الطبيعية ، أو العناصر بأنها حركة آلية ميكانيكية الى :
انكساغوراس ، وأمبيدوكل ، Leukippos ، وديمقريط فانكساغوراس وأمبيدوكل ،
يرى كل منهما أن حركة ما عدا الافلاك الآلية ، و Leukippos وديمقريط ، يريان أن حركة
العالم كله حركة آلية ميكانيكية . والمحرك أول هو دفع الذرات بعضها لبعض ،
وتصاوما بعضها ضد بعض : فالخفيف منه يذهب من اتركز نحو الحافة ، والثقيل ينحرك
من الحافة نحو المركز فتتكون أشياء وتفرق أشياء - كذلك بناء على هذا الدفع والتصادم .
وهكذا : العالم مستمر فى الحركة ، وفى الكون والفساد .

خامسا : القول بـ يجب العالم من بسائط ... الخ ، يرجع الى رأى ديمقريط فديمقريط
يرى أن الذرة أصل العالم ، وأن كل تغيير فى النسبة والحال مرجعه الى تغيير فى كم

فاذا كان الفارابى ، فى تعبيره هناك فى كتاب « فصوص الحكم » قد جعل فى تصويره الصلة بين الله وعالم الخلق ، مرتبة من الوجود هى مرتبة عالم الأمر ، وتمثل :

الانتقال من الوحدة المطلقة الى الكثرة الحقيقية المطلقة .

كما تحمل اثر الواحد الى هذه الكثرة .

فتعبيره هنا فى كتاب « عيون المسائل » حدد هذه المرتبة الوسطى بالعقول ، بدل عالم الأمر أو الملائكة . وفوق ذلك كان هذا التعبير أوضح فى وصف الغرضين المذكورين ، من تعبيره السابق هناك ، وبالأخص فى شرح الانتقال من الوحدة الحقيقية المطلقة الى الكثرة الحقيقية المطلقة .

، =

الذرات وكل تغير فى الكم يسبب تغيرا فى الحال والظاهر . فالتشكل المكانى (الجسمى) ، والحركة مرجعها الى شىء بسيط هو الذرة . فالمكانية (الجسمية من : طول ، عرض ، وعمق) تجمع من الذرات والحركة انتقال للذرة . والعالم كله قائم على المكان (الجسم) والحركة ، ووجوده مرتبط بالمكانية (الطول ، العرض ، العمق) وبالزمان (الباشء عن حركة الذرة) . وهذا الوجود اذن حقيقته وتصوره كذلك ، مرتبطان بالمكان وبالزمان . وأصل هذين الذرة . فالذرة تبعا لذلك أصل للحقيقة وللادراك .

وديمقريط يشرح أيضا النفس فى خواصها ، وقيمتها ، من الذرة من تشكيلها وحركتها أى من المكان والزمان . (وعلى كيفية مزج الذرات ، من خفيف وثقيل ، يكون تصرف الانسان ، ويكون سلوكه وتكون منايرة انسان لآخر فيها فالانسجام فى التصرف ، والشذوذ أو الاضطراب فيه مرجعه اذن الى كيفية المزاج) .

والمادة اذن فى تشكيلها وانتقالها ، هى اشيء الواقعى الذى تشرح منه الحياة العقلية الانسانية أيضا . ولكون ديمقريط يشرح الحياة العقلية من المادة . عرف مذهبه بالمذهب المادى . (والذرة عنده فى ذاتها امر معنوى يتحرك فى الفراغ ، ولا يدرك بالاحساس ، ومع ذلك ترى فى صور متعددة فى الخارج) .

(اعبدنا فى وصف المدارس الطبيعية - غريقية هنا على ما ذكره فندلبند فى كتابه « تاريخ الفلسفة » تحت عنوان :

(Kosmologische Periode bei den Griechen) .

وإذا حازت فلسفة الفارابى الطبيعية هذه فصا مضى لدى بعض المسلمين قبولا ، وتأثر بها كثير من غير الفلاسفة من شراح كتاب الله أو سنة رسوله كالمرحوم الشيخ المراغى فى العصر الحديث فلم يبق لها الآن ، بعد الوضع الحالى لعلم الطبيعة الا أثر قليل . وهو الأثر الديمقراطى ، بعد أن عدل وصقل وهذب ، وقد تبين ، بعد البحوث الطبيعية الحديثة أن أكثر ما قامت عليه من أسس ، كان فروضا وملاحظات سطحية وقتية ، أو يرجع الى بعض العقائد القصصية الشعبية .

فالذى نشأ عن الواحد المطلق من كل وجه كما تصور الفارابى هنا واحد بالذات ، ولكنه متكرر بالاعتبار فحسب . فالواحد بالذات وجد عنه واحد بالذات كذلك ، وان حصلت فى هذا الأخير كثرة ، فهى أولا بالاعتبار ، وثانيا بعيدة عن الوحدة المطلقة .

وكما كان هذا التعبير الثانى فى كتاب « عيون المسائل » اوضح فى الغرض الذى يرمى اليه الفارابى من الوساطة بين الموجد الأول والموجدات الأخرى الكثيرة كثرة غير متناهية ، فانه اوضح كذلك فى تصوير التدرج فى الوجود وكيفية نشأة الموجودات عن « الأول » :

– فسبب وجود العقل الأول الواحد بالذات ، الكثير بالاعتبار عن الله الواحد المطلق ، علم هذا الواحد المطلق بنفسه .

– وسبب وجود العقل الثانى عن العقل الأول ، توجه هذا بتفكيره نحو ما فوقه من موجود أعلى ، وهو الله الواحد المطلق .

– وسبب وجود العقل الثالث عن العقل الثانى ، توجه هذا بتفكيره وتأمله نحو ما فوقه من موجود أعلى منه ، وهو العقل الثانى .

– وهكذا . . . نشأ كل عقل تال عن آخر سابق عليه ، بسبب توجه هذا السابق عليه بتفكيره نحو ما فوقه من موجود (عقلى) أسمى منه . . . حتى يصل الأمر الى آخر هذه العقول ، وهو العقل المتصل مباشرة بعالم الخلق .

أما سبب الكثرة الاعتبارية : فى العقل الأول الواحد بالذات ، فيرجع الى اعتبار وجوده مرة ، والى اعتبار علمه مرة أخرى . . .

فوجوده يلاحظ فيه أمران :

– أنه كان ممكن الذات قبل وجوبه .

– وأنه أصبح واجب الوجود ، بعد وقوعه بفعل الواحد المطلق .

وعلمه يلاحظ فيه أمران كذلك :

– أنه بعد وقوعه ووجوبه ، أصبح يتجه بتفكيره مرة الى موجوده

وموجبه ، وهو الواحد المطلق . . .

– ومرة أخرى يتجه به الى نفسه .

وهذه الكثرة الاعتبارية في العقل الأول ، كانت سبباً في الكثرة الحقيقية في الوجود بعده ، فالجانب الأشرف من هذه الكثرة فيه كان سبباً في إيجاد الأشرف فيما بعده ، والأقل مرتبة فيها كان سبباً في إيجاد الأقل مرتبة بعده :

فعلم العقل الأول بالواحد المطلق ، لأنه أشرف من علمه بنفسه ، كان سبباً في إيجاد العقل الثاني بعده ، بينما علمه بنفسه كان سبباً في إيجاد « نفس » الفلك الأعلى ، وهو ما يسمى بفلك المحيط ، أو كان سبباً في إيجاد « صورته » وتوهمه (العقل الأول) أو تخيله Imagination كان سبباً في إيجاد مادة هذا الفلك الأعلى .

وعلى هذا النحو ، تحققت الكثرة بعد العقل الأول ، الذي هو واحد بالذات ومتكثر بالاعتبار فقط ، وأصبحت توجد الكثرة بعده وجوداً حقيقياً ، بسبب ما فيه من كثرة اعتبارية ، وهذه الكثرة الحقيقية هي الآن :

العقل الثاني

والفلك الأول •• بصورته وهي نفسه •

ومادته ، وهي جرمه •

وعن هذا العقل الثاني يوجد - بالكيفية نفسها - عقل ثالث ، وفلك ثان •• وهلم جرا • فإذا كان عدد العقول التي وجدت خمسة وهكذا • لأن تصور مساواة عدد الأفلاك لعدد العقول يؤدي إلى تصور مثلاً ، فعدد الأفلاك أربعة فقط • وإذا كانت عشرة ، فعددتها تسعة •• أن الواحد المطلق وهو الله تعالى ، كما نشأ عنه عقل ، نشأ فلك أيضاً • وتصور هذا يؤدي بالتالي إلى تصور أن الكثرة متصلة بذاته تعالى مباشرة ، وأن فيه جبهتين : أحدهما أشرف من الأخرى ، لأن العقل أشرف من الفلك • وتصور ذلك يناقض مبدأ الوحدة من كل وجه ، ومبدأ الكمال المطلق ، الممثلين في الموجد الأول ، وهو الله جل جلاله •

وإذا كان الفارابي في تعبيره هناك في كتاب « فصوص الحكم » موقفاً بين الدين والفلسفة - كما رأينا ، فهو في تعبيره هنا في كتاب « عيون المسائل الفلسفية والأجوبية عنها ، يحكى فكرة فلسفية ، ان كانت لها صلة بدين ما ، فليست لها صلة بالاسلام على الأقل •

والدكتور جبور عبد النور (١) يرى أن الفارابي ، فى فكرة العقول هذه ، التى تمثل الوساطة بين الله والعالم ، التى تجعل فى النهاية للأفلاك والكواكب أثرا فى الأحداث الطبيعية - ومنها الانسان - متأثرا بالفكر الحرانى الوثنى، القائم على اسناد التأثير فى العالم الأرضى للكواكب المختلفة وما يتصل بها ، أو ما يسكنها من عقول ونفوس ، مثل : زحل ، والمشتري ، والمريخ ، والشمس ، والزهرة ، وعطارد ، والقمر .

ونص عبارته فى ذلك (٢) :

« ٠٠٠ والمواقع الآخر الذى يجب أن نقرره ، هو أن الفارابي ، عندما يعرض لنظرية الفيض فيتجاوز الأسس التى وضعها أفلوطين ، ويذهب فى سلسلة الروحانيات ، أو العقول المفارقة كما يسميها . مذهباً لا نتبين له شبيها عند الاسكندرانيين ، عندما نرى هذا الاختلاف نجد ما يوضحه فى مذهب الحرانيين :

فأفلوطين يقول مثلاً فى تاسوعاته : ان أول مخلوق يحدث عن العلة الأولى بطريقة الفيض يشابه الخالق (وهو صانع العالم) مشابهة كبيرة فى كماله وصفاته ، ويسمى العقل ، وهو بدوره يوجد الروح الكلية . ثم ينتقل أفلوطين من الروح الكلية الى المادة والصورة ، والكائنات الحسية التى تتألف منها .

أما الفارابي : فيقول بانثاق للعقل الأول من العلة الأولى . وينبثق من الأول عقل ثان يدير شئون الأفلاك اثابته ، ومن الثالث عقل رابع يدير شئون كرة زحل ، ثم العقل الخامس للمشتري . والسادس للمريخ ، والسابع للشمس ، والثامن للزهرة ، والتاسع لعطارد ، والعاشر للقمر .

ومرد التباين بين أفلوطين والفارابي الى الأثر الإصبايى ، كما يتجلى لنا : فان الثانى لم يأخذ عن الأول ، كما يقول كل الذين بحثوا فى مذهب الفارابي ، ودرسوا مؤلفاته ، وإنما أخذ عن الحرانيين ، وأتبع خطتهم فى تحصيل الفيض وهذه العقول المقارقة أو الملائكة ، أو الروحانيات ، كما

(١) أستاذ الفلسفة بالكلية العلمانية ببيروت .

(٢) فى مقال له ص ٦٥ فى الجزء السابع من الستة الأولى لمجلة « الكتاب » ، عدد شهر مايو سنة ١٩٤٦ ، التى تصدر عن دار المعارف بعمير .

يسمى الحرائيون ، تمتاز بالصفات نفسها عند الفريقين : هي جواهر ليس لها مادة ولا هيولى ، وهى التى تتصرف بشئون العالم الأرضى ، فتهب الرياح بتحريكها ، وتنشأ السحب بتأثيرها ، ويحدث المعدن والنبات والحيوان والانسان بفعلها . وهى مكلفة فى المذهبين - الفارابى والحرانى - بالهياكل العلوية ، أو الكواكب السيارة التى تقوم لديها مقام البدن للروح الانسانية ، ونسبة بعضها الى البعض الآخر . وهنا يكون الحدوث الطبيعى ؛ فاذا به واحد عندهما أيضا .

ويحكم على الفارابى ، من أجل موافقة ما يقوله فى العقول للمذهب الصابئى فى الكواكب - تلك الموافقة التى ترجع فى نظره الى اقامته بحران مقر الصابئة واتصاله ببوحنا بن جيلان فيها - بأنه « لم يكن مسلما الا فى ظاهره ، وانما كان وثنى الاصل والنشأة ، رغم أنه هادن الدين طول حياته . ولم يضطهده العامة ، أو أصحاب السلطان ، (١) » .

حقا ان هذا الذى ينسب للفارابى هنا ، يخالف ما هو معروف لأفلوطين فى الوساطة ، وحقا ان نسبة التأثير فى أحداث الكون الى مصادر متعددة ، مظهر واضح من مظاهر الوثنية ، لا يقل عن مظهر تأليه هذه المصادر نفسها .

وحقا ان المذهب الصابئى كان مذهباً وثنياً ، لأنه قائم على عبادة الكواكب بعد تأليهها ، واسناد التأثير اليها فى وقوع الأحداث الطبيعية . وقد كان الاغريق أيضا مع ذلك وثنيين : يعبدون الهة متعددة من كواكب وغيرها ، ويسندون اليها التأثير فى حياة الانسان ، وبيئته الأرضية على العموم .

ومن المعروف مع ذلك ، أن الفلسفة الاغريقية تأثرت بالوثنية الاغريقية . ومما تأثرت به منها ، اسناد التأثير فى الكون الى مصادر مختلفة أطلقت عليها اسم العقول ، بدل عنوان الآلهة ، وهذا مما يفرق بينها وبين الديانة الشعبية (٢) .

ومن المعروف أيضا أن بطليموس (Ptolemaens) فى القرن الثانى بعد الميلاد فى الاسكندرية ، أثبت بالمرصد تسعة أفلاك ، أبعدها الفلك المحيط ، وأقربها فلك القمر من الكواكب السيارة .

(٢) راجع الكتاب الاول ص ١٢١ .

(١) المصدر السابق ص ٦٤ .

ومن المعروف كذلك أن الأفلاطونية الحديثة ، كان من أهم أهدافها خلط المذهب الأفلاطوني بالديانة الشعبية ، وأبرز رجالها فى ذلك «برقلس» (١) .
بعد هذا ، لم لا يكون الفارابى صابىء المذهب ، على سبيل المقطع ، فى قوله بعقول الأفلاك ؟

ولم لا يكون متأثرا أولا بالفلسفة الاغريقية ، التى جعلت من آلهة الاغريق عقولا ، كما جعل أرسطو من اله القمر عقلا فعلا ، له التأثير فى عقل الانسان؟
لم لا يكون متأثرا أيضا ، فى عدد العقول بما اثبتته بطليموس للأفلاك عن طريق الرصد ؟

نعم قد يكون الحرانيون المتفلسون ، عندما اطلعوا على الفلسفة الاغريقية – بعد عمل رجال العصر الهليني الرومانى فيها ، ومعظمهم رجال وثن (٢) – أعجبته منها فكرة « عقول الأفلاك » ، لأنها توافق مذهبهم الدينى مع صبغتها الفلسفية فتدارسوها وحرصوا عليها ، وعنهم أخذها الفارابى ، ولكن هذا لا يعنى أنها صابئية الأصل وأن الحرانين هم الأصليون فيها لأنهم عبدة الكواكب ، وأن الفارابى تبعها لذلك صابئى المأخذ .

على أن هذا الذى ينقل عن الفارابى ، كما يوجد فى كتابه « عيون المسائل » ، وكما يذكره الدكتور جبور بأمانة ، قد لا يعد وثنية ، لأن الوثنية اسناد الفعل فى الكون الى آلهة مختلفة ، لكل اله منها تأثير خاص ، ومنطقة معينة لهذا التأثير . والذى يلاحظ فى فكرة العقول أنها معبر فقط لأثر الواحد المطلق الى هذا العالم ، والقول بها ليس ناشئا عن اعتراف بتأثير خاص لكل منها صادر عن ذاته ، بل الدافع الأيل الى قبولها قيام صعوبة ذهنية لدى بعض المتفلسفين فى تصور : أن الواحد من كل وجه تنشأ عنه مباشرة مطلقة لا نهاية لها (٣) .

ان منطلق الدكتور جبور ، ريمد يوصله الى الحكم على « فكرة الملائكة » بأنها أيضا وثنية ، لأن هناك أوجه عديدة للمشابهة بين الملائكة والعقول : عددهم كثير كعدد العقول ، وهم من عالم آخر غير هذا العالم ، وهم كما

(١) راجع الكتاب الأول من ١٦١ .

(٢) هم غير رجال مدرسة الاسكندرية المسيحية ، مثل يحيى النحرى .

(٣) كما تقدم فى هذا الكتاب من ١٩١ .

يرى الفارابى حلقة الاتصال بين عالم الربوبية وعالم الخلق ، فى نقل اثر الأول الى الثانى الذى هو وظيفة العقول ، وهم مكلفون من الله بالحفظ ، والرقابة والوحى ، وغير ذلك من الأعمال فى هذا العالم ، على نحو ما أودع فى طبيعة العقول من قوة منحت لها من الواحد الأول لتدبير هذا العالم !

ان « فكرة العقول » كـ « فكرة الملائكة » لا تؤدى الى اعتقاد شركة فى التأثير فى العالم ، ولا تقوم على أساس الشرك فى نسبة التأثير فيه الى مصادر متعددة ، ان مرد الأمر كله مع الايمان بها الى الله وحده . وعقيدة الوثنية اعتقاد ما يؤدى الى الشرك . وعبادة غير الله من قوى كونية مع الله أو دونه ، وقل ألا يكون الله معبودا فى الديانة الوثنية .

و « نكرة العقول » قد لا يستريح اليها فى ظاهرها الدين الموحد . ولكنها فى حقيقة الأمر ، كما يصورها الفارابى ، تنتهى باسناد التأثير : من خلق ، وقضاء ، وقدر ، وغير ذلك من أنواع التأثير . الى الله الواحد وحدة مطلقة . لأن الله الواحد هو الذى أوجد العقل الأول وهياه لأن يوجد غيره . وهذا العقل ، من طريق القوة التى منحها الله اياه ، أوجد العقل الثانى ، وهياه بتلك القوة ، أن يوجد غيره . وهكذا . فالمرجد الأول لكل موجود سواه ، هو الله تعالى ، واليه ، وعنده ، ينتهى مصير كل موجود غيره .

رأى الفارابى فى المعرفة :

والآن عرفنا رأى الفارابى فى « الوجود » وانه ثنائى المذهب فيه ، وعرفنا رأيه أيضا فى صلة أحد طرفيه بالآخر ، وانه يقول بـ « الوساطة » شرحا لهذه الصلة بينهما ، بقى أن نعرف وسيلة ادراك الوجود عنده : أهى بالفعل وحده ؟ أم بالحواس وحدها ؟ أو بهما معا ؟

والوسيلة لتوضيح رأيه فى ذلك أحد امرين : اما أن نعمد الى أرسطو فى بحث الوجود وادراكه ، أو نرجع الى كتب الفارابى نفسه على ألا نحاول الربط بين نظراته المختلفة فيها . فاذا أردنا أن نقف على رأى موحد للفارابى فى « معرفة » الوجود وادراكه ، لم يكن لنا من سبيل كى نفهمه ، سوى تتبع خطوات بحث الوجود عند أرسطو . واذا لم نهدف الى هذه الوحدة فى البحث ، كان علينا كى نفهمه أيضا ، أن نذكر ما له من رأى ، مكتفين بنسبته الى الكتاب الذى أخذ عنه . وما قد يبدو حينئذ من مفارقة فيما ينسب اليه جله ، مرجعه الى اختلاف طابع كتبه ، دون تطور بحث الوجود نفسه .

اذ الأمر عند الفارابي ليس على نحو ما عرف لأرسطو : ان وجد لهذا رأى
يغايير رأيا آخر عنده فى الموضوع الواحد ، ترد المغايرة حينئذ الى تطور
التفكير ، دون اختلاف طابع الكتاب .

والأمر الذى يدعوننا الى ترديد الطريق بين الوصيلتين السابقتين ، فى
توضيح رأى الفارابى فى معرفة الوجود ، هو اختلافه فيما يراه بشأنها .

اذ أننا نجده فى موضع (فى كتاب المسائل الفلسفية والأجوبة) فصل
بحث معرفة الوجود عن بحث ما بعد الطبيعة .

وفى موضع آخر (فى كتاب فصوص الحكم) نجده ربط بينهما . فأرسطو
- كما عرفنا من قبل (١) - عندما تناول بحث الوجود فى دائرة المنطق وحدها ،
أو فى الدائرة الانسانية والطبيعية . . كان ينظر الى الوجود على أنه ماهية
أو مفهوم مرة ، وهوية أو مشخص مرة أخرى . ولأن وجود الماهية عنده
ذهنى فحسب كان ادراكها عن طريق العقل وحده ، ولأن وجود الهوية مقرر
فى الخارج كان ادراكها عن طريق الحواس . وليس تحقق الماهية ووجودها
فى الخارج ضمن الهوية ، بمدعاة الى أن تكون الحواس طريق ادراكها ، لأن
هذه لا تدركها بحال خالصة عن شوائب التشخيص والتحديد ، أو من شوائب
المادة . ولكن العقل وحده هو الذى يستخلصها من ذلك ، أو يفتقرعها منه .
وهكذا الواقع (أو الطبيعة) هو الذى يملى على الانسان الطريق لمعرفة
اياها ، اما بالعقل أو بالحواس .

والفارابى فى كتابه « المسائل الفلسفية والأجوبة عنها » يجارى أرسطو
فى ذلك ، فلا يتعدى ببحث « معرفة » الوجود وادراكه حدود الطبيعة الى
ما بعد الطبيعة ، ولا يعلق ادراك الانسان للواقع ومعرفة اياه بأمر مغيب
عنه . فالوجود يدرك عنده - حين نكر فى كتابه هذا - بطريق العقل وطريق
الحواس ، تبعا لاختلاف طرفيه (الوجود) . فالطرف صاحب الوجود الذهنى
منهما - وهو الماهية أو المفهوم ، وسيلة معرفته العقل وحده عن طريق
استخلاصه وانتزاعه من الطرف الآخر صاحب الوجود الخارجى ، وهو
الهويات ، ومع كون الماهية تعرف وتدرک عن طريق انتزاع العقل لها من
الهويات ، فليست هى مسارية للهوية ولا عينها بل مغايرة لها ، كما لم يكن
وجودها ضمنها بداع الى اتحادهما .

(١) صفحة ٢٨٠ من هذا الكتاب .

سئل الفارابى عن التصور بالعقل : كيف يكون ؟ وعلى أى وجه ؟ وهل هو أن يتصور بالعقل الشيء الخارجى على ما هو عليه ؟ فقال :

« التصور بالعقل أن يحس الانسان شيئا من الأمور التى هى خارجة عن النفس ، ويعمل العقل فى صورة ذلك الشيء ، ويتصوره فى نفسه ، على أن الذى هو من خارج ليس هو بالحقيقة مطابقا لما يتصوره الانسان فى نفسه ، إذ العقل أطف الأشياء ، فما يتصوره فيه ، هو اذن أطف الصور » (١) .

وسئل عن (كيفية) حصول الصورة فى العقل ؟ فقال :

« ٠٠٠ وأما حصول الصورة فى العقل ، فهو أن تحصل صورة الشيء فى مفردة : غير ملابسة للمادة ، ولا بتلك الحالات التى هى عليها من خارج ، لكن بغير تلك الحالات . ومفردة غير مركبة ، ولا مع موضوع ، ومجردة عن جميع ما هى ملابسة له .

وبالجملة فان الأشياء المحسوسة هى غير المعلومة ، والمحسوسات هى أمثلة للمعلومات . ومن المعلوم أن المثال غير الممثل : فان الخط البسيط المعقول الذى يتوهم طرفا للجسم ، غير موجود مفردا من خارج ، لكن ذلك شيء يعقله العقل . وقد يظن أن العقل تحصل فيه صورة الأشياء عند مباشرة الحس للمحسوسات بلا توسط ، وليس الأمر كذلك . بل بينهما وسائط : وهو أن الحس يباشر المحسوسات فيحصل صورها فيه ، ويؤديها الى الحس المشترك حتى تحصل فيه ، فيؤدى الحس المشترك تلك الى التخيل ، والتخيل الى قوة التمييز ، ليعمل التمييز فيها تهنديا وتنقيحا ، ويؤديها منقحة الى العقل ، فيحصلها العقل عناية » (٢) .

فالفارابى واضح كل الوضوح هنا فى أن صور الأشياء أو الماهيات تحصل للانسان عن طريق العقل وحده ، وذلك بانتزاعها من الأشياء نفسها . وواضح كذلك فى حكمه بمغايرة صورة الشيء أو الماهية للهوية ، رغم أن معرفة أحدهما متوقفة على الآخر .

أما الحواس فلا تصل الى مرتبة العقل فى ادراك صور الأشياء أو الماهيات . لأن ما تدركه هى الهويات أو الأشخاص ، أو هو الماهيات غير

(١) صفحة ١٠٥ .

(٢) صفحة ١٠٦ : المصدر السابق .

خالصة ، بل مع ضميمية زوائد أخرى إليها . وهى بهذه الزوائد لا تكون صور الأشياء ، أو مهايا لها . يقول الفارابى :

« والحس الظاهر لا يدرك صرف المعنى ، بل يدرك خلطا ، ولا تثبتته بعد زوال المحسوس ، فان الحس لا يدرك زيدا من حيث هو صرف انسان ، بل أدرك انسانا له زيادة أحوال ، من : كم ، وكيف ، وأين ، ووضع ، وغير ذلك . ولو كانت تلك الأحوال داخلة فى حقيقة الانسان لشارك فيها الناس كلهم . والحس مع ذلك ، ينسلخ عن هذه الصورة اذا فارق المحسوس ، ولا يدرك الصورة الا فى المادة والا مع علائق المادة » (١) .

والوجود كله ذهنيا أو خارجيا ، يستقل الانسان بمعرفته وادراكه : فهو يدرك بحواسه صفحته الظاهرة ، ويعقله ما تضمنته هذه من معان عامة . والانسان تبعا لذلك يدرك الطبيعة ، لأنه جزء منها ، والطبيعة تقدم نفسها له لأنه فيها .

وإذا كان أحد الطرفين ، من عقل أو حواس يفضل الآخر فمرجع هذه الأفضلية الى الموضوع الذى تعلق به أحدهما ، أكثر من رجوعه الى ذات العقل وذات الحواس . وقد سبق (٢) أن رأينا أن النظرة الى المعانى أو الماهيات ، أسمى من النظرة الى الأشياء المحسوسة أو الهويات . فطريق العقل اذن ، أفضل من طريق الحواس ، لأن موضوعه أشرف من موضوعها .

ومكذا ، تتبع قيمة المعرفة قيمة الوجود . وليس ذلك لأن طريق العقل مثلا ، اضمن من الحواس فى الوصول الى اليقين . وقيمة « الوجود » فى الفلسفة الاغريقية الانسانية أو المنطقية حددت : اما كنتيجة للصراع بين السوفسطائية من جهة ، والمدارس الثلاثة التى هى مدارس : سقراط وأفلاطون وأرسطو التى قاومت السوفسطائية على التوالي من جهة أخرى . وقد كانت نتيجة هذا الصراع منح « العام » اعتبارا أوسع من اعتبار « الخاص » وأما كأثر للعقيدة الدينية التى تأثر بها أفلاطون فى نظرتة الى « مثله » ، ان كان يعتبرها آلهة مقدسة . و « المثل » أمور عامة ، قد تأثر بها أرسطو فى « صورته » .

(١) صفحة ١٥٢ : كتاب « نصوص الحكم » .

(٢) صفحة ٢٣٦ من هذا الكتاب (الجانب الالهى من التفكير الاسلامى) .

الى الآن لم يدخل فى بحث الوجود ويبحث معرفته بالتالى اعتبار الواجب الذى لم يسبق بإمكانه أى الاله ، لأن بحث هذين الموضوعين ، وهما الوجود وادراكه كان فى دائرة المنطق وحده ، أو فى دائرة الطبيعة دون ما بعدها .

فلما أدخل الاله فى بحث الوجود - واختلطت الطبيعة بما بعدها ، واتصل الانسان بالاله فى موضوع بحث الوجود ، ووفق بين ما للدين فى وجود الاله ، وبين ما للفلسفة المنطقية أو الطبيعية فى الوجود عن طريق الفارابى ، أو عن طريق آخر قبله . وذهب (١) الطرف الأول من ثنائية الوجود فى الفلسفة ، وهو الماهيات أو المثل ، فى الطرف الأول من ثنائية الدين ، وهو الله - سلب الانسان حق الاستقلال فى المعرفة ، وأصبح الانسان تبعا لذلك يعرف الوجود الأسمى عن طريق الفيض من الله

فمعرفة الانسان - الآن - للماهيات أو المثل عن طريق انتزاع العقل الانسانى لها من الأشياء الخارجية ، بل بوساطة الفيض الالهى ، لأن وجود الأمور العامة وهى الماهيات والمثل بعد التوفيق بين الدين والفلسفة . . . أصبح أولا وبالذات فى علم الله ، أصبح وجودها فيما بعد الطبيعة وقد كان قبل ذلك فى الطبيعة . فوقوف الانسان عليها الآن أذن ليس عن طريق انسانى من عقل وحس ، بل عن طريق صلته بالله .

أما قبل أن تتصل الضبيعة فى ما بعد الطبيعة فى بحث الوجود ، فالانسان كان فى نظر الطبيعة أسمى كائن فيها ، فهو يدركها كلها من ذاته وبذاته لأنه يشرف عليها . ولكن بعد أن اتصلت الطبيعة بما بعدها ، أصبح الله - لا الانسان - وحده ، فى نظر الدين ونظر الفلاسفة أيضا (٢) ، أسمى موجود فى الكون كله (وهو الطبيعة وما بعدها) . وبالتالي أصبح علم الله المقر الأول للنوع الأفضل من نوعى المعرفة ، وهو معرفة الماهيات أو الكليات ، وأصبح غير الله من الكائنات - وفى مقدمتها الانسان - لا يصل إليها الا بفضل معبوده ووجوده .

(١) صفحة ٢١٢ من هذا الكتاب .

(٢) اذ الفلسفة حتى فى العصر الاغريقى لم تتخلص من سيطرة العقيدة ، رغم ما كان يدعى هناك من حرية ، ومن عدم خضوع فى البحث لغير سلطان العقل .

وفى القرون التى بعد هذا العصر - وبالأخص فى القرون الوسطى - زادت سيطرة الدين فى التفكير ، الى حد أن كان وجود الفلسفة وممارسة الفلاسفة مهونا - ببقاء الصنعة العتبية فى خدمة العقيدة فحسب .

ويبقى للإنسان في معرفة الوجود - بعد التوفيق - أن يدرك هذه الأشياء المنثورة فيه عن طريق حواسه الخاصة به . ولكن مع ذلك لا تتضح له هذه الأشياء وضوحا تاما الا في ضوء معرفته للأمور العامة التي تقاض عليه من الله وتقدف في عقله بمنة منه وفضل .

وليس كل انسان تقاض عليه معرفة الأمور العامة ، بل ذلك للعقريين فحسب ، وهم هؤلاء الذين يتجنبون الشهوات ما ظهر منها وما بطن . وقد تحول في النهاية ما تخيله الانسان استطاعة له في ادراك الوجود ومعرفته - يوم أن كان يصول وحده في الوجود - تحول الآن الى تبعية مطلقة في اللحظة التي فيها بموجود اكمل منه هو الله تعالى .

وكتاب « فصوص الحكم » للفارابي يصور هذا الرأى ، وهو ارتباط الانسان في معرفة الوجود بفضل صاحب الوجود الأشرف واكمل الموجودات كلها ، فقد بص فيه على أن .

« الروح الانسانية » من بين أرواح الكائنات الأخرى ، هي التي تتمكن من تصور المعنى بحده ، منفيا عنه اللواحق القريبة ، مأخوذا من حيث يشترك فيه الكثير ، وذلك بـ « قوة » لها تسمى : **العقل النظري** .

وهذه الروح كمرآة ، وهذا العقل النظري كصقالها ، وهذه المعقولات ترتسم فيها من **الفيض الالهي** ، كما ترتسم الأشباح في المرايا الصقيلة اذا لم يفسد صقالها بطبع ، ولم يعرض بجهة من صقالها من الجانب الأعلى لشغل بما تحتها من الشهوة والغضب ، والحس والتخيل « (١) » .

فمعرفة الوجود اذن ، ترى مرة على ائنها خاصة من خواص الانسان يستقل بها وحده ، ومرة يجعل سبيلها الفيض ، يقاض بها على الانسان من الله :

يصور الرأى الأول بحث الوجود : قبل أن تتصل الطبيعة بما بعدها في البحث الفلسفي عند أرسطو ، ويحكيه كتاب « المسائل الفلسفية والأجوبة عنها » للفارابي .

(١) صفحة ١٥٥ - ١٥٦ .

تبعاً لذلك ثلاثة أنواع من الوجود هي : وجود الله ، ووجود الماهية ، ووجود الهوية ، وأصبح أسمى هذه الأنواع النوع الأول ويليه النوع الثاني في الرتبة ، ثم النوع الثالث . . كان أفضل أنواع المعرفة على الإطلاق ذلك النوع الذى موضوعه الله ، ثم ذلك الذى موضوعه الماهية أو المعرفة العقلية ، ثم أخيراً هذا الذى موضوعه الهويات و المدركات الحسية .

والفارابى بعد توفيقه بين الدين والفلسفة يتحدث فى كتاب « فصوص الحكم » عن معرفة الله ، ويصفها بأنها أسمى غاية للإنسان ، وأن فى الوصول إليها تتحقق اللذة العليا والسعادة الأبدية له ، فيقول : ان النفس :

« . . . اذا أعرضت عن هذه - أى الشهوة ، والغضب ، والحس ، والتخيل ، وتوجهت تلقاء عالم الأمر ، لحظت الملكوت الأعلى ، واتصلت باللذة العليا » (١) .

و « ان النفس المطمئنة كما لها عرفان الأول بإدراكها . فعرفانها للحق الأول وهى بريئة قدسية على ما يتحلى لها هو اللذة الصغرى » (٢) .

ولهذا يجعل غاية الفلسفة ، وفائدتها الحقيقية ، فى معرفة الله : « . . . وأما الغاية التى يقصد إليها فى تعلم الفلسفة ، فهى معرفة الخالق تعالى . . . » (٣) .

وتبعاً لاختلاف قيم أنواع المعرفة الثلاثة ، كان اختلاف قيم أصحابها فى دائرة الإنسان : فصاحب المعرفة الحسية أقل فى المنزلة من صاحب المعرفة العقلية ، والعارف بالله أشرف من الاثنين .

وهكذا كان بحث الوجود ذا أثر وثيق فى بحث المعرفة ، وذا صلة وطيدة بقيم أنواعها وتقويم أصحابها .



والفارابى - بعد هذا - اذا وصفناه بكل ما له فى كتبه من آراء مما يتعلق ببحث « الوجود » فى آن واحد ، ربما حكمنا عليه بأنه متناقض . . ان

(١) كتاب « فصوص الحكم » ، ص ١٥٦ .

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) فى الرسالة الرابعة فى « ما يخفى » ان يقدم قبل تعلم الفلسفة ، ص ٦٢ .

ابن سينا

ابن سينا (١) فى بحث الوجود :

• من حيث قسمته •

• ومن حيث ارتباط طرفيه ببعضها •

• ومن حيث وسيلة ادراك كل منهما •

(١) ترجمة ابن سينا :

عصر النهضة والتعلم :

هو الشيخ الرئيس ، أبو على ابن سينا • وقد تحدث عن نفسه - كما نقل أبو حنيفة عبد الواحد الجورجاني ، تلميذه ومعاشره مدة تقرب من ربع قرن - فيما يلى :

« ان أبى كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى فى أيام نوح بن منصور واشتغل بالتصوف ، وتولى العمل فى اثناء أيامه بقرية يقال لها « خوميثن » من ضياع بخارى ، وهى من امهات القرى ، وبقرية اخرى يقال لها « اقشنة » • وتزوج أبى منها بوالدتى - استارة : كما يذكر ابن خلكان - وقمن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت احدى •

ثم انتقلنا الى « بخارى » ، واحضرت معلم القرآن ومعلم الانب ، واكملت العشر من العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الادب ، حتى كان يقضى من العجب •

وكان أبى ممن أجاب داعى المصريين ، ويعد من « الاسماعيلية » • وقد سمع منهم ذكر « النفس » و « العقل » على الوجه الذى يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك احدى • وكان ربما تذاكر بينهما وأنا اسمعها وأدرك ما يقولانه ولا تقبله نفسى • وابتدعوا يدعوانى ايضا اليه ، ويجريان على لسانهما ذكر « الفلسفة » و « الهندسة » و « حساب الهند » • واخذ والدى يوجهنى الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى اتعلم منه •

ثم جاء الى بخارى « أبو عبد الله الناتلى » ، وكان يدعى « المتفلسف » • وانزله أبى دارنا رجاء تعلمى منه • وقبل قدومه كنت أشتغل بالفقه والتردد فيه الى « اسماعيل الزاهد » وكنت من أجود السالكين ، وقد ألفت صرق الطلبة ووجود الاعتراض على المجيب على الوجه الذى جرت عادة القوم به •

ثم ابتدأت بكتاب « ايساغوجى » على الناتلى • ولما ذكر لى حد « الجنس » أنه • هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب « ما هو » ، أخذت فى تحقيق هذا الحد بما =

وربما يتفق مع الفارابى فى جوهر الفكرة ، وفى العناصر التى تتكون منها ، واتجاهها الذى تسير فيه ، والغاية التى تهدف اليها ، كما ذكرنا سابقا .

=

لم يسمع بمثله ، وتعجب منى كل العجب ، وحذر وأدى من شغلى بغير العلم ! وكان أى مسألة قالها لى أتصورها خير منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه . وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبرة !

ثم أخذت أقرأ الكتب على نفسى ، وأطلع الشروح ، حتى أحكمت علم « المنطق » . وكذلك كتاب « أقليدس » فى الهندسة : فقرأت من اوله خمسة اشكال او ستة عليه ، ثم توليت بنفسى حل بقية الكتاب بأسره .

ثم انتقلت الى « المجسطى » : ولا فرغت من مقدماته ، وانتهيت الى الاشكال الهندسية قال لى الناتلى : « تول قراءتها وحلها بنفسك ، ثم عرضها على لابنن لك صوابه من خطئه » ! وما كان الرجل يقوم بالكتاب ! وأخذت أحل ذلك الكتاب ، فكم من شكل مشكل ما عرفه الى وقت ما عرضته عليه ، وغيمته اياه

ثم فارقتى الناتلى متوجها الى « كركانج » ، واشتعلت انا بتحصيل الكتب من النصوص والشروح ، من الطبيعى والالهى . وصارت أبواب العلم تتفتح على .

ثم رغبت فى علم « الطب » : وصرت أقرأ المصنفة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة فلا جرم أتى برزت فيه فى اقل مدة ، حتى بدأ فضلاء الطب يقرأون على علم الطب ! وتعدت المرضى فأنفتح على من أبواب المعالجات المقتبسة من التجربة ما لا يوصف ، وأنا مع ذلك أختلف الى الفقه وأناظر فيه . وأنا فى هذا الوقت من ابناء ست عشرة سنة !

ثم تفرقت على العلم والقراءة سنة ونصفا ، فأعدت قراءة « المنطق » وجميع أجزاء « الفلسفة » . وفى هذه الدة ما نمت ليلة واحدة يطولها ، ولا اشتغلت فى النهار بغيره . وجمعت بين يدى « ظهورا » ، فكل حجة كنت أنظر فيها أثت مقدمات قياسية وربتها فى تلك الظهور ، ثم نظرت فيما عساما تنتج ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت فى حقيقة تلك المسألة . وكلما كنت أتخير فى مسألة أو لم أكن أنظر بالحد الأوسط فى قياس ، ترددت الى الجامع وصليت وأبتهللت الى « مبدع الكل » حتى فتح لى المنفلق رتيسر المتعسر . وكنت أرجع بالليل الى دارى وأضع المراج بين يدى ، واشتغل بالقراءة والكتابة . . . فمهما غلبنى النوم أو شعرت بضعف ، عدلت الى شرب قدح من « الشراب » ريثما نعود الى قوتى ثم أرجع الى القراءة . ومتى أخذنى أدنى نوم ، أحلم بتلك المسائل بأعيانها . . حتى أن كثيرى من المسائل اتضح لى وجوها فى المنام .

ولم أزل كذلك حتى استحكم معى جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانسانى . وكل ما علمته فى ذلك الوقت ، فهو كما علمته الآن لم أزد فيه الى اليوم ، حتى أحكمت علم « المنطق » و « الطبيعى » و « الرياضى » .

ثم عدلت الى الالهى ، وقرات كتاب « ما بعد الطبيعة » - لارسطو - فما كنت أفهم ما فيه ، والتبس على غرض واضعه ، حتى أعدت قراءته أربعين مرة ! وصار لى محفوظا ، وأنا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به . وأيست من نفسى ، رقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه !

=

ولكنه ربما يمتاز عنه في عرضها في بعض كتبه على الأقل بالتوضيح والتعليل، الأمر الذي يدل اما على هضمه اياها ، لتأخره في الزمن عن سابقه : الكندي

=

وإذا أنا في يوم من الأيام حضرت وقت العصر في « الوراقين » ، ويبد دلال « مجلد » ينادى عليه ، فعرضه على فردته متبرما معتقدا ألا فائدة في هذا العلم . فقال لي : اشتر مني هذا فإنه رخيص ، أبيعك بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه ! فاشتريته فإذا هو كتاب أبي نصر الفارابي في « أغراض كتاب ما بعد الطبيعة » .

ورجعت الى بيتي ، وأسرت في قراءته ، فأنفقت على في الوقت أغراض ذلك الكتاب - لارسطو ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب . وفرحت بذلك ، وتصدقت في ثاني يوم بشيء كثير على الفقراء ، شكرا لله تعالى .

وكان سلطان بخارى في ذلك الوقت « نوح بن منصور » ، واتفق له مرض حار فيه الأطباء ، وكان اسمي اشتهر بيتهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بين يديه وسألوه احضاري ، فحضرت وشاركتهم في مداواته ، وتوسمت بخدمته فسألته يوما الاذن في دخول دار كتيبه ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت دارا ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب منضدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر المفق ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد . فطالعت فهرست كتب الاوائل ، وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيت أيضا من قبل ، ولا رأيت أيضا من بعد . فقرأت تلك الكتب ، وظفرت بفوائدها ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه . فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها . وكنت ان ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى انضج . والا فالعلم واحد لم يتجدد لي بعده شيء .

عصر التأليف :

وكان في جوارى رجل يقال له : « أبو الحسين العروى » ، فسألني أن أصنف كتابا جامعا في هذا العلم . فصنفت له « المجموع » وسميته به ، وأتيت فيه على سائر العلوم - سوى الرياضى - ولى ان ذاك احدى وعشرون سنة من عمري .

وكان في جوارى أيضا رجل : يقال له « أبو بكر البرقي » - خوارزمى المولد ، فقيه النفس ، متوحد في المفق والتفسير والزهد ، مائل الى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له فصنفت له كتاب « الحاصل والمحصل » في قريب من عشرين مجلد ، وصنفت له في « الاخلاق » كتابا سميته كتاب « البر والاثم » . وهذان الكتابان لا يوجدان الا عنده ، فلم يعد يعرفهما أحد ينتسخ منهما .

ثم مات والدى ، وتصرفت بى الاحوال وتقلدت شيئا من أعمال السلطان ، ودعتني الضرورة الى الارتحال عن « بخارى » والانتقال الى « كركانج » - قصبة خوارزم ، وكان أبو الحسين السهلى المحب لهذه العلوم بها وزيرا . وقدمت اليه الامير بها ، وهو على بن مأمون ، وكنت على زى اللنقاء ان ذاك ، واثبتوا لي مشاهرة ما يقوم بكفاية مثلى .

ثم دعت الضرورة الى الانتقال الى « نسا » ، ومنها الى « باورد » ومنها الى « طوس »

=

العربي والمفارابي التركي ، أو على استقلاله في العرض دون تقييد بالنمط الذي وردت عليه .

=

ومنها الى « سمنيقان » ومنها الى « جاجرم » - رأس خد خراسان ، ومنها الى « جرجان » . وكان قصدى الأمير « قابوس » - شمس المعالى قلبوس بن أبى طاهر وشمكير بن زياد ابن وردان شاه الجيلى أمير جرجان وبلاد الجيل (طبرستان) - فاتفق أثناء هذا أخذ « قابوس » ، وحبسه فى بعض القلاع ، وموته هناك .

ثم مضيت الى « دهستان » ، ومرضت بها مرضا صعبا ، وعدت الى جرجان . فانصل أبو عبيد الجورجاني بى ، وأنشأت فى حالى قصيدة ، فيها بيت القائل :

لما عظمت فليس مصر واسعى لما غلا ثغنى عمدت المشتري

... هذا ما يرويه ابن سينا عن نفسه - نقلنا عن كتاب « أخبار العلماء بأخبار الحكماء » للقفطى ، ص ٢٦٩ الى ٢٧٢ ، طبع مطبعة السعادة بمصر .

يتم الحديث عن نواح مختلفة لحياته أبو عبيد الجورجاني ، الذى تتلمذ عليه ردامت صحبتها له نحو ربع قرن - نقلنا عن المصدر السابق ، ص ٢٧٢ الى ٢٧٨ - وملخص الحديث :

فيما يتعلق بسعة المعلومات وتصنيف المصنفات يذكر : أنه كتب فى الفلسفة والطب ، كما كتب فى اللغة وعالج الشعر .

وفيما يتعلق برحلاته يحكى : أنه انتقل من « جرجان » الى « الرى » ، واتصل بسلطانها مجد الدولة ، ثم خرج الى « قزوین » ، ثم الى « همذان » . وهناك اتصل بـ « شمس الدولة » ، وتولى فى عهده الوزارة مرتين ، وأبعده فى المرة الأولى لفتنة داخلية . وبعد وفاة شمس الدولة ، اتصل - ابن سينا - سرا ، كما يحكى مصاحبه أبو عبيد الجورجاني ، بأمير « أصفهان » « علاء الدين » . وعندما أنكشفت لأمير « همذان » هذه الصلة السرية بين أمير أصفهان وابن سينا أمر بإيداع هذا الأخير المسجن بقلعة « فردجان » فى اطراف همذان ومكث بها أربعة أشهر قال فيها هذا البيت المشهور :

دخلولى باليقين كما تراه وكس الشك فى امر الخروج

وبعد خروجه توجه تورا الى أصفهان ، واتصل بأميرها « علاء الدولة » . فكان يحضر مجالسه ، ويؤلف له ، وأقام فى كنفه حتى مرض . وفى مرضه سار معه عائدا الى همذان . وهناك غلبت الرض وتوفى بها - فى سن الثامنة والخمسين - فى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة من سنى الهجرة .

وفيما يتعلق بعاداته : يذكر أبو عبيد أنه كان لا يقرأ الكتاب الذى يقع فى يده على المولاه والمتتابع ، بل كان يتخير المشكل الصعب فيبدأ به . كما كان مولعا بالشراب ، وسماع الغناء ، ومجامعة النساء .



وإذا كان ابن سينا - كما يتحدث أبو عبيد الجورجاني - كثير التنقل ، وكثير الاستيطان

=

ومع استقلاله فى عرض الفكرة ، لم يتخل عن الاعتراف بكل عنصر من عناصرها ، فضلا عن أن يتخذ موقفا سلبيا تجاه واحد منها • واستقلاله

=

فى مواطن مختلفة ، فانه كان مع ذلك مستمر الانتاج ، حتى يكاد يكون لكل بلد اقام به اثر من آثاره الفكرية ينسب اليه ...

فاذا كان ولد بـ « افسنة » ، وتلمذ فى « بخارى » على أبى عبد الله المتألى اول الامم : ثم اتم تكوين نفسه بنفسه ، فانه لم يغادر هذه البلدة الأخيرة الا بعد ما ألف فى سن الحادية والعشرين أول كتاب له - وهو المجموع ، وهو يجمع ضروبا مختلفة من معارف وقته ، عدا ضرب الرياضة منها •

وفى « جرجان » ألف فى المنطق ما يسمى بـ « المختصر الأوسط » وقيل الأصغر ، وهو منطق كتابه « النجاة » فيما بعد • كما ألف فيها كتب : « المبدأ والمعاد » و « الأرصاء الفلكية » و « بداية القانون » - فى الطب •

وفى « همذان » : اتم الكتاب الأول من « القانون » • كما اتم قسمى المنطق والالهيات من كتابه « الشفاء » ، وفرغ من قسمه الطبيعى ، ما عدا بابى الحيوان والنبات •

وفى سجنه بقلعة « فردجان » بالقرب من همذان : ألف « حى بن يقظان » •

وفى « اصفهان » : ألف كتابه « العللى » •

وفى الطريق منها الى « سابوخواست » : مع علام الدولة اتم بابى الحيوان والنبات من القسم الطبيعى لكتاب « الشفاء » ، كما ألف كتاب « النجاة » • وآخر كتاب صنفه فى الحكمة واجود كتبه فيها كتاب « الاشارات والتنبيهات » • وكان يرضن به على غير اهله ، واوصى قارئه ان يرضن به كذلك على من لا يصلح للحكمة •

وابن سينا لم يكن بالفيلسوف المنزوى ، الذى يؤثر العزلة على الاختلاط بالناس ، بل كان يؤثر الاختلاط بعيره ، وبخاصة الطبقة الارستقراطية • فاختلط بـ « نوح بن منصور » سلطان بخارى ، وبـ « على بن مامون » امير كركانج ، وبـ « شمس الدولة » امير همذان ، وبـ « علام الدولة » امير اصفهان • كما اختلط بمجالس هؤلاء الامراء وندمائهم ، من ارباب السياسة والعلم والادب والفن •

وربما لم يكن ابن سينا بسبب هذا الاختلاط ، او لسعة دائرة اتصاله بالناس ، مستقرا فى اقامته ، كما لم يكن متعمقا فى ناحية من نواحي معارفه ، بل كان له فى كل ناحية منها نصيب يختلف فى العمق والسطحية والضيق والسعة ، باختلاف عده التوفر عليها ومقدار الرغبة فى كل منها •

وربما كان أسلوبه لهذا ولغيره طبعاً كثرة معالجة معارف وقته من السابقين عليه وكثرة توضيحها - كان أسلوبه خاليا مما يدل على التخصيص والتركيز ، كما كان كثير الاسهاب والتكرار فى شرحه وعرضه •

يمكننا اذن ان نقول عن « ابن سينا » : انه فيلسوف ارستقراطى فى عشرته ، وشعبى فى فلسفته ، وفنان فى معيشته ، ومتصوف فى نظرتة لأخرته •

فى العرض ربما كان يبشر باستقلاله فى بناء الفكرة أو ينذر بهدمها ، لو أنه داخله قليل من الشك فى قيمة الفلسفة الاغريقية ، أو لم يجد للفارابى قبله محاولة واسعة انطاق فى الجمع بين أفلاطون وأرسطو والتوفيق بين الدين والفلسفة ، الأمر الذى يشير الى اعتقاده بحقيقة واحدة رغم اختلاف القائلين بها فى تصويرها والتعبير عنها ، وبالتالي يشير الى اعتقاده بمماثلة الحقيقة الفلسفية للحقيقة الدينية أو بوحدتها . وقد كانت الحقيقة الدينية موضع تقديره وتقديسه .

وإذا كان ابن سينا يتفق مع الفارابى فى جوهر الفكرة حول الوجود وفى عناصر هذه الفكرة ، وقد تختلف عنه فحسب بأسلوب عرضه لها ، فإن المؤرخ له حين يستعين بمصادره الفلسفية فى عرض الفكرة ذاتها عنده ، يجب - تماما لتقديره - ألا يغمض فى العرض حق ميزته التى قد تتجلى فى التوضيح والبسط مرة ، وفى التعليل وطول النفس العقلى فيه مرة أخرى .

. ولو أسعفت مؤرخ فلاسفة المسلمين المصادر عن فلسفة الكندى ، فقدمت له أمثلة كثيرة لتعبيراته عن فلسفته لكان حكم هذا المؤرخ على ثلاثتهم : الكندى ، والفارابى ، وابن سينا - باختلافهم فى عرض الفكرة وصياغتها ، دون جوهرها وعناصرها أقرب الى الدقة .

ابن سينا والوجود :

ابن سينا من أصحاب المذهب الثنائى فى الوجود ، ومن أصحاب التعبير عن أحد طرفيه بواجب الوجود وعن الآخر بممكن الوجود ، كما رأى الفارابى وعلى نحو ما عبر . ولكن تعبير ابن سينا عن الطرفين ربما يكون أكثر وضوحا من تعبير الفارابى عنهما

الفارابى يتحدث عنهما بقوله ، كما سلف :

« أحدهما : إذا اعتبر ذاته لم يجب وجوده ويسمى ممكن الوجود .

والثانى : إذا اعتبر ذاته وجب وجوده ، ويسمى واجب الوجود .

وان كان ممكن الوجود : إذا فرضناه غير موجود لم يلزم منه محال

فلا غنى بوجوده عن علة ، وإذا وجب صار واجب الوجود بغيره » (١) .

(١) عيون المسائل . ص ٦٦ .

فجعل القسمة أول الأمر : بين واجب معين هو الواجب الذي لم يسبق بإمكان ، وبين الممكن •• ثم بعد فقرة في وصف الممكن ، عاد ليفهم القارئ أن هذا الممكن قد يوصف بالوجوب أيضا ، ودفعنا للخلط بينه وبين مقابله قيد وجوبه بأنه من غيره • فالقول في الواجب بذاته اعترضه وصف الممكن ، والقول في الممكن اعترضه الحديث عن الواجب •

وفى وصفه الممكن حكم عليه بأنه لا يلزم منه محال . بناء على فرض شق واحد من شقيه فقط ، وهو ما : « إذا فرضناه غير موجود لم يلزم منه محال » - مع أن المحال لا يلزم أيضا في حال فرض وجوده ، وهو الشق الآخر المقابل لعدم وجوده • فريط حكم عام للممكن بأحد شقيه ربما يشعر القارئ في تصورهِ الممكن أن هذا الشق يرجح على الآخر ، مع أن خصائص الممكن تتمثل في مساواة أحد طرفيه للآخر : في مساواة وجوده لعدم وجوده •

ولكن ابن سينا - فضلا عن أنه تلافى مأخذ التعبير الذي أخذ على الفارابي فيما عبر به عن طرفي الوجود ، إذ جعل القسمة أول الأمر بين مطلق واجب وممكن ، وفى تحديده الممكن المقابل - لمطلق الواجب - علق حكم عدم المحال بفرض أى شق من شقيه ، وزاد في الشرح والتوضيح عن طريق ضرب المثال ، وعبارة له في ذلك تقول :

« ان واجب الوجود : هو الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض منه محال • وأن ممكن الوجود : هو الذي متى فرض غير موجود أو موجودا لم يعرض منه محال • والواجب الوجود هو الضروري الوجود ، والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه ، أى لا فى وجوده ولا فى عدمه ••

ثم واجب الوجود قد يكون واجبا بذاته ، وقد لا يكون بذاته • أما الذى هو واجب الوجود بذاته : فهو الذى لذاته ، لا لشيء آخر أى شيء كان ، يلزم محال من فرض عدمه • وأما واجب الوجود لا بذاته : فهو الذى لو وضع شيء مما ليس هو صار واجب الوجود • مثلا : ان الأربعة واجبة الوجود لا بذاتها ، ولكن عند فرض اثنين واثنين • والاحتراق واجب الوجود لا بذاته ولكن عند فرض التقاء القوة الفاعلة بالطبع والقوة المنفصلة بالطبع ، أعنى المحرقة والمحترقة « (١) •

(١) « النجاة » ص ٢٢٥ •

ويقول أيضا :

« تنبيه : كل موجود اذا التفت اليه من حيث ذاته من غير التفات الى غيره ، فاما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون .

فان وجب : فهو الحق بذاته ، الواجب وجوده من ذاته ، وهو «القيوم».

وان لم يجب : لم يجز أن يقال أنه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا . بل ان قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علة صار ممتنعا ، أو مثل شرط وجود علة صار واجبا . وان لم يقرب بها شرط ، لا حصول علة ولا عدمها ، بقى له في ذاته الأمر الثالث وهو الامكان . فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ، ولا يمتنع . فكل موجود اما واجب الوجود بذاته ، أو ممكن الوجود بحسب ذاته ، (١) .

فهنا زاد ابن سينا في التوضيح والتقرير : فبعد أن قسم الموجود الى واجب بذاته وممكن بذاته ، جاعلا ذات الموجود مناط القسمة ، شرح أن مراعاة الذات يحتم الثنائية في القسمة الى الضريين اللذين ذكرهما ، ثم أكد هذه القسمة بما جعله نتيجة مستخلصة من هذا الشرح .

ويسهب في التوضيح والتعليل لهذه الثنائية بما يذكره بقوله :

« الأمور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل الانقسام الى قسمين : فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر أنه لا يمتنع أيضا وجوده والا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء في حيز الامكان .

ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده ، فنقول : ان الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وان الممكن الوجود بذاته له علة .

... وأيضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما بعلة . لأنه اذا وجد . فقد حصل له الوجود متميزا من العدم ، واذا عدم : حصل له العدم متميزا من الوجود . فلا يخلو اما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره ، أولا عن غيره . فان كان عن غيره : فالغير

(١) « الاشارات » : ج ١ ص ١٩٤ .

هو العلة ، وان كان لا يحصل عن غيره : فمن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز غيره . وكذلك فى العدم . لأن هذا التخصص : اما أن يكفى فيه ماهية الأمر ، أو لا يكفى فيه ماهيته . فان كان يكفى ماهيته لأى الأمرين حتى يكون حاصلًا : فيكون ذلك الأمر واجبًا لماهيته لذاته ، وقد فرض غير واجب - هذا خلف ! وان كان لا يكفى فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف اليه وجود ذاته : فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لابد منه فهو علته - فله علة .

وبالجملة : فانما يصير أحد الأمرين واجبًا (ضروريا) له لا لذاته ، بل لعلته . أما المعنى الوجودى فبعلته هى علة وجودية ، وأما المعنى العدمى فبعلته هى عدم العلة للمعنى الوجودى « (١) » .

والفارابى يقرر أن وجوب الواجب بالغير لا يخرج هذا الواجب عن كونه ممكن الوجود فى ذاته ، فيقول فى عبارة مختصرة :

« الماهية المطلوبة لا يمتنع وجودها فى ذاتها ، والا لم توجد .

ولا يجب وجودها بذاتها ، والا لم تكن معلولة .

فهى فى حدها ذاتها ممكنة الوجود .

وتجب بشرط مبدئها ، وتمتنع بشرط لا مبدئها « (٢) » .

وابن سينا يأتى بعد ذلك ويشرح هذا المطلوب فى غير اجمال ، ويعلله من ذاته وبارتباطه بغيره ، فيقول :

« وكل ما هو واجب الوجود بغيره فانه ممكن الوجود بذاته ، لأن ما هو واجب الوجوب بغيره فوجوب وجوده نسبة ما وازدادة ، ثم وجوب الوجود انما يتقرر باعتبار هذه النسبة .

(١) كتاب و الشفاء : ص ١٩٩ - ٢٢٠ .

ومن هنا يصح أن يقال : ان قسمة الوجود الموزعة الى : واجب ، وممكن ، ومستحيل - انما هى فى الواقع للموجود الممكن بذاته . اذ رعاية ذاته فحسب تجعله ممكنا ، ورعاية وجود علة له تجعله واجبا . ورعاية عدم علة له تجعله مستحيلا . كما ان استمالة المستحيل بغيره لا تخرج هذا المستحيل عن كونه ممكن الوجود بذاته .

(٢) كتاب « فصوص الحكم » : ص ١٢٨ .

فاعتبار الذات وحدها لا يخلو .

• اما أن يكون مقتضيا لوجوب الوجود

• أو مقتضيا لامكان الوجود

• أو مقتضيا لامتناع الوجود

ولا يجوز أن يكون مقتضيا لامتناع الوجود ، لأن كل ما يمتنع وجوده بذاته لم يوجد ولا بغيره .

ولا يجوز أن يكون مقتضيا لوجوب الوجود ، فقد قلنا : ان ما وجب وجوده بذاته استحال وجوب وجوده بغيره .

فبقى :

• أن يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود

• وباعتبار ايقاع النسبة الى ذلك الغير واجب الوجود

• وباعتبار قطع النسبة الى ذلك الغير ممتنع الوجود

• وذاته بذاته بلا شرط ممكنة الوجود «(١)»

ثنائية الممكن في الاعتبار الذهني ، ووحدته في الخارج :

وإذا تحدث ابن سينا عن قسمة الوجود من حيث هو : الى واجب وممكن بالأسلوب الذي رأيناه ، والذى يمتاز بوضوح الشرح ودقة التعليل في تقرير المطلوب ، فحديثه عن الممكن وعن ثنائيته هو كذلك بنفس الأسلوب وخصائصه . وهو في الوقت نفسه لم يخرج عن الحدود التي ترسم فكرة أستاذه الفارابي ، سواء من حيث تقريره للنظرة الاغريقية الأرسطية الخاصة بالممكن ، أو من حيث توفيقه بينها وبين الاسلام .

(١) كتاب النجاة ، ص ٢٢٥ - ٦ .

ومحصل الفكرة الأرسطية فى الممكن ، كما ذكرت هنا مرارا : أن هذا العالم المشاهد مكون من أشياء جزئية ، وأن هذه الأشياء لو ألغى اعتبار تشخصها لاشتרכת جميعها فى أمر واحد ، وهو أنها كانت ممكنة الوقوع والحصول ، بدليل وقوعها بالفعل . فالشئ إذن ممكن باعتبار أصله ، أى إذا لموظف قبل تشخصه ووقوعه .

والممكن على هذا الاعتبار ينظر اليه من وجهين : ينظر اليه حال تجرده من التشخص وينظر اليه بعد طرور التشخص عليه ، وفى حال تجرده عن التشخيص يكون متصورا عقلا فحسب ، أو حقيقة ذهنية فقط : « ٠٠٠ فلا كلى عام فى الوجود (الخارجى) ، بل وجود الكلى عاما انما هو فى العقل ، وهى الصورة التى فى العقل التى نسبتها بالفعل أو القوة الى كل واحد ، واحدة » (١) ، بينما فى حال تشخصه يكون واقعا بالفعل وموجودا فى الاعيان . والحديث عن الشئ هو نفس الحديث عن « الممكن » فى الروح والجوهر . فيقال أيضا : ان الشئ له حالان : حال تصوره ذهنا فقط ، وحال وقوعه ووجوده فى الاعيان . وذلك اما باعتبار تجرده عن التشخص ، أو باعتبار تشخصه .

وبهذين الاعتبارين للممكن أو الشئ يقال . ان الممكن أو الشئ صاحب ثنائية ، وأن طرفى هذه الثنائية متغايران ، كما أن « حقيقة » الممكن أو الشئ ليست عين « وجوده » ووقوعه فى الخارج . ان هذه الحقيقة ذهنية متصورة عقلا ومجردة عن التشخص ، بينما الوجود متشخص يدرك باحدى الحواس .

وتغاير طرفى الممكن على هذا النحو – لأن سببه الاعتبار – لا يمنع أن يكون وجوده الخارج ممثلا لحقيقته الذهنية ، وبذا يكون الممكن صاحب وحدة فى الخارج ، وصاحب ثنائية فى الاعتبار . وبعبارة أخرى ، لا يكون هذا التغاير الاعتبارى مؤديا الى أن « حقيقة » الممكن مستقلة تماما من كل وجه ، ان استقلالها انما هو فى التصور الذهنى فحسب ، ولا يتعدى دائرة الذهن الى نطاق التحقق والوقوع . بل عند الوقوع فى الخارج يذهب فيه استقلال الحقيقة فى التصور ، ويكون الوجود الخارجى للحقيقة هو نفس وقوع الممكن وتشخصه .

(١) « النجاة » : ص ٢٢١ .

والشهرستانى يعبر عن هذه الفكرة منسوية لابن سينا فيما يلى . « فلا كلى عام فى الوجود ، بل الكلى العام بالفعل انما هو فى العقل ، وهو الصورة التى فى العقل كنعش واحد ينطبق عليه صورة وصورة ، – الملل والنحل ص ٧٠٨ اخراج بدران .

وهذان الطرفان للممكن أو للشيء المتغيران بالاعتبار ، والمتحدان في الوجود العيني ، يأخذان أسماء مختلفة حسب موضوع البحث الفلسفي الذي يعالج فيه الممكن أو الشيء :

ففي دائرة البحث الميتافيزيقي : يأخذ الطرف الأول وهو الطرف الذهني اسم « المادة » أو الذات والحقيقة ، ويأخذ الثاني وهو الطرف الخارجي اسم « الصورة » أو الوجوب والوقوع .

وفي البحث المنطقي : يستبدل اسم الماهية بالمادة في الأول ، وتستبدل الهوية بالصورة في الثاني .

وكثيرا ما يكون الحديث عن الشيء أو الممكن في أحد الباحثين باصطلاح البحث الآخر أو بخليط من الاصطلاحين ، وذلك يدعو من غير شك الى بعض الغموض والملبس في تصوير الفكرة الأساسية نفسها .

تلك هي خلاصة الفكرة الأرسطية عن الممكن أو الشيء ، والتي قبلها كل من الفارابي وابن سينا ، وحافظا على جوهرها ، وإن كان حديث ابن سينا عنها في بعض كتبه يتميز عن حديث سابقه بالوضوح في الشرح والأسهاب في التعليل ، كما أسلفنا .

وابن سينا يتحدث عن « ثنائية » الشيء أو الممكن بأساليب متعددة ، وعناية تتجه مع كثرة الأساليب الى إبراز طرفي هذه الثنائية وتأكيد المغايرة بينهما ، بالاعتبار طبعاً . يقول مثلا :

« تنبيه : الشيء قد يكون معلولا باعتبار ماهيته وحقيقته ، وقد يكون معلولا في وجوده ، والميك أن تعتبر ذلك بالمثلث مثلا ، فإن حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه ، ويقومانه من حيث هو مثلث وله حقيقته المثلية ، كأنهما علتاه المادية والصورية .

وأما من حيث وجوده : فقد يتعلق بعلة أخرى أيضا ليست هي علة تقوم مثلثيته وتكون جزءا من أحدهما (السطح والخط) ، وتلك هي العلة الفاعلية أو الغائية ، التي هي علة فاعلية لعلة الفاعلية » (١) .

(١) كتاب « الاشارات » : ج ١ ص ١٩٢ .

فلم يقف عند تقرير ثنائية الممكن أو الشيء تقريراً نظرياً فحسب ، انه يعلن أن ماهية الشيء وحقيقته غير وجوده الخارجى وغير هويته • ثم يبرهن نظرياً أيضاً على هذه المغايرة بسلب النقيض : وهو أنه لو كانت ماهية الشيء نفس وجوده لكانت العلة المقومة للماهية أو للوجود مقومة للآخر ، ولما كان هناك معنى يدعو للفرقة بين علة مقومة وأخرى فاعلة - لم يقف عند حد ذلك بل وضح هذا التقرير النظرى للمغايرة ، ووضح البرهنة النظرية عليها بمثال من العلم الرياضى : فأتى بمثال المثلث ، ووضعه أمام الراغب فى فهم هذه الحقيقة موضع التأمل ، كى يأخذ معه المتفهم ويصل به فى يسر عن طريق هذا المثال ونحوه الى اقرار المغايرة والموافقة عليها • والتمثيل عادة نوع آخر من التوضيح والشرح للممثل له ، بعد التعبير عنه ، أو هو ضرب آخر من التعبير عنه •

ولم يكتف ابن سينا بذكر المثلث ولفت نظر المتفهم ليصل نفسه الى ما اراده له من اقرار المغايرة بين طرفى الممكن ، بل عاد يسير معه فى أجزاء المثلث نفسه ويرشده بأسلوب تقريرى الى ما فيه من تأكيد لما أراد تصويره له • فهو بعد أن ذكر ما تقدم ، يقول :

« تنبيه : اعلم انك قد تفهم معنى المثلث ثم تشك : هل هو موصوف بالوجود فى الأعيان ، أم ليس - بعد ما تمثل عندك أنه خط وسطح - لم يتمثل لك أنه موجود فى الأعيان » (١) ؟

فابن سينا يريد أن يقول : ان تصور الانسان لمعنى الشيء وماهيته غير كاف فى الدلالة على أنه يعترف بوجوده فى الأعيان والأشخاص ، فقد يتصور معناه ويشك فى تحققه فى الخارج • ولو كانت ماهية الشيء وهويته ، أو معناه وجوده واحداً ، لكان تصور الانسان للمعنى كافياً فى أن يتصور وقوعه فى الخارج ، ومانعاً من الشك فى هذا الوقوع • فالشك من الانسان ، أو عدم التلازم فى نظره بين حقيقة الشيء وجوده ، وعدم متابعة أحدهما للآخر متابعة ضرورية ، ينبىء عن التغاير بينهما قطعاً ، ولو بالاعتبار •

ويستترسل - فى نص آخر - فى تقرير هذه المغايرة بين حقيقة الشيء وجوده ، فيضعها موضع المعلوم الذى يكاد يكون مفروغاً من العلم به ومسلماً به فى الجدل ، ويقيم عليها زيادة فى التأكيد برهاناً من طريق آخر ، فيقول :

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ١٩٣ •

« ونرجع ، فنقول : انه من المبين أن لكل شيء حقيقة خاصة ، وهي ماهيته • ومعلوم أن « حقيقة » كل شيء الخاصة به غير « الوجود » الذى يرادف الاثبات • وذلك ، لأنك اذا قلت : حقيقة كذا موجودة اما فى الأعيان ، أو فى الأنفس ، أو مطلقا يعمهما جميعا (فى الأعيان والآنفس) ، كان لهذا معنى محصل مفهوم « (١) » •

فهو رغم عباراته المتعددة ، لم يخرج فى تصوير الممكن عن الدائيرة الاغريقية ، وهى تلك التى سار فيها الفارابى قبله ، غير أنه يمتاز عنه بزيادة التقرير والتوضيح للفكرة كما شاهدنا •

وجود الممكن فى الخارج ليس من طبعه :

ولكن هناك بقية أخرى للفكرة الأرسطية عن « الممكن » وراء الثنائية : وهى أن أرسطو يرى فى الوجود الخاص للممكن أنه فى حصوله ووقوعه ، يتوقف على أمر آخر مغاير للممكن جملة يدفعه الى الانتقال من حاله العام الى هذا الحال الخاص • والمغاير له هو الواجب الذى لم يسبق بإمكانه ، هو واجب الوجود من أول الأمر • ولكن ليس هذا الدفع فى صورة فعل ، أو ايجاد ، أو خلق له ، أو ما شاكل ذلك ، مما يدل على أن الممكن ليست له أية خصيصة ذاتية تعينه على الحركة والنقلة ، بل فى صورة : أن هذا الواجب الذى لم يسبق بإمكانه - لما له من الكمال المطلق والجمال المطلق - يجذب الممكن نحوه ، فيسعى هذا الممكن ويتحرك فى اتجاهه من طبعه وذاته • ومظهر سعيه أنه يجب أو يقع ويوجد بعد أن كان متصورا أنه يقع ويوجد • وتمام مظهر سعيه هذا هو فى وقوعه على نحو « الصورة النوعية » لأفراد النوع الواحد ، ثم على نحو « الصورة المحضة » للعالم كله ، التى هى واجب الوجود • ومنتهى غاية الممكن ، إذن ، أن يكون على قرب من الصورة المحضة ، وشبيها بها •

وابن سينا - كالفارابى - يقر أرسطو على أن تحريك الممكن من حال إمكانه الصرف الى وقوعه ووجوبه ليس من ذاته وطبيعته ، وعلى أن محركه موجود آخر مغاير له فى طبيعته وذاته ، هو الواجب بذاته • كما يوافق على أن الواجب بذاته جذاب ومعشوق ، لما له من كمال مطلق وبهاء مطلق ، وعلى

(١) كتاب الشفاء : ص ٢٩٥ •

أن الممكن عاشق له ، ولذا يسعى لأن يكون شبيها به • ولكنه من ناحية أخرى -تلبية للمدين - لا يقر ابن سينا أرسطو على أن التحريك يبدو في صورة الجذب والانجذاب فحسب ، بل يراه عبارة عن فعل أو خلق وإيجاد ، وأن صاحب الفعل أو الخلق والإيجاد هو الواجب بذاته ، وأن وقوع الممكن وحصوله أثر من آثار فعله ، أو هو عبارة عن خلقه وإيجاده •

وابن سينا هنا - في الحديث عن وقوع الممكن - أن جارى أرسطو في ناحية وخالفه في ناحية أخرى على هذا النحو ، ووافق الفارابي قبله سواء فيما جرى فيه أرسطو أو خالفه فيه ، فميزته عن الفارابي هنا قد تتجلى أيضا في التعبير والصياغة •• يقول :

« اشارة : ما حقه في نفسه الامكان فليس يصير موجودا من ذاته ، فانه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه ، من حيث هو ممكن •• فان صار أحدهما أولى فلحضور شيء أو غييبته ، فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره » (١) ••

« ••• وايضا فان كل ممكن الوجود : فاما أن يكون وجوده بذاته أو يكون لسبب ما • فان كان بذاته : فذاته واجبة الوجود ، لا ممكنة الوجود • وان كان بسبب : فاما أن يجب وجوده مع وجود لسبب ، واما أن يبقى على ما كان عليه قبل وجود السبب وهذا محال •• فيجب إذن أن يكون وجوده مع وجود السبب ، فكل ممكن الوجود بذاته فهو انما واجب الوجود بغيره » (٢)

والذي يغاير الممكن هو الواجب بذاته ، لأن العقل يحصر قسمة الوجود في الضربين • ويبرهن على أن اعتبار ذات الموجود وحدها دون رعاية اعتبار آخر ، يؤدي حتما الى أن أمرها لا يخلو من أن يدخل تحت واحد منهما • ويقول أيضا في نص آخر :

« اشارة : قد يجوز أن تكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته ، وأن تكون صفة له سببا لصفة أخرى ، مثل الفصل لخاصة • ولكن لا يجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء انما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود ، أو سبب صفة أخرى ، لأن السبب متقدم في الوجود ، ولا يتقدم بالوجود قبل الوجود » (٣) •

(١) كتاب الاشارات : ج ١ ص ١٩٥ • (٢) كتاب النجاة : ص ٢٢٦ - ٢٢٧ •

(٣) كتاب الاشارات : ج ١ ص ٢٠٠ •

فابن سينا يذكر أن وقوع الممكن وحصوله فى الخارج ليس من طبيعته
أذن ، وأن وجوده ليس من ذاته • وبعبارة أخرى يحكم بأن ماهيته الممكنة
ليست سببا فى حدوث هويته •

وهو الى هنا يحكى الفكرة الأرسطية فى جوهرها ولا يتجاوز بها النطاق
الذى ردها فيه الفارابى • ولكنه يزيد على الفارابى من غير شك فى توضيح
الفكرة وتقريرها ، لأنه رتب على حصول المخالف لها ، وهو كون ماهية الشيء
سببا فى هويته ، وقوع تناقض • والتناقض أمانة عقلية على استحالة وقوع
ما يؤدى اليه • وبين التناقض على وجه : أن ماهية الممكن من حيث هو ممكن
صورة عقلية فحسب ، محتملة لأن توجد فى الخارج والا توجد • ففرض
اعتبار أنها سبب وجوده فى الخارج يؤدى الى تصور أنها موجودة فى الخارج
قبل وجود الممكن خارجا ، بحكم أسبقية السبب على مسببه • وكونها موجودة
قبل وجود الممكن خارجا يساوى كونها موجودة قبل أن توجد هى نفسها ،
اذ وجودها نفسها فقط ضمن وجود الممكن خارجا ، أى ضمن هويته •

ثم هو - ارضاء للنين - لم يجار الفكرة الأرسطية فى تصوير تحريك
الواجب بذاته للممكن لذاته • بل جعل التحريك عبارة عن فعل وخلق ، وبهذا
أمال الفلسفة نحو الدين • وأصبح الواجب لذاته فى نظره - بعد أن كان فى
نظر أرسطو معشوقا فحسب - فاعلا أيضا ، ويشرح ذلك بقوله :

« ... فتعقله - أى تعقل الأول - علة للوجود على (نحو) ما يعقله •
ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده ، لا أن وجوده
لأجل وجود شيء آخر غيره • وهو فاعل الكل ، بمعنى أنه الموجود الذى يفيض
عنه كل وجود فيضا تاما ، مباينا لذاته ، (١) •

قدم العالم وحدوثه :

والآن نرى من لوازم اطلاق واجب الوجود بذاته على الله ، أن ليس الله
سبحانه وتعالى حالة منتظرة ، بل كل ما له وقع من أول الأمر ، ولم يعه
الذهن البشرى يترقب خاصة من خواصه تحدث له ولم تكن قائمة به وقت
أن تصوره واجبا بذاته • ونرى أنه كان من نتائج التوفيق بين الدين والفلسفة

(١) كتاب النجاة : ص ٢٧٤ - ٢٧٥ •

إن الله الواجب الوجود بذاته هو موجسد وفاعل ، وأن ايجاداه وفعله وقع من أول الأمر وقت أن تصوره العقل الانساني ، واستحال ألا يكون له على هذا النحو ، وبالتالي استحال أن يتصور الذهن بعد ما تصور « الأول » واجبا بذاته وموجدا ، وقوع العالم متأخرا عن تصوره لوجوب الفاعل له ، وهذا هو منطق الجمع بين الدين والفلسفة .

« ٠٠٠ فقد وضع ما قدمناه من وجود حركة لا بدء لها في الزمان ، وانما البدء من جهة الخالق ، وانما هي (الحركة) السماوية » (١) .

ويبدو أن ابن مينا - هنا في مصاحبة العالم في اتوقع لواجب الوجود بذاته - في توفيقه بين الدين والفلسفة قد يكتفى بتجويز العقل لقدم العالم قديما زمانيا ، دون حاجة الى التشدد في أن يذهب أبعد من ذلك الى ما تتطلبه فكرة « الواجب » من لزوم قدمه في الزمان لزوما عقليا ، ويشير الى ذلك قوله :

« تنبيه : الشيء قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة ، مثل : البعدية الزمانية والمكانية ، وانما نحتاج الآن من الجملة انى ما يكون باستحقاق الوجود ، وان لم يحتج أن يكون في الزمان معا . وذلك اذا كان وجود هذا

(١) النجاة ص ٢٥٨ .

ويحكى الشهرستاني عن ابن سينا في مصاحبة العالم في الموقع لواجب الوجود انه يرى لزوم ذلك على الوجه الاتي :

« ٠٠٠ والفعل الصريح الذي لم يكن يشهد ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها واحدة ، وهي كما كانت وكان لا يوجد عنها شيء وفيما قبل وهي الآن كذلك ، فالان لا يوجد عنها شيء . فاذا صار الآن يوجد عنها شيء فقد حدث امر لا محالة من . قصد ، او ارادة ، او قدرة ، او تمكن ، او غرض ، . ولان الممكن - وهو ان يوجد ولا يوجد - لا يخرج الى الفعل ولا يترجح له أن يوجد الا بسبب . واذا كانت هذه الذات موجودة ولا يرجح ولا يجب عنها التراجع ثم رجح فلا بد من حادث موجب للتراجع في هذه الذات ، والا لكانت نسبتها الى ذلك الممكن على ما كانت قبل ولم تحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله ، ويكون الامكان امكانا صرفا بحاله . واذا حدث لها نسبة فقد حدث امر ولا بد ان يحدث في ذاته او مباينا عن ذاته ، وقد بينا استحالة ذلك وبالجملة فاننا نطلب لنسبة الواقعة لوجود كل حادث في ذاته ، او مباين عن ذاته ، ولا نسبة أصلا فيلزم ان لا يحدث شيء أصلا وقد حدث . فعمل انه انما حدث بايجاب من ذاته ، وانه سبقه لا بزمان ووقت ولا تقدير زمان ، بل سبقا ذاتيا من حيث انه الواجب لذاته ، وكل ممكن بذاته فهو محتاج الى الواجب لذاته . فالمكن مسبوق بالواجب فقم والمبدع مسبوق بالمبدع فقط لا بزمان . » ص ٧١٨ - ٧١٩ (اخراج بدران) .

عن آخر ، ووجود الآخر ليس عنه ، فما استحق هذا الوجود الا والآخر حصل له الوجود ووصل اليه الحصول ٠٠٠ « (١) » .

ودفعا لأى ليس فى أن تجويز قدم العالم ، أو لزومه لزوما عقليا ، ومصاحبته زمنيا فى الحصول لواجب الوجود بذاته ، يؤدى الى مظنة الاكتفاء الذاتى للعالم وعدم حاجته الى خالق فاعل له - الأمر الذى يناوئ العقيدة ، بين ابن سينا ، أن هذا التجويز ، بله الالتزام العقلى ، لا يحمل مطلقا استغناء العالم عن الله ، بل ما زالت حاجته مع ذلك ماسة اليه ، لأن حاجته الى ذلك قائمة على طبيعته ، فهى ضرورة من ضروراته . والله والعالم وان اصطحبا فى الوجود زمانا ، فاعالم متأخر بذاته عن ذات موجدته ، وهو الله .

« ٠٠٠ » ولكل ممكن الوجود بذاته علة فى وجوده أقدم منه ، لأن كل علة أقدم فى وجود الذات من المعلول ، وان لم يكن فى الزمان ٠٠ . وأيضا فان ما يجب بغيره فوجوده بالذات متأخر عن وجود ذلك الغير ، ومتوقف عليه « (٢) »

« ثم أنت تعلم أن حال الشيء الذى يكون للشيء باعتبار ذاته متخلبا عن غيره قبل حاله قبلية ذاتية . وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد ، أى لا يكون له وجود لو انفرد ، بل انما يكون له الوجود عن غيره ، فاذن لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود ، وهو الحدوث الذاتى » « (٣) » .

فالجمع بين قدم العالم قدما زمانيا وحدوثة حدوثا ذاتيا دعى اليه الحرص على الفلسفة والدين معا . ومع هذا قد لا يرضى هذا الجمع الفلسفة على حدة ولا الدين على حدة . وبالأحرى قد لا يرضى بعض رجال الفلسفة ، كما لا يرضى بعض رجال الدين . وكذلك الشأن فى كل عملية من عمليات التوفيق بين الدين والفلسفة ، قلما يجد فيها رجل الدين أو رجل الفلسفة وجهته مستقيمة وهدفه واضحا من غير التواء وتعرج .

وإذا قارنا نصوص ابن سينا بنصوص الفارابى فى هذه الناحية (٤) ، تبين لنا ميزة ابن سينا عن سابقه بالموضوع فى الشرح واستخلاص المطلوب .

(١) الاشارات : ج ١ ص ٢٢٩ . (٢) النجاة : ص ٢٢٧ .

(٣) الاشارات : ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) فى كتاب « فصوص المسم » ص ١٢٨ ، وكتاب « المسألة الفلسفية والاجرية عنها »

ص ٩٣ ، ٩٤ .

الموساطة أو فكرة المعقول عند ابن سينا :

قررنا غير مرة أن « الوجود » فى نظر الفيلسفة التى أخذ بها المسلمون وفى نظر الاسلام أيضا ، له طرفان ٠٠ تعبر الفيلسفة عن أحدهما : باسم « الواجب » الذى لم يسبق بإمكان ٠ وعن ثانيهما : « الممكن » الذى إذا وجب كان وجوبه من غيره ، بينما يعبر الدين عن الطرف الأول باسم « الله » وعن الثانى باسم « ما سواه » .

ويلاحظ أن الفيلسفة والدين ان أقر كل منهما بطرفين متقابلين فى الوجود، يذكر كل واحد منهما كذلك - فى ثنايا الحديث عن الوجود - ثلاث طبقات منه ، ترجع اثنتان منها الى أحد هذين الطرفين ، بينما يظل الطرف الآخر محتفظا بتفرد ووحده .

وهذه الطبقات الثلاث فى تعبير الفيلسفة هى :

- الواجب
- عالم الأفلاك
- عالم العناصر

وفى تعبير الدين :

- الله
- السموات
- الأرض

ويتبع تعدد الوجود الى هذه الطبقات ، الاختلاف فى قيمتها منسوبا بعضها الى بعض ٠ فالواجب لذاته فى نظر الفيلسفة : اسمى من عالم الأفلاك وعالم العناصر ، وبالتالي عالم الأفلاك اسمى من هذا الأخير ٠ والله فى نظر الدين : أرفع من السموات والأرض ، وتليه فى المرتبة السموات ثم الأرض ٠

ولو أريد ترتيب هذه الطبقات ترتيبا مكانيا يصور تدرجها فى السمو والرفعة ٠٠ لكان الواجب لذاته أو الله فى القمة العليا ، يليه الى أدنى عالم الأفلاك أو السموات ، ثم عالم العناصر أو الأرض وما فيها من كائنات - وفى مقدمة هذه الكائنات الانسان ٠

فعالم الأفلاك أو السميرات : النقطة الوسطى بين متناه فى الرفعة والمنزلة وهو الواجب لذاته أو الله ، وبين ما يبعد عنه كثيرا فى الدرجة وهو عالم العناصر أو الأرض • وكما يصور عالم الأفلاك النقطة الوسطى بين درجتين من الوجود بينهما تفاوت كبير ، يمثل بالتالى الصلة بينهما •

ولأن الفلسفة الاغريقية تنظر الى الأفلاك على أنها أجرام لها نفوس ، تحركها بطريق الشروق عقول مفارقة أو مجردة ، كان لهذه الفلسفة أن تتحدث بعبارة أخرى عن الصلة بين درجتى الوجود السابقتين المتفاوتتين تفاوتاً كبيراً فى القيمة ، فتذكر أن عقول الأفلاك – بدل التعبير بعالم الأفلاك على الاطلاق – هى الحلقة الوسطى ، وأنها التى تمثل تلك الصلة بين الواجب لذاته وعالم العناصر •

ولأن الدين يرى أن السماء مقر الملائكة ، كان لرجالها أن يذكروا أيضاً أن الملائكة – بدل التعبير بالسموات على الاطلاق – هى الصلة بين الله والعالم الأرضى •

وهكذا •• هناك فى نظر الفلسفة :

• الواجب لذاته •

• ثم عقول الأفلاك •

• ثم عالم العناصر •

وفى نظر الدين ورجاله :

• الله •

• فالملائكة •

• فعالم الكائنات الأرضية •

وكما نلاحظ ما تقدم ، نلاحظ أيضاً أنه – كنتيجة للتوفيق بين الدين والفلسفة – يطلق على الله اسم « الواجب لذاته » • وهذا الاطلاق يستتبع أن تتصور : أنه قد يعبر عن الحلقة الوسطى أو عن مركز الصلة مرة بالعقول ، وأخرى بالملائكة أو بعالم الامر ، وعن الطبقة الدنيا مرة بعالم العناصر وأخرى بعالم الأرض أو عالم الخلق •

وإذا كان ابن سينا من أوضح الموفقين بين الدين والفلسفة ، فننتظر منه أن يعبر فى غير غموض عن الدرجة العليا من الوجود بـ « الله » أو بـ « واجب الوجود » أو بهما معا ، وأن يتصور « ما سوى الله » أو « الممكن » - وهو فى جملة أقل قيمة ومنزلة فى نظره من الله أو الواجب - على أن منه ما يقترب من الله فى الرتبة والقيمة ومنه ما يبتعد عنه ، وأن يعبر عن ذلك الذى يلى الله فى الرتبة والقيمة بـ « العقول » مرة « والملائكة » أو « عالم الأمر » أخرى ، وعن هذا الذى يبعد عن درجة الله والواجب بـ « عالم العناصر » مرة ، و « الأرض » أو « عالم الخلق » مرة أخرى .

وهذا الذى يصح أن نترقيه منه نجده قد ذكر منسوباً إليه فى كتبه - كما وجدناه مذكوراً عند أستاذه الفارابى قبله - ولكن نجده هنا أكثر وضوحاً مما عثرنا عليه هناك .

فابن سينا - كالفارابى - له نوعان من التعبير عن درجات الوجود المتفاوتة ، نوع يتصل بعبارات الدين وآخر ينتسب الى المصطلحات الفلسفية .

والرسالة الثالثة من كتابه « رسائل فى الحكمة والطبيعات » ٠٠٠ (١) تميل الى التعبير الدينى ككتاب « فصوص الحكم » للفارابى ، وكتاب « النجاة » يميل الى التعبير الفلسفى على نحو كتاب « عيون المسائل » لأستاذه المعلم الثانى .

والله ، وهو الواجب لذاته أيضاً ، فى نظر ابن سينا - كموفق بين الدين والفلسفة - لابد أن يكون فاعلاً ومؤثراً فى غيره ، وغير الله هو الممكن الذى يتمثل فى عالمى العقول والعناصر ، وذلك لأن الدين يوحى بنسبة الفاعلية والتأثير فى الكون الى الله تعالى .

ولكن إذا روعيت وجهة الدين على هذا النحو ، فلا بد أيضاً - مراعاة للفلسفة - أن يتصور فى جانب الله أنه لا يصدر عنه العالمان دفعة واحدة ، عالم العقول والعناصر ، ولا أفراد العالم الواحد منهما جملة لأن نقل « الواجب » الى الله والتعبير به عنه ليس نقلاً لفظياً صرفاً مجرداً عما يحمله من مدلول ، يوضع بجانب التعبير الدينى بالله ، بل هذا النقل يستتبع معه ما لهذا الواجب فى الفلسفة من خصائص ، وهى خصائص تحول فى التصور الذهنى - على الأقل فى نظر القائلين بفكرة واجب الوجود - بين أن يتصور

العقل وقوع الكثرة عن « الواجب » دفعة واحدة وبين أن يحتفظ له بتلك الخصائص . وأخص خصائص الواجب البساطة فى وحدته ، سواء فى واقع الأمر أو التصور الذهني ، وفرض وقوع الكثرة عنه دفعة واحدة يقتضى أن يكون هناك تعدد فى جانبه ولو بالاعتبار والجهة . فلا بد فى تصور وجود المرتبة التالية له – وهى عقول الأفلاك – أن يتصورها الذهن على نحو : أن يوجد عنه منها عقل واحد بالذات ، وأن تكثر بالاعتبار ، تفاديا للكثرة ولو كانت اعتبارية فى ناحية الواجب .

« تنبيه : مفهوم ان علة ما يجب عنها (أ) غير مفهوم ان علة ما يجب عنها . (ب) وإذا كان الواجب يجب عنه شيئان فمن حيثيتين مختلفتى المفهوم، مختلفتى الحقيقة :

— فاما أن يكونا من مقوماته .

— أو من لوازمه .

— أو بالتفريق – احدهما من مقوماته والأخرى من لوازمه .

فان فرضنا من لوازمه عاد الأمر جذعا ، فتنتهى هى الى حيثيتين من مقومات العلة مختلفتين : اما للماهية ، واما لأنه موجود ، واما بالتفريق : احدهما للماهية والأخرى للوجود . فكل ما يلزم عنه اثنان معا ، ليس أحدهما يتوسط الآخر ، فهو منقسم الحقيقة (١) .

عالم الأفلاك :

ولجملة السماء محرك هو المحرك الأول ، وهو واحد . ولكل كرة من كرات السماء أو لكل فلك من أفلاكها محرك خاص غير مفارق له ، هو ما يسمى بـ نفس الفلك ، وله معشوق خاص مفارق له هو عقل الفلك . فعقول الأفلاك متعددة ، ونفوسها أيضا متعددة ، حسب عدد الأفلاك وما عرف منها ولكن محرك الكل واحد هو المحرك الأول .

« وأنت تعلم ان جوهر هذا المحرك الأول واحد ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذى لجملة السماء فوق واحد ، وان كان لكل كرة من

(١) الاشارات : ج ١ ص ٢٣٥ .

كرات السماء محرك قريب يخصه ، ومشوق معشوق يخصه - على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصلى الحكمة المشائية ، فانهم انما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، ويثبتون الكثرة للمحركات المفارقة (العقول) ، وغير المفارقة (النفوس) ، التى تخص واحدا ، واحدا منها ٠٠٠ والأشبه ، والأحق ، وجود مبدأ حركة لكل فلك له على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق ٠٠٠ ثم القياس - فضلا عن أنه كلام المعلم الأول والمشائين - يوجب هذا : فانه قد صح لنا أيضا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ، ومختلفة : فى الجهة ، وفى السرعة ، والبطء . فيجب أن يكون لكل حركة محرك غير الذى للآخر ، ومشوق غير الذى للآخر . والا لما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة والبطء .

وقد بينا أن هذه المشوقات خيرات محضة ، مفارقة للمادة ، وان كانت الكرات والحركات كلها تشترك فى المشوق الى المبدأ الأول ، فتتشترك لذلك فى دوام الحركة واستمرارها « (١) » .

وكأنه فى محيط الفلك هناك ثلاثة أمور : جرم الفلك أو جسمه ، ونفس الفلك وهى مصدر الحركة المباشرة لهذا الجرم فى اتجاه خاص ، وعقل مفارق هو هدف هذه الحركة المباشرة أو هو المعشوق الخاص بـ « نفس » الفلك . ونفس الفلك وان كانت المصدر المباشر لتحريك جرمه ، الا أن عقله المفارق محرك له أيضا من حيث أنه الغاية الخاصة التى تنجذب نحوها نفس الفلك .

لكن لماذا لا يكون العقل المفارق الذى هو المعشوق الخاص للفلك محركا مباشرا لحركته دون حاجة الى مصدر آخر قريب منه يناط به تحريكه المباشر يسمى النفس ، وبذا يكتفى بعقل وجرم فقط لكل فلك ؟

ابن سينا - فوق التجائه فى ذلك للمعلم الأول والمشائين - يعلل عدم الاكتفاء بالعقل المفارق ، والحاجة معه أيضا الى « نفس » لكل فلك ، بأن شأن العقل المفارق كلى ثابت . فارادته - لذلك - كلية، وتصوره كلى، ونسبة الأشطار المختلفة للحركة الصادرة عنه واحدة . ولكن لما كان لكل فلك فى حركته اتجاه خاص به ، وجب أن يكون محركه المباشر ذا طابع جزئى وأن يكون تحريكه فى اتجاه معين فحسب ، كما يجب أن يكون تصوره جزئيا ، وارادته

(١) النجاة : ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

وفق الاتجاه المعين فى تحريكه ووفق تصوره الجزئى . وصاحب هذه الخصائص هو ما يعرف بـ « نفس » الفلك .

« ونقول : انه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة (١) ٠٠٠ لأن الحركة أن كانت عن ارادة متجددة جزئية ، فان الارادة الكلية نسبتها الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ، فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه (٢) ٠٠٠ فاذن على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هى المبدأ القريب للحركة ، وأن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية (جزئية) تنتقل هذا الانتقال العقلى بعد استناده الى شبه تخيل . وأما القوة العقلية المجردة عن جميع اصناف التغير فتكون حاضره المعقول دائما ، ان كان معقولها كليا عن كلى أو كليا عن جزئى - على ما أوضحناه .

فاذا كان الأمر على هذا ، فالفلك متحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجددة الصورة والارادة ، وهى متوهمة أعمالها ادراك المتغيرات الجزئية ، وراءة الأمور الجزئية بأعيانها ، وهى كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا محضا ٠٠٠ لا يتغير ولا ينتقل ، ولا يخالطه ما بالقوة .

والمحرك القريب للفلك ان لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل هو السبب المتقدم لحركة الفلك . فقد علمت أن هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة ، لا تتحرك ولا بالعرض : وأما النفس المحركة - كما تبين لك - جسمانية ، ومستحيلة متغيرة ، وليست مجردة عن المادة ، بل نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التى لنا الينا ، الا أن لها أن تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة . وبالجملة تكون أوهاما أو ما يشبه الأوهام صادقة ، وتخيالاتها أو ما يشبه التخيالات حقيقة ، كالعقل العملى فينا ٠٠٠ وبالجملة ادراكاتها بالجسم .

ولكن المحرك الأول (وهو العقل المفارق للفلك) له قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه ، إذ ليس يجوز أن تتحرك بوجه من الوجوه فى أن تحرك ، والا لاستحالت ولكانت مادية - كما بين هنا - فيجب أن يحرك كما يحرك محرك بتوسط محرك آخر . وذلك الآخر (الذى هو النفس) محاول للحركة ، مريد

(٢) المصدر السابق : ص ٢٦٠ .

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٩ .

لها ، متغير بسببها ٠٠٠ والذى يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واستئناف ، فهو الغاية والغرض الذى ينحو المحرك وهو المعشوق ، والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق (١) .

وقد كان بان أنه ليس الغرض فى تلك الحركات شيئاً يتوصل اليه البتة بالحركة ، بل شيئاً مبايناً ، وبان الآن أنه ليس جسماً - اذ ان التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التى يؤمها ، فيدخل فى حركة الفلك معنى قسرى ، وقد قلنا ان مبدأ هذه الحركة ليست طبيعة - فبقى أن الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الأفلاك وموادها وأنفسها . ومحال أن يكون (التشبه) بالعنصرىات وما يتولد عنها ، ولا اجسام ولا أنفس غير هذه ٠٠٠ فبقى أن يكون لكل واحد منها شوق تشبه بجوهر عقلى مفارق يخصه . وتختلف الحركات وأحوالها وجهاتها التى لها لأجل ذلك ، وان كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكميته . وتكون العلة الأولى (الواجب الذى لم يسبق بإمكان) متشوق الجميع بالاشتراك .

فهذا معنى قول القدماء : ان لكل محركا واحدا معشوقا، ولكل كرة محرك يخصها ، ومعشوق يخصها . فيكون اذن لكل فلك « نفس » محرقة تعقل الخير، ولها بسبب الجسم تخيل (أى تصور للجزئيات ، واردة للجزئيات ، ويكون (أى الفلك) ما يعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه ، مبدأ يشوقه الى التحريك . ويكون لكل فلك (أيضا) عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل الفعال الى أنفسنا ، وانه مثال كل عقلى لنوع فعله ، فهو يتشبه به ٠٠٠

وكان عددها (عقول الأفلاك) عشرة بعد « الأول » :

— أولها المحرك الذى لا يتحرك : وتحريكه لكرة الجرم الأقصى .

— ثم الذى هو مثله ٠٠٠ لكرة الثوابت .

— ثم الذى هو مثله ٠٠ لكرة زحل .

وهكذا ٠٠٠ حتى ينتهى الى العقل الفائض على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونسميه نحن الفعال .

(١) المصدر السابق : ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

وان لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها
ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عددا . وكانت على مذهب العلم
الأول قريبا من خمسين فما فوقها ٠٠٠ وآخرها العقل الفعال ٠٠٠ « (١) .

فهنأ ، فى عالم الأفلاك عبارات ، أو اصطلاحات أربعة :

« المحرك الأول » الذى لا يتحرك : وهو العقل الأول من سلسلة عقول
الأفلاك ، الناشء مباشرة عن الواجب لذاته . وهو واحد بذاته غير متكثّر
فيها ، وان تكثّر بعد ذلك بالاعتبار . وهو المحرك العام لجملة السماء - وان
كان لكل فلك فى جملة السماء محرك خاص به - وهو المعشوق لجميع الأفلاك ،
وان كان لكل فلك معشوق خاص به ، هو عقله المفارق له .

و « عقل المثلك » : وهو القوة المحركة له على الدوام تحريكا غير مباشر ،
وهو مفارق له ، ومعشوق له ، وغاية له .

و « نفس الفلك » : وهى القوة المتصلة به والمحركة له تحريكا مباشرا
فى اتجاهه الخاص به . وحاجة الفلك مع هذه النفس الى عقل مفارق - هو
محرك له أيضا - لأجل دوام الحركة واستمرارها .

و « جرم الفلك » أو جسمه : وهو الجزء المادى ، الأثيرى ، فى الفلك .
وهو الذى يتحرك بناء على تحريك محركه القريب ، الذى هو النفس .

وهذه الاصطلاحات الأربعة تشير الى موجودات يمكن أن تدخل تحت
أنواع ثلاثة فى عالم السماء :

النوع العقلى : وهو نوع القوى المدبرة المفاارقة ، بما فيها المحرك الأول ،
لأنه عقل أيضا .

والنوع النفسى : وهو نوع القوى المدبرة المتصلة بالأجسام الفلكية .

والنوع الجسمى : وهو النوع القابل للتدبير والتحرك .

وهذه الأنواع الثلاثة متفاوتة فى منزلة الكمال . أدخلها فيه : العقل ،
ثم النفس ، ثم الجسم .

(١) المصدر السابق : ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

ولكن ، هل وجود هذه الأنواع الثلاثة فى عالم السماء ضرورة من ضرورات العقل والمنطق ؟

وهل تفاوتها فى المنزلة من ضرورات العقل أيضا ؟

أم أن أصحاب التفلسف فى القديم القائلين بها ، لم يستطيعوا التخلص من الايمان بتنوعها وتفاوتها - كأثر باق فى نفوسهم من آثار عقيدتهم الشعبية الأولى ، فكان تفلسفهم لتبرير الايمان ، وتبرير تفاوتها أمام العقل الانسانى العام ؟

ان المحاولة الفلسفية لشرح هذه الأنواع وشرح صلاتها بعضها ببعض تنبىء عن تبرير لا شعورى لايمان بشىء معين فى الكون ، عرفه الانسان عن طريق دينى ، دون أن يدركه عن طريق العقل والمنطق من نفسه ابتداء . وما يذكر من عدد عقول الأفلاك ، ونفوسها ، وأجرامها ، ليس أيضا وليد المعرفة النظرية الانسانية البحتة ، بمقدار ما هو نتيجة لعقيدة دينية فى قوى الكون ، وان بدا ذلك فى صورة عقلية انسانية .

والفلاسفة الذين قالوا بالقوى الكونية السماوية - أو بعقول الأفلاك - لم يعنوا جميعا بربطها : فى نشأتها ووجودها وترتيبها واتجاهاتها ، بـ «موجود أول» أو بـ «علة أولى» . انما الذين عنوا بذلك : اما من يهتمهم - من الوجهة الدينية أيضا - ابراز قوة واحدة كلية فى الكون كله هى الأولى فيه ، لها التأثير فى كائناته ، واليها وحدها يرجع وجود كل موجود فيه ، وهؤلاء هم القائلون باسناد الخلق والايجاد فى العالم الى الله . واما من يعينهم رؤية وحدة منسجمة بين موجودات الكون كله يتصل بعضها ببعض اتصال تدرج فى الكمال وتفاوت فى القيمة . والأولون هم رجال الأديان السماوية ، والآخرين هم أصحاب الأفلاطونية الحديثة .

ففكرة العقول فى أصلها شىء ، وربطها ببعضها وترتيبها وارجاعها جميعها فى نشأتها الى مصدر آخر وراءها شىء آخر . ومع ذلك ، اذا ذكرت هذه الفكرة عند فيلسوف دينى ، بدت عنده على أنها معالجة لها فى أصلها ولما طرا عليها من تغيير . لكن لا يصح أن تفهم على أنها كانت اول الأمر ابتداء هكذا كما تبدو عنده ، بل الأجدر أن يعتبر الحاصل لها تطورا لاحقا بها .

وابن سينا - فيما ذكر له من نصوص سابقة - حاول بأسلوب واضح تبرير وجود الأنواع الثلاثة فى عالم السماء ، من وجهة المعلم الأول والمشائين

من بعده • وفى موضع آخر حاول بيان نشأتها عن الموجد الأول أو العلة الأولى ، وهو الله تعالى أو واجب الوجود الذى لم يسبق بإمكان • وفى بيان نشأتها كان لابد له أن يراعى ما لخصائص الموجد الأول باعتبار كونه واجب الوجود لذاته ، لم يسبق وجوده بإمكان • وأخص هذه الخصائص وحدته المطلقة ، فى واقع الأمر التصور الذهنى معا •

ومراعاة هذه الخاصة فى جانب « الموجد الأول » توحى فى تصوير نشأة الأنواع الثلاثة عنه ، بأنها لا تنشأ عنه جميعها دفعة واحدة ، ولا نوع واحد منها كذلك بجملة مرة واحدة ، بل الذى ينشأ عنه مباشرة فرد واحد من نوع منها • وليس ذلك الفرد من أفراد نفوس الأفلاك ، ولا أفراد أجرامها ، بل من أفراد عقولها • أما أنه من العقول خاصة فلأن نوعها أشرف الأنواع الثلاثة ، لما لها من ميزة المفارقة والتجرد ، وبالتالي لما لها من صفات الأمر الكلى • وأما أنه فرد ولحد بالذات ، فلأن تصور نشأة الكثير عن واجب الوجود - ولو كانت كلها عن نوع واحد - يتعارض مع تصور الوحدة المطلقة له ، إذ أن ذلك يفضى الى التعدد ، ولو بالاعتبار والجهة •

ولأن هناك نوعين آخرين من الأنواع الثلاثة لموجودات السماء : نوع نفوس الأفلاك ، ونوع أجرامها ، ولا يصح فى التصور الفلسفى القديم نشأة أفرادهما مباشرة عن الموجد الأول - لما فى هذه الأفراد من نقص ، وإن اختلفت درجته باختلاف النوعين ، واختلف سببه كذلك - اضطر الفلاسفة القائلون بنشأة الموجودات السماوية •• أن يتصوروا وجود نفوس الأفلاك وأجرامها عن أول موجود مباشر صدر عن الموجد الأول ، وهو عقل ، كما سبق •

الموجود الأول اذن : عقل ، وواحد بالذات • وهو « المبدع » والمحرك لما بعده من موجودات السماء ، وكما يلقب بالموجود الأول يلقب بالمبدع الأول والمحرك الأول • وكونه واحدا بالذات اقتضته الوحدة المطلقة لواجب الوجود لذاته • وكونه عقلا - دون أن يكون نفسا أو جرما اقتضاه الكمال المطلق لواجب الوجود أيضا ، لأن العقل - فى التصور الفلسفى القديم - أشرف أنواع الموجودات السماوية الثلاثة ، فنوعه لذلك هو الأليق بالاتصال المباشر بذات الواجب •

ولأن وجود النوعين الآخرين – وهما فوق واحد بالذات ، أى فيهما
كثرة – مرتبط بوجود العقل الأول ، كان لابد أن يتصور الذهن فى هذا العقل
الأول كثرة أيضا ، لأن صدور الكثرة يستلزم كثرة فيما تنشأ عنه (١) .

ولكن كيف يجمع بين وحدة له بمقتضى نشأته هو عن الموجد الأول ،
وبين كثرة فيه بمقتضى صدور كثرة عنه ، التى هى : «نفس» الفلك و «جرمه» ؟

والتصور الفلسفى القديم ان أشكل على نفسه بذلك ، كان يطمئن فى
الاجابة عن هذا الاشكال بأن وحدة العقل ذاتية ، أما كثرته فاعتبارية .

نشأة العقول :

فالموجد الأول ، الواحد وحدة مطلقة ، نشأ عنه عقل واحد بالذات ،
متكرر بالاعتبار . وعن هذا العقل نشأ فرد من أفراد كل نوع من أنواع
الموجودات السماوية الثلاثة : نشأ عنه « عقل » الفلك ، و « نفسه » ،
و « جرمه » .

وعن العقل الثانى – الذى صاحبه فى الصدور نفس الفلك وجرمه – نشأ
كذلك ثلاثة أفراد تمثل الأنواع الثلاثة : عقل ، ونفس ، وجرم .

وهكذا . . . الى أن يصل التدرج والصدور الى عقل القمر ، ونفسه ،
وجرمه . وبهذه الأفراد الثلاثة التى للقمر يتم عالم الأفلاك ، ويبتدى عالم
العناصر . ولكن دون أن تكون هناك فجوة بين العالمين ، إذ أن العقل المفارق
المعشوق لفلك القمر (لنفسه وجرمه) هو المتولى تدبير العقل الانسانى فى
العالم الأرضى ، وهو لهذا – بالنسبة لعقل الانسان – يأخذ صفة « الفعال »
كما يأخذ عقل الانسان صفة « المستفاد » .

والكيفية التى صدر بها العقل الأول عن الموجد الأول ، هى بعينها
التي يصدر بها العقل الثانى (الفارق) ، ونفس الفلك وجرمه ، عن العقل
الأول . وهى بعينها التى يصدر بها العقل الثالث (المفارق) ، ونفس فلك
آخر وجرمه ، عن العقل الثانى ، وهكذا . . . حتى العقل (المفارق) الأخير ،
وهو عقل القمر ، ونفسه ، وجرمه .

(١) هكذا كان التصور الفلسفى القديم .

وهذه الكيفية التي تتمثل في العلم والمتعقل :

فعلم الموجد الأول ، وهو الله أو الواجب لذاته ، ينشأ عنه العقل الأول ، وهو علم واحد لا كثرة فيه .

أما علم العقل الأول فمتعدد ، هو نوعان : علمه لموجده ، وعلمه لنفسه ، وعن هذا التعدد فيه نشأ عنه متعدد : عقل ثان ، ونفس ، وجرم ، وعن أشرف العلمين فيه نشأ أشرف الموجودات عنه ، وعلمه بالموجد الأول أشرف من علمه بنفسه ، ولذا كان سبب صدور العقل الثاني عنه . بينما علمه بذاته كان سبب صدور نفس الفلك ، وجرمه .

وبالتالي تلاحظ ذات العقل باعتبارين : باعتبار كونها في نفسها ممكنة الوجود ، وباعتبار كونها بنسبتها الى الموجد الأول واجبة الوجود . وأحد الاعتبارين أشرف من الآخر . ولهذه المغايرة كان علم العقل بنفسه من حيث الأول سببا في صدور جرم الفلك عنه ، بينما كان علمه بنفسه من حيث الاعتبار الثاني السبب في أن تصدر عنه نفس الفلك .

وهكذا ، ثلاث جهات مختلفة في الأفضلية ينشأ عنها وجود ثلاثة أمور مختلفة في الشرف والرتبة أيضا :

فالعلم بالموجد الأول : وهو أشرف أنواع علم العقل ، ينشأ عنه عقل مفارق آخر ، هو أشرف الموجودات الصادرة عنه .

وعلم العقل بنفسه من حيث اعتبار ذاته الممكنة : أضعف مراتب علمه ، وينشأ عنه جرم الفلك ، للذي هو أضعف الموجودات الصادرة عنه ، وأقلها في الدرجة .

وبين هذا وذاك في الرتبة علم العقل بنفسه من حيث كونه واجب الوجود عن موجده الأول : وينشأ عنه ما هو بين العقل المفارق للفلك وبين جرمه في منزلة الموجودات الصادرة ، وهو نفس الفلك .

وعلى هذا النحو تذكر الكيفية في نشأة كل عقل مفارق لفلك ، ونشأة نفسه وجرمه ، عن عقل مفارق سابق عليه . وصدور الموجودات بهذه الكيفية وعلى الترتيب السابق لا يخرج الموجد الأول عن كونه موجدا لكل ، ومؤثرا في الجميع .

» ... فتعقله (أي الموجد الأول) علة للوجود على ما يعقله .

وروجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده ، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره .

وهو فاعل الكل ، بمعنى أنه الموجود الذى يفيض عنه كل وجود فيضا تاما مباينا لذاته .

ولأن كون ما تكون عن الأول انما هو على سبيل اللزوم - انصح أن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته - فلا يجوز أن يكون أول الموجودات ، وهى المبدعات ، كثيرة : لا بالعدد ، ولا بالانقسام الى مادة وصورة ، لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هي لذاته لا لشيء آخر . والجهة والحكم الذى فى ذاته ، الذى منه يلزم هذا الشيء ، ليست الجهة والحكم الذى يلزم عنه لا هذا الشيء ، بل غيره . فان لزم منه شيان متباينان بالقوام ، أو شيان متباينان يكون منهما شيء واحد ، مثل مادة وصورة لزوما معا . فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين فى ذاته . وتلك الجهتان اذا كانتا لا فى ذاته ، بل لازمتين لذاته . فالسؤال فى لزومها ثابت حتى يكونا فى ذاته ، فيكون ذاته منقسما بالمعنى ، وقد منعنا هذا قبل ، وبيننا فساده .

فبين أن أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيته موجودة لا فى مادة (أى مجردة) . فليس شيء من الأجسام ، ولا من الصور التى هى كمالات الأجسام ، معلولا قريبا منه ، بل المعلول الأول عقل محض (مفارق) ، لأنه صورة لا فى مادة . وهو أول العقول المفارقة التى عدناها ، ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للجرم الأتصى على سبيل التشويق .

فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول (وهو أول الموجودات عن العلة الأولى الواجبة الوجود لذاتها) صورة مادية ، ولا الا يكون مادة أظهر . . . فواجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا ، بل عقلا (محضا) .

وانت تعلم أن ههنا نفوسا وعقولا مفارقة كثيرة ، فمحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق . لكنك تعلم أن فى جملة الموجودات عن الأول أجساما - ان علمت أن كل جسم ممكن الوجود فى حد نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل الى أن تكون عن الأول بغير واسطة ، فهى كائنة عنه بواسطة . وعلمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة واحدة محضة ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد ، فبالحرى أن تكون الأجسام عن المبدعات . لأولى بسبب اثنيينية يجب أن تكون

فيها ضرورة ، أو (بسبب) كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في العقول المفارقة
شيء من الكثرة الا على ما أقول :

ان المعلول بذاته ممكن الوجود ، و بـ « الأول » واجب الوجود ، وهو
يعقل ذاته ويعقل « الأول » ضرورة ، فيجب أن يكون فيه من الكثرة :

- معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حد نفسها
- وعقله وجوب وجده من « الأول » المعقول بذاته
- وعقله « الأول »

وليست الكثرة له عن الأول : فان امكان وجوده أمر له بذاته لا بسبب
الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته
كثرة لازمة لوجوب حصوله عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون عن شيء واحد
ذات واحدة ، ثم تتبعها كثرة اضافية ليست في أول وجوده ودخله في مبدأ
قوامه ، بل يجوز أن يكن الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد يلزمه
حكم وحال أو صفة أو معلول ، ويكون ذلك أيضا واحدا ، ثم يلزم عنه
بمشاركة ذلك اللازم شيء ، فتنبع من هناك كثرة كلها تلزم ذاته ٠٠٠ فيجب
اذن أن يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة معا عن المعلولات
الأولى ، ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد منها الا واحدا ، ولا يمكن
أن يوجد عنها جسم ، ثم لا امكان كثرة هناك الا على هذا الوجه فقط .

وقد بان لنا - فيما سلف - أن العقول المفارقة كثيرة العدد فليست
اذن موجودة معا عن الأول ، بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ،
ثم يتلوه عقل ، وعقل ٠٠٠

ولأن تحت كل عقل (مفارق) فلكا بمادته (جسمه) ، وصورته - التي
هي النفس ، وعقلادونه ، فتحت كل عقل (مفارق) ثلاثة أشياء في الوجود ٠٠
فيجب أن يكون امكان وجود هذه الثلاثة عن ذلك العقل الأول في الابداع ،
لأجل التثليث المذكور فيه ، والأفضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة ، فيكون
اذن :

- العقل الأول يلزم عنه - بما يعقل « الأول » ٠٠٠ وجود عقل (مفارق)
تحتة .

- وبما يعقل ذاته ٠٠٠ وجود صورة الفلك الأقصى وكمالها ، وهي
النفس .

– وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة فى تعقله لذاته ٠٠٠
وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة فى جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه ، وهو
الأمر المشابك للقوة .

فبما يعقل « الأول » يلزم عنه عقل ، وبما يختص بذاته على جهتيه (تلزم)
الكثرة الأولى بجزأياها ، أعنى المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة
أو بمشاركتها ٠٠٠

وكذا الحال فى عقل عقل ، وفلك فلك ٠٠ حتى ينتهى الى العقل الفعال
الذى يدبر انفسنا ٠٠٠ ، (١) .

ويذكر ابن سينا هذا المعنى – وهو ضرورة أن يكون الموجود الأول بعد
واجب الوجود لذاته عقلا مفارقا ، وواحدا بالذات – مركزا فى نص آخر له
فى كتابه « الاشارات » ، ومع تركيزه لا يخالطه لبس ولا غموض ، يقول :

« هداية وتحصيل : فقد بان لك أن جواهر غير جسمانية موجودة ، وأنه
ليس واجب الوجود الا واحدا فقط لا يشارك شيئا آخر فى جنس ولا نوع ،
فتكون هذه الكثرة من الجواهر الغير الجسمانية معلولة وقد علمت ايضا
أن الأجسام السماوية معلولة لعقل غير جسمانية فتكون هى من هذه الكثرة .
وقد علمت أن واجب الوجود لا يجوز أن يكون مبدأ لاثنين معا الا بتوسط
أحدهما ، ولا مبدأ للجسم لا بتوسط ، فيجب إذن أن يكون العلول الأول منه
جوهرها واحدا من هذه الجواهر العقلية ، وأن تكون الجواهر العقلية الأخرى
بتوسط ذلك الواحد ، والسماويات (الأفلاك) بتوسط العقليات » (٢) .

وإذا كان صدور الأفلاك ، بما لها من عقول ونفوس وأجرام ، عن
الموجد الأول على نحو ما ذكر : أول عقل لأقصى فلك نشأ وحده مباشرة عن
الموجد الأول ، ثم بتوسط هذا العقل نشأ عقل ثان وفلك آخر ، ثم بتوسط
العقل الثانى نشأ عقل ثالث وفلك آخر ، ثم بتوسط العقل الثانى نشأ عقل
ثالث وفلك ثان ٠٠٠ الخ ، فعالم العقول جملة هو الواسطة فى نشأة العالم
الأرضى عن الموجد الأول ، كما أن العقل الأول من العقول هو وحده الواسطة
الأولى وعلى سبيل الحقيقة بين العالم كله الممثل للكثرة والقائم عليها ، وبين
الموجد الأول الواحد وحده مطلقة ومن كل وجه .

(١) « النجاة » : ص ٢٧٥ : ٢٧٨ . (٢) ج : ص ٤٣ .

« ومما لا شك فيه أن مهنا - فى العالم الأرضى - عقولا بسيطة مفارقة •

وتحدث مع حدوث أبدان الناس ، ولا تفسد ، بل تبقى •

وليست صادرة عن العلة الأولى (مباشرة) لأنها كثيرة مع وحدة النوع ، ولأنها حادثة ليست بمعلولات قريبة ، لهذا المعنى : وهو أن الكثرة فى عدد المعلولات القريبة محال •• فهى اذن معلولات « الأول » بتوسط ••

فيجب اذن ، أن يكون المعلول الأول عقلا (مفارقا) ، واحصدا بالذات ، ولا يجوز أيضا أن يكون عنه (عن المعلول الأول) كثرة متفقة النوع : وذلك لأن المعانى المتكثرة التى فيه وبها يمكن وجود الكثرة عنه ••• ان كانت مختلفة الحقائق كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئا غير ما يقتضى الآخر فى النوع ، فلم يزل كل واحد منها ما يلزم الآخر بل طبيعة أخرى ، وان كانت متفقة الحقائق فيماذا تخالفت وتكثرت ، ولا انقسام بمادة هناك ؟

فاذن المعلول الأول لا يجوز عنه وجوب كثرة الامتلفة النوع • فليست هذه الأنفس الأرضية كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة أخرى موجودة • وكذلك عن كل معلول أول عال ••• حتى ينتهى الى معلول يكون عنه كون الاسطقات القابلة للكون والفساد ، المتكثرة بالعدد والنوع معا ، فيكون تكثر القابل سببا لتكثر فعل مبدأ واحد بالذات • وهذا بعد استتمام السماويات كلها ، فيلزم عقل بعد عقل •• حتى تتكون كرة القمر ، ثم تتكون الاسطقات وتنتهى لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد من العقل الأخير ، فانه اذا لم يكن السبب فى الفاعل وجب أن يكون فى القابل ضرورة •• (١) •

وحاصل ما تقدم أن تصوير نشأة العالم السماوى - وتصوره أيضا - عن « الأول » الواحد وحدة مطلقة ، قام :

على فرض أن هناك فى علم السماء أنواعا ثلاثة من الموجودات ، مختلفة فى الذات والقيمة ، وموزعة الى : عقل ، ونفس ، وجسم • وربما كان العقيدة الدينية أثر فى التنوع ، وأثر كذلك فى اختلاف القيم •

وعلى أن العقل الانساني - فى التفلسف الاغريقى القديم - لا يتصور نشأة الكثرة المختلفة فى الحقيقة ، والقيمة ، دفعة واحدة عن الواحد وحدة مطلقة .

وإذا كان العقل هو صاحب الأثر الأقوى فى العالم السماوى ، وصاحب المرتبة العليا بعد الموجد الأول فى الشرف والأفضلية ، فهو أيضا الواسطة فى نقل تأثير الموجد الأول الى العالم الأرضى . وهكذا : نجد الله أو واجب الوجود هو الفاعل فى الكل ، أما عن طريق مباشر على نحو إيجاده للعقل الأول ، أو غير مباشر على نحو إيجاده للموجودات الأخرى ، سماوية أو أرضية .

وابن سينا ان شارك الفارابى فى تصوير نشأة العالم السماوى عن الله الواجب الوجود ، يجعل العقل الأول الصلة المباشرة بينهما ، وشاركه كذلك فى تصوير وجود العالم الأرضى عنه أيضا لكن بتوسط العقول المفارقة جملة ، فانه يمتاز عنه بالتعليل فى التصوير ، ويعرضه للفكرة فى أساليب مختلفة . ورضع نصوصه هنا أمام نصوص الفارابى فى كتابه « عيون المسائل » (١) كاف فى وضوح الفرق بين تصوير كل منهما ، وعرضهما للفكرة الواحدة .

والى هنا حاول ابن سينا أن يجيب على هذه الإضئلة :

لماذا كان أول الموجودات عن الله الواجب الوجود واحدا بالذات ، أو لماذا لا توجد عنه الكثرة دفعة واحدة (٢) ؟

ولماذا كان أول الموجودات عنه عقلا (مفارقا) ، ولم يكن نفسا ، أو جرما (٣) ؟

وكيف يتكثر العقل الأول بالاعتبار ، مع أنه واحد بالذات (٤) ؟

وكيف كانت هذه الكثرة الاعتبارية فى الذهن سببا فى وجود الكثرة الحقيقية فى الوجود (٥) ؟

(١) صفحة ٦٨ - ٦٩ .

(٢) يراجع أيضا « النجاة » : ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ .

(٣) يراجع المصدر السابق كذلك ، ص ٢٧٥ .

(٤) يراجع المصدر السابق فى ص ٢٧٦ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ .

وإذا تحدث ابن سينا حتى الآن عن موجودات السماء باسم الأفلاك ،
وما لها من عقول مفارقة ونفوس وأجرام ، وجارى بذلك مصطلحات الفلسفة ،
فإنه فى موضع آخر يحاول أن يبين أن هذه الأفلاك تتفق مع « الملائكة »
فى لسان الشرع ، سواء فى الطبيعة ، أو المهمة والغاية :

فى « رسالة الحدود » يقول فى حد الملك :

« هو جوهر بسيط نو حياة ونطق ، عقلى غير مائت ، وهو واسطة
بين البارى عز وجل والأجسام الأرضية ، فمنه عقلى ، ومنه نفسى ، ومنه
جسمى » (١) .

ويقول فى رسالة اثبات النبوة :

« ثم بينوا (أى الحكماء المتشرعون) أن الأفلاك لا تفنى ولا تتغير أبد
الدهر . وقد ذاع فى الشرع أن الملائكة أحياء قطعاً ، لا يموتون ، كالإنسان
الذى يموت . فإذا قيل أن الأفلاك أحياء ناطقة لا تموت ، والحق الناطق غير
الميت يسمى ملكاً ، فالأفلاك تسمى ملائكة » (٢) .

وعلى كل حال ، فقد التزم ابن سينا القول بالوساطة بين الموجد الأول
الواحد من كل وجه وبين ما عداه المتكثر الناشئ عنه ، توفيقاً منه بين الفلسفة
والدين :

رأى الفيلسوف : فى حرصها على كون الواجب لذاته - وهو الذى جعل
فى الدين الموجد الأول - واحداً من جميع جهاته ، أى واحداً فى الواقع
والتصور .

ورأى الدين : فى ربط العالم بهذا الواجب لذاته ، على نحو أن أفراد
العالم ، وهى كثيرة كثيرة لا نهاية لها ، صادرة عن الواجب بفعل وإيجاد منه .

أذ لو روعيت الفيلسوف وحدها لما تحتم القول بصدور شئ عن الواجب
لذاته ، لأن التزام ذلك يؤدى إذا كنت هناك كثيرة صدرت عنه الى مخالفة
بعض خصائص الواجب ، وهو الوحدة المطلقة له . كما أن رعاية الدين

(١) كتاب « رسائل فى الحكمة والطبيعات » : ص ٨٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٨ .

وحده كانت لا تتطلب التشدد فى معنى الوحدة لله على النحو الذى أرادته الفلسفة ، وهو أنه واحد فى الواقع والتصور ذهنى ، مادام يؤمن الدين على أن الله واحد لا شريك له فى إيجاد الكون كله .

وابن سينا فى الوساطة لم يخرج بها عن الهدف الذى اتجه إليه الفارابى قبله ، وهو محاولة حل المشكل الناشئ عن نقل « لواجب بذاته » من الفكر الاغريقى مع ما له من خصائص وصفات الى الله الموجد ، والفاعل فى الدين . ذلك المشكل الذى يتلخص فى كيف : يلتقى موجود من الزم لوازمه الوحدة من كل وجه التى تضار لو تصور المذهب صدور كثرة عنه ، مع موجود آخر من اخص خصائصه الفعل والايجاد لما سواه الكثير ، كثرة لا تحد .

ولكن ، هل لنا أن نقطع بأن كلام الفارابى وابن سينا لم يسبق باثارة هذا المشكل ، وبالتالي لم يسبقا بمحاولة عقلية فيه على نحو ما وجد عندهما؟ أم أن عملية التوفيق بين الدين والفلسفة - وقد سبقا بها قطعاً فى تفلسف اليهود والمسيحيين - لا بد أن توحى بمثل هذا المشكل وبمحاولة عقلية لحله؟

معرفة الوجود فى نظر ابن سينا :

والآن اذا أردنا أن نتعرف رأى ابن سينا فى معرفة الوجود وفى وسيلة ادراكه ، وقيمة وسائل معرفته ان تعددت ، وجدنا أن ما ينسب اليه الآن فى كتبه فى هذا الشأن لا يخرج فى حقيقته عما عرف للفارابى قبله ، وما عرف لفلاسفة الاغريق ، وأخيراً عما أوصت وتوصى به طبيعة الأديان كذلك .

فالوجود - استخلاصاً من كلام ابن سينا - كما ينقسم الى واجب وممكن ، يجوز أن ينقسم أيضاً الى مجرد عن المادة والى متصل بها . والمجرد عن المادة هو ما يعرف بالفعل أو « المجرّد » ، وعالمه هو ما يعرف بعالم العقول أو المجرّدات . والمتصل بالمادة هو ما يعرف بالمادى أو المحسوس ، وعالمه هو ما يعرف بعالم المادة أو العالم المحسوس .

وسيلة ادراك الوجود كله يجب أن تكون كذلك متنوعة ، تبعاً لتنوع الوجود نفسه الى واجب وممكن ، أو مجرد عن المادة ومتصل بها .

فالإنسان - فى نظر ابن سينا - كمدرّك للوجود . أو كمحاول لادراكه يتوسل بـ « عقله » لمعرفة عالم العقول أو المجرّدات ، ويتوسل بـ « حسه »

للقوفوف على عالم المادة ، أو العالم المحسوس . وهو ان يتوسل باحدى الوسيطتين لمعرفة الوجود ، المجرّد عن المادة منه ، والمختلط بها فيه ، يفعل ما تمليه الطبيعة الانسانية وطبيعة الوجود ذاتها : فالانسجام لا يتم بين الوسيلة وهدفها ، أو بعبارة أخرى لا توصل الوسيلة الى هدفها الا اذا كانت من جنسه . والعقل الانساني من طبيعة عالم العقول ، وحواس الانسان من جنس عالم المادة . ويتعين اذن كى يقف الانسان على نوعى الوجود ، العقلى والمادى ، أن يضطر فى سبيل وقوفه عليهما أن يوجه من طبيعته الخاصة لكل من النوعين ما يناسبه ، على نحو ما ذكر .

وابن سينا - كالمفارلى - لم يضع الوجود كله ولا أنواعه المتعددة فى مرتبة واحدة ، بل جعل أساس تنوعه وتعدده اختلافه فى المرتبة والقيمة : فعالم العقول ان كان فى الجملة افضل من عالم المادة والحس ، فالموجود الاول افضل العقول أو المجرّدات كلها ، وبالتالي افضل الوجود كله : عقلية ومادية ، وسماوية وأرضية . ولأن الموجود الأول افضل الموجودات على الاطلاق ، فالذى من هذه الموجودات يقرب عن ذاته يكون افضل من غيره منها ، والذى يبعد عنه يكن أقل من الدرجة ، كثيراً أو قليلاً ، منه طبعاً ، وكذا مما يليه .

« ويجب أن نعلم أن الوجود اذا ابتدأ من عند الاول ، لم يزل كل تال منه أدون مرتبة من الاول ، ولا يزال ينحط درجات :

فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية : المجرّدات التى تسمى عقولا .

ثم مراتب الملائكة الروحانية التى تسمى نفوساً : وهى الملائكة العملية .

ثم مراتب الأجرام السماوية : وبعضها اشرف من بعض ، الى أن تبلغ آخرها .

ثم من بعدها بيتدىء وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فتلبس أول شىء صورة العناصر ، ثم تتدرج يسيراً يسيراً ، فيكون أول الوجود فيها أخس وأرذل مرتبة من الذى يتلوه ، فيكون أخس ما فيه :

المادة (المطلقة) .

ثم العناصر .

ثم المركبات الجمادية .

ثم الناميات .

- وبعدما الحيوانات
- وأفضلها الانسان

وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ، ومحصلا للأخلاق ،
التي تكون فضائل علمية •

وأفضل هؤلاء هو المستعد لرتبة النبوة ٠٠٠ ، (١) •

وابن سينا هنا فى ترتيب الوجود جعله تنازلياً فى عالم العقول ،
وتصاعدياً فى عالم المادة • أى أنه فى عالم العقول ابتداءً من الأكمل الى
الأدنى فى الكمال فيه ، وفى عالم المادة ابتداءً من الأدنى الى الأكمل فيه •
وعلى كل حال نظر الى الوجود نظرة مختلفة ، ورتبه الى درجات فى المنزلة ،
بعد ما نوعه الى أنواع متعددة •

واختلاف الوجود عنده فى الدرجة والقيمة – بعد تنوعه الى أنواع ،
او بناء على تنوعه الى أنواع – تبعه اختلاف وسيلة ادراكه فى المنزلة
والتقدير ٠٠٠

فالعقل الانسانى ، لأنه وسيلة ادراك العالم المتميز فى الجملة من
الوجود ، وهو عالم العقول أو المجردات ، أشرف وأدخل فى القيمة من الحس
الذى هو وسيلة معرفة العالم الخسيس فى الجملة من الوجود ، وهو عالم
المحسوس ، والمعرفة العقلية أفضل من المعرفة الحسية • وصاحب المعرفة
العقلية من الناس يتميز فى الرتبة عن صاحب الضرب الثانى من المعرفة ،
وحظه فى اللذة والكمال والسعادة أبلغ منه •

« تنبيه : كل مستلذ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك ، وهو بالقياس
اليه خير • ثم لا شك فى أن الكمالات وادراكاتها متفاوتة : فكمال الشهوة
مثلاً أن يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلوة مأخوذة عن مادتها ، وبوقوع
مثل ذلك لا عن سبب خارج كانت اللذة قائمة • وكذلك الملموس والمشموم
ونحوهما • وكمال القوة الغضبية أن تتكيف النفس بكيفية غلبة أو بكيفية
شعور بأذى يحصل فى المغضوب عليه • وكمال الرهيم التكيف بهيئة ما يرجوه
أو ما يذكره ٠٠٠ وعلى هذا سائر القوى •

(١) كتاب « النجاة » : ص ٢٩٩ •

وكمال الجوهر العاقل ان يتمثل فيه جليلة الحق الأول قدر ما يمكنه ان ينال منه ببهائه الذى يخصه ، ثم يتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه – مجردا عن الشوب – مبتدأ فيه بعد الحق الأول بالجواهر العقلية العالية ، ثم الروحانية السماوية ، ثم بعد ذلك ، تمثلا لا يمايز الذات ، فهذا الكمال الذى يصير به الجوهر العقلى بالفعل • وما سلف فهو الكمال الحيوانى •

• والادراك العقلى خالص الى الكنه عن الشوب ، والحسى شوب كله ، وعدد تفاصيل العقلى لا يكاد يتناهى ، و (تفاصيل) الحسية محصورة قلة ، وان كثرت فبالأشد والاضعف •

ومعلوم ان نسبة اللذة الى اللذة نسبة المدرك ، والادراك الى الادراك : فنسبة اللذة العقلية الى الشهوانية نسبة جليلة الحق الأول وما يتلوه الى نيل كيفية الحلوة ، وكذلك نسبة الادراكين « (١) » •

وابن سينا يردد هذا المعنى فى عبارة أخرى ، ربما كانت أوضح وأبين ، فى قوله :

« ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة « الكل » والنظام المعقول فى الكل ، والخير الفائض فى الكل ، مبتدأ من مبدأ الكل • سالكا الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة (المعقول) ، ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما من التعلق بالأبدان (النفوس) • ثم الاجسام العلوية بهيئاتها وقواها ، ثم تستمر كذلك • حتى تستوى فى نفسها هيئة الوجود كله ، فتقلب عالما معقولا موازيا للعالم الموجود كله ، مشاهدا لما هو الحسن المطلق والخير المطلق ، والجمال الحق ، ومتحددا به ، وممنتقشا بمثاله وهيئته ، ومنخرطا فى سلكه ، وصائرا من جوهره •

وهذا الكمال لا يقاس بسائر الكمالات وجودا ودواما ولذة وسعادة ، بل هذه اللذة أعلى من اللذات الحسية ، وأعلى من الكمالات الجسمية ، بل لا مناسبة بينهما فى الشرف والكمال « (٢) » •

« ••• » وأما أنه كم ينبغى أن يحصل عند نفس الانسان من تصور المعقولات حتى تجاوز به الحد الذى فى مثله تقع الشقاوة ، وفى تعديده

(١) كتاب « الاشارات » : ج ٢ ص ٩١ •

(٢) كتاب « النجاة » : ص ٢٩٢ •

وجوازه ترجى السعادة ، فليس يمكننى أن أنص عليه نسا الا بالتقريب وأظن أن ذلك :

أن يتصور الانسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، ويصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عنده بالبرهان ، ويعرف العلل الغائية للأمور الواقعة فى الحركات الكلية دون الجزئية التى لا تنتهى ، ويتقرر عنده هيئة « الكل » ونسب أجزائه بعضها الى بعض ، والنظام الآخذ من المبدأ الأول الى أقصى الموجودات الواقعة فى ترتيبه ، ويتصور العناية وكيفيتها ، ويتحقق أن «الذات» المتقدمة لـ « الكل » أى وجود يخصها ، وأية وحدة تخصها ، وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر ، ولا تغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتبت نسبة الموجودات اليها .

ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرأ الانسان عن هذا العالم وعلاقته الا أن يكون أكد العلاقة مع ذلك العالم (العقلى) فصار له شوق الى ما هناك ، وعشق لما هناك . يصدده عن الالتفات الى ما خلفه جملة «(١)» .

فموضوع المعرفة عند ابن سينا ، إذن هو السبب فى اختلاف قيمة وسائلها ، واختلاف قيمة المعرفة أيضا . ولا يبدو عنده أن الوسيلة نفسها تمنح المعرفة قيمتها : فعالم العقول لأنه شريف وكامل ، أضفى على العقل الانسانى ، الذى هو وسيلة ادراكه ، قيمة أرفع من قيمة الحواس وليس العكس . وهو : أن العقل لأنه يتجه بعمله نحو العالم العقلى أو المجرّد أو لأنه يختص بأدراك هذا العالم العقلى ، يهب هذا العالم قيمة أرفع من قيمة عالم الحس والمادة .

وكذلك كان عند ابن سينا موضوع المعرفة نفسه – وليست وسيلتها من عقل أو حس – هو السبب فى تمييز الناس بعضهم عن بعض ، وفى اختلاف قيمهم ومنازلهم ، واختلاف حظهم فى الكمال والسعادة : فمنزلة العارف بالعالم المجرّد أرفع ، وحظه فى الكمال والسعادة أكثر ، من منزلة العارف بالعالم الحسى ومن حظه . والذى يعرف الله – كما يرى ابن سينا – على الوجه الذى حدّدته فكرة واجب الوجود ، ويقف على نظام « الكل » كما تشرحه نظرة الصدور وتدرج الموجودات بعضها عن بعض : من المجرّد الى المادى

(١) المصدر السابق : ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

المحسوس ، أعلى قيمة ، وأوفى حظا وأحسن بهجة ، من ذلك الذى لم يدرك الله ولم يقف على الكل ، على هذا الوجه الفلسفى الخاص .

وجعل موضوع المعرفة ، لا وسيلتها ، المفصل فى قيمة المعرفة هو من النقط الرئيسية التى تميز الفلاسفة القدامى وفلاسفة القرون الوسطى من جانب ، وفلاسفة عصر النهضة والمحدثين من جانب آخر . واغلب الظن أن طبيعة الدين ، كما سبق (١) أن ذكرنا ، هى التى حددت للقدامى - وربما من طريق غير مباشر - ومفلسفى القرون الوسطى ، مقياس القيم للوجود وكائناته ، وبالتالي معرفته ووسائل ادراكه .

والى هنا نجد ابن سينا فى شرحه لمعرفة الوجود لم يتجاوز دائرة الطبيعة ولا دائرة الانسان فى شرح ادراك الانسان للعالم ، وقوعه على الوجود كله . فرغم أنه ينظر الى هذا الوجود على أنه يتنوع الى مجرد ومادى ، أى الى عالم الانسان وعالم ما فوقه ، جعل معرفته كله ما بدا منه وما خفى من اختصاص الانسان وفى حدود استطاعته ، ولم يعلق ادراكه اياه على قوة أخرى فوق استطاعته الانسانية الذاتية .

ولكن أيبقى ابن سينا فى دائرة هذا الشرح للمعرفة ووسائلها ؟؟

ان ابن سينا لم يكن فيلسوفا فحسب ، بل كان مع تفلسفه - ان لم يكن قبل ذلك - من المدافعين عن العقيدة الدينية . واذن لابد أن يتجاوز الدائرة السابقة وهى دائرة الطبيعة الى دائرة الميتافيزيقا ، وحتى لو لم يعلن تمسكه بالدين عن طريق عمله العقلى ، وهو توفيقه بين الدين والفلسفة ، كان لابد أن يتجاوز هذه الدائرة ، ويذهب باستقلال الانسان فى معرفته للوجود كله ، ويربطه فى معرفته اياه بقوة أخرى فوقه ، وهى قوة السماء .

ذلك ان طبيعة المتفلسف فى عصره - وهى متصلة بطبيعة تفلسف القدامى فى العصر الاغريقى - كانت ترحى حتما بهذا الربط ، فالانسان المتفلسف منذ عصر الاغريق الى عصر النهضة ، رغم أنه يدعى - وبالأخص أيام الهيلينيين - التخلّى فى تفلسفه وفى عمله للعقل عن مؤثرات الدين ، لم يتخل فعلا عنه فى تفلسفه ، ولم يزل الدين هو الوجه الاول له فى عمله العقلى ، اما عن طريق مباشر ، أو غير مباشر .

(١) راجع ص ٢٢٠ ، ٢٢١ : كتاب الثانى من الجانب الالهى ، .

والدين اذن كان له تأثير على الانسان ، فأوضح مظهر لهذا التأثير هو اعتقاده عدم استقلال الانسان فى الكون : أن فى حركته فيه ، أو فى وقوفه عليه ، وذلك نتيجة اعترافه بقوة أخرى فوقه تفوق قوته الشخصية . ومدى تفوق القوى الأخرى على قوة الانسان يختلف باختلاف الأديان والعقائد ، وباختلاف ايمان التابعين بما جاء فيها ، خاصة بالمعبود وبنقوده .

ومن هنا وصف بعض مؤرخى الفلسفة ، وهم بعيديو النظر فى ذلك ، « فلسفة ما قبل عصر النهضة » بأنها تحاول مزج المنطق بالدين ، ومزج الطبيعة بما بعدها ، ومزج ما للانسان بما لمعبوده . ولأنها حاولت ذلك قالت بأدنى فى الوجود وأعلى فيه ، وحاولت أن توجد صلة بين الأعلى والأدنى ، وأن تنقل الانسان فى نظرتة من الأدنى الى اجتلاء محاسن الأعلى ، وجعلت من الصلة بين الأعلى والأدنى سلما تهبط عليه الموجودات عند خلقها ، وترقى عليه من جديد عند عودتها الى بارتها . راتخذت من بعض المخلوقات - وهم الملائكة ، أو عقول الأفلاك - وسطاء ينقلون أثر الله أو العلة الأولى لباقى الموجودات ، كما يكونون وسطاء فى تقريب الانسان - من بينها على الأخص - الى موجدته وموجد الكون كله ، عن طريق العمل الصالح والرياضة النفسية .

ولم يشذ ابن سينا فعلا عن طابع التفلسف الذى كان فى وقته ، والذى وجد قبل وقته ، عندما شرح معرفة الانسان للوجود : فحد من جديد استقلال الانسان فى معرفته للوجود ، وجعل فيها فراغا تشغله القوة التى تفوقه فى الكون ، وحول من القوة الانسانية الذاتية ، التى كانت الى الآن ايجابية وفاعلة ، جانبا سلبيا يقبل أثر غيره ، وينتقش عليه صنيع من يفضله فى هذا الوجود .

••• فبقى أن ههنا شيئا خارجا عن جوهرنا فيه الصور المعقولة بالذات - إذ هو جوهر عقلى بالفعل - اذا وقع بين نفوسنا وبينه اتصال ما ، ارتسم منه فيها الصور العقلية الخاصة بذلك الاستعداد الخاص لأحكام خاصة . وهذا انما يكون أيضا اذا اكتسبت (نفوسنا) هذا الاتصال ، (١) .

(١) كتاب « الاشارات » : ج ١ ص ١٥٨ .

« اشارة : ولفسك أن تنتقش ذلك العالم (العقلى) بحسب الاستعداد
وزوال الحائل ، وقد علمت ذلك فلا تستنكر أن يكون بعض الغيب ينتقش من
عالمه ٠٠٠ » (١) .

وابن سينا وان لم يبلغ فى نصه هذا من التفصيل فى التعبير عن
الفكرة مبلغ الفارابى فى نصه عليها ، الذى ريناه عنه فيما مضى (٢) .
لا يخرج عن فكرة الفارابى فى أساسها ، شأنهما فى كل فكرة ارتضياها عن
الاغريق ، وحاوولا التوفيق بينها وبين الاسلام .

وهكذا شأنهما : فى الوجود فى تقسيمه وتنوعه ، وفى اختلاف قيم
انواعه ، واختلاف وسائل ادراكه ، وفى ربط هذه الأمور كلها ببعضها ببعض .

وهكذا شأنهما : فى طريقة التفلسف فى معالجة الوجود ، ومنهج
التوفيق بين آراء الاغريق فيه وبين آراء الاسلام التى جاء بها فى شأنه .

كل هذا وغيره لا يختلف فيه الكندى عن الفارابى ، ولا الفارابى عن
ابن سينا ، الا فى طريقة التعبير والتصوير . ولعل ما نعبّر عنه هنا بالاختلاف
فى التعبير والتصوير هو ما يرمى اليه الشهرستانى ، فى تمييزه ابن سينا
عن غيره من فلاسفة المسلمين الأرسطيين ، بقوله :

« ٠٠٠ وانما علامة القوم ورئيسهم أبو على الحسين بن عبد الله بن
سينا ٠٠٠ قد سلكوا فى كلامهم طريقة أرسطوطاليس فى جميع ما ذهب اليه
وانفرد به ، سوى كلمات يسيرة ربما رأوا فيها رأى أفلاطون والمتقدمين . »

ولما كانت طريقة ابن سينا أدق ، ونظرة فى الحقائق أغوص ، اخترت
نقل طريقته من كتبه على أيجز واختصار ، كأنها عيون كلامه وممتون مراميه ؛
وأعرضت عن نقل طرق الباقين ٠٠٠ وكل الصيد فى جوف الفرا » (٣) .

(١) المصدر السابق : ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) ص ٢٦٧ وما بعدها من الكتاب الثانى من (الجانب الالهى) .

(٣) كتاب « الملل والنحل » : ج ٤ ، ص ١٨ (طبعة صبيح) .

وإذا كنا حتى الآن فى عرضنا لفكرة الوجود عند فلاسفة المسلمين ، أصحاب الاتجاه الأرسطى ، تناولناها عند أشهرهم واحدا واحدا : فتناولناها عند الكندى والفارابى وابن سينا ، رغبة فى أن يكون الحكم باتفاقهم فى الرأى ، واختلافهم فى صياغته والتعبير عنه ، قائما على أساس واضح ومقدمات معروفة غير مجملة ، فانا فى الحديث فيما سياتى عن موقفهم من فكرة واجب الوجود سنكتفى بعرض موقفهم دفعة واحدة ، دون تكراره باتباع ذكره عند كل واحد منهم - على نحو ما أسلفنا فى فكرة الوجود ، بعد ما تبين لنا اتفاقهم هنا فى أصول الفكرة الفلسفية نفسها ، وفى طريقة التوفيق بينها وبين الإسلام .

على أنه اذا وجدنا لأحدهم رأيا خاصا : كتعديل فى أصل الفكرة يتميز به عن غيره منهم ، ويعيد به معدلا فى جوهرها ، حددنا هذا الرأى أولا ، وأشرنا الى صاحبه على انفراد .

واجب الوجود

قيمة المشكلة فى نظر الفكر الإسلامى :

هذه المشكلة وان عرضنا لها فيما مضى على سبيل التبع مرتين : مرة فى الحديث عن « الوجود » فى نظر أرسطو ، وآخر فى سياق عرض آراء فلاسفة المسلمين فيه بوجه عام ، الا ان عرضها هناك على هذا النحو لم يوف كل ما لها من عناصر ، ثم هو لا يعبر تماما عن قيمتها التى لها فى نظر الجدل العقلى الإسلامى بين انشاكل الالهية الأخرى .

وتتضح قيمتها فى النظر الإسلامى اذا عرف انها محاولة عقلية انسانية لتحديد الموجود الأول ، وانها قد تلتقى أو تفترق مع ما جاء به الإسلام .

هى أولى المسائل التى تتصل اتصالا مباشرا بذات الله ، والتى قد يكون لما جاء بشأنها من آراء اجنبية أثر ايجابى أو سلبى فى توجيه المسلمين كجماعة ، أو أفراد .

ولأن ما جاء فيها من تحديات يتعلق مباشرة بذات الله انفردت هذه الفكرة بكثرة ما دار حولها من خلاف بين المسلمين ، كما انفردت بعمق ما ابدوا فيها من آراء .

ولهذا نؤثر ان نعرض لها هنا مرة اخرى على سبيل الاستقلال ، وان نذكر العناصر الرئيسية فيها التى كانت مثار اهتمام المسلمين ، كما كانت مثار الاختلاف والنزاع فيما بينهم .

وهذه العناصر يمكن ان تتركز فى ثلاث مسائل فرعية :

- فى الاستدلال على وجود واجب الوجود .
- وفى وحدانيته .
- ثم فى علمه .

واذ نذكر هذه العناصر الآن نذكرها طبعاً من وجهة نظر الفلاسفة الإسلاميين ، لأننا لم نزل نعرض موقفهم ، كطائفة من طوائف المسلمين ، مما ورد اليهم من آثار العقل الاغريقى .



دليل واجب الوجود

يستدل ابن سينا ، وكذا الفارابي ، على وجود « واجب الوجود بذاته » من نفس الوجود ، أى من حيث هو ، بغض النظر عن المشاهد الواقع . ويدعى كل منهما أن تصور الذهن للوجود وحده يؤدي به حتما الى الاعتراف بـ « واجب الوجود بذاته » . ولم ير أحدهما حاجة أو ضرورة ملجئة الى استخدام المشاهد والواقع فى الوصول الى ذلك ، على نحو ما لجأ المتكلمون (١) ما دام العقل يستطيع من الوجبة النظرية البحتة للوصول الى وجوده .

فإذا جاء الواقع المشاهد وأيد العقل فى ذلك كان طريقا ثانيا فى الاستدلال على وجود الواجب بذاته ، ولكنه ليس متعينا ، كما أنه ليس أولى بخاصة العقلاء .

يقول ابن سينا :

« تنبيه : تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول ، ووحدانيته ، وبراءته من السمات ، الى تأمل لغير نفس الوجود ، ولم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله ، وان كان ذلك دليلا عليه . لكن هذا الباب (فى الاستدلال) أوثق وأشرف ، أى اذا اعتبرنا حال الوجود فتشهد به الوجود من حيث هو وجود ، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده فى الوجود . والى مثل هذا أشير

(١) وكذا ما يرحى به ظاهر القرآن الكريم ، من مثل قوله تعالى : « يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون . الذى جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء ، وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون » ، (البقرة : ٢١ ، ٢٢) .

ومثل قوله : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ، ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات ، وهو بكل شىء عليم » ، (البقرة : ٢٩) .

ومثل قوله : « والهكم اله واحد . لا اله الا هو الرحمن الرحيم . ان فى خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، والفق الذى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما انزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والمسحاب المسخر بين السماء والأرض ، لآيات لقوم يعقلون » ، (البقرة : ١٦٤) .

فى الكتاب الالهى : « سترىهم آياتنا فى الاتفاق وفى انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق » (١) - اقول : ان هذا حكم لقوم ، ثم يقول - فى الكتاب الالهى ايضا : « او لم يكف بريك انه على كل شىء شهيد » (٢) - اقول : ان هذا حكم الصديقين الذين يستشهدون به ، لا عليه » (٣) .

ويقول الفارابى :

« لك ان تلحظ عالم الخلق فترى فيه امارات الصلاة » .

ولك ان تعرض عنه وتلحظ عالم الوجود المحض ، وتعلم انه لايد من موجود بالذات ، وتعلم كيف ينبغى ان يكون عليه الموجود بالذات .

فان اعتبرت عالم الخلق فانت صاعد ، وان اعتبرت عالم الوجود المحض فانت نازل . تعرف بالنزول ان ليس هذا ذاك ، وتعرف بالصعود ان هذا غير هذا . « سترىهم آياتنا فى الاتفاق وفى انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق ، او لم يكف بريك انه على كل شىء شهيد » (٤) .

وابن سينا ان اتخذ من النظر فى الوجود نفسه دليلا على وجود الواجب بذاته ، لا يقال فى مسلكه هذا : انه مسلك اصحاب الدليل الرجودى (٥) ، الذين يتخذون من معنى الله - باعتبار انه الكمال المطلق - دليلا على وجوده الواقعى ، هؤلاء لم ينظروا الى ما ينطوى عليه الوجود ، والى ان العقل ان اقترضه نوعا واحدا فحسب ، وهو الممكن ، فقد افترض ما يودى الى محال : اما الى تسلسل الى ما لا نهاية له او الى دور . وانما نظروا الى ذات الله فقط ، واشتقوا مما لها من صفات وبالأخص مما لها من كمال مطلق وجوده فى الواقع ونفس الامر ، وادعوا ان عدم وجوده وجودا حقيقيا فى واقع الامر بناء على ذلك يناقض مطلق كماله .

(١) فصلت : ٣ (٢) فصلت : ٥٣ .

(٣) ابن سينا فى كتاب « الاشارات » : ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٤) الفارابى فى كتاب « فصوص الحكم » : ص ١٢٩ .

(٥) من اشهرهم أسقف كنتبرى ، انريلم ، فى القرن الحادى عشر الميلادى . (تراجع

ص ٢٨٤ هامش من الكتاب الثانى من « الجانب الالهى ») .

لكن ابن سينا فى استدلاله على وجود الواجب بذاته من نفس الوجود
استدل عليه من غيره لا من ذاته ، لأن مال استدلاله فى نظريته الى الوجود
وحده ، أن يجعل من ممكن الوجود دليلاً على وجود واجب الوجود .

والطريق الآخر الذى لم يؤثره فى الاستدلال على وجود واجب الوجود ،
وهو طريق العالم المشاهد ، يشارك طريقه الذى ارتضاه أيضاً فى أن كلامهما
يلجأ الى غير الواجب بذاته فى الاستدلال على وجوده هو . . . وبذا يغييران
معاً ما يسمى بالدليل الوجودى السابق الذكر . واختلاف أحدهما عن الآخر
فى أن واحد منهما يعمد الى المشاهد المحس ، وأن ثانيهما يستند الى أصل هذا
المشاهد المحس ، قبل وقوعه ، وهو فى دائرة التصور الذهنى فحسب .

وقد لاحظ «ماركس هورتن» أن الشرقيين على الإطلاق لم يستخدموا
ما يسمى بالدليل الوجودى فى الاستدلال على وجود الواجب بذاته . ثم هو
يجنح فى تعليل عدم استخدامهم لهذا الدليل الى ما يصفه بالحزبية وبالتعصب ،
فيقول (١) :

« ويبدو أنه لم يعرض فى الشرق دليل وجودى على وجود الله ويظهر أنه
يلتزم طبيعة الشعوب الشمالية من أمثال : أنزليم ، وديكارت ، وليبننتز ، على
الرغم من أنه رفض رفضاً تاماً من عقلاء المدرسين المسيحيين » (٢) .

وابن سينا إذ يسلك فى الاستدلال على وجود الواجب بذاته طريق الوجود
نفسه ، يعتمد على بيان مقدمتين ضروريتين ، شرح فى أحدهما بطلان
التسلسل ، وبين فى الأخرى بطلان الدور . ثم بعد ذلك يذكر أن العقل فى
تصوره الوجود لابد أن يصل الى واجب وجود بذاته ، بناء على أنه لو افترض
الوجود كله من نوع واحد - هو نوع الممكن ، لأدى افتراضه هذا حتماً : أما
الى تسلسل فى العلل والمعلولات الى ما لا نهاية ، أو الى دور فيها ، وكلاهما
يحكم العقل باستحالة وقوعه .

والممكن ، سواء فى حدوثه أو ثباته ، يحتاج الى موجود واجب بذاته ،
لأن العقل يحيل إذن التسلسل أو الدور اللذين يترتب أحدهما لا محالة على
فرض حدوثه بذاته أو ثباته بذاته . فموطن الاستدلال على وجود الواجب

(١) فى كتابه : الفلسفة الاسلامية ، ص ٨٢ .

(٢) فى مقدمة الراضين له : الراهب جونيلو ، وتوماس الاكفينى .

بذاته عند فلاسفة المسلمين أصحاب الاتجاه الأرسطى هو الممكن فى ذاته • وإذا قيل الآن : الممكن فى ذاته هو موطن الاستدلال عندهم على وجود الواجب بذاته ، قيل أيضا : الوجود نفسه ، وليس العالم المشاهد ••• هو فى نظرهم موطن الاستدلال على وجوب الواجب بذاته •

وابن سينا ، كالفارابى ، اذ يستدل على وجود الواجب فى ذاته من الممكن فى ذاته يستدل بأحد اعتبارين فيه :

• باعتبار حدوثة

• وباعتبار ثباته

ولا يتم الاستدلال بأحد اعتباريه فى نظره ، الا بعد أن يقر العقل باستحالة وقوع التسلسل فى العلل والمعلولات الى ما لا نهاية ، واستحالة وقوع الدور فى العلل والمعلولات أيضا • فاذا كانت مادة الدليل على الواجب بذاته تشتق من الممكن فى ذاته – أو خلقى نحو ما قيل : من نفس الوجود فى الجملة – فمقدمة هذا الدليل غير المباشر هى فرض بطلان التسلسل والدور • ولهذا يقوله الا يستتبع الاستدلال بالممكن ذكر بطلان واحد منهما ، أو كليهما فى النصوص التى تنسب لابن سينا أو الفارابى •

والآن يصور ابن سينا الاستدلال بالممكن باعتبار حدوثة ، وهو استدلال فى الوقت ذاته بالوجود نفسه فى الجملة ، على وجود الواجب بذاته •

وفى تصويره الاستدلال بالممكن على هذا النحو يعتمد هنا فى حجية الدلائل على بطلان التسلسل ولا ، فيقول :

« لا شك أن هنا وجودا ، وكل وجود فاما واجب أو ممكن : فان كان واجبا : فقد صح وجود الوجب وهو المطلوب ، وان كان ممكنا : فاننا نوضح أن الممكن ينتهى وجوده الى واجب وجود •

وقبل ذلك فاننا نقدم مقدمات :

فمن ذلك انه لا يمكن أن يكون فى زمان واحد لكل ممكن الذات علل ممكنة الذات ••• بلانهاية •

وذلك لأن جميعها : اما أن يكون موجودا معا ، واما ألا يكون موجودا
معا ٠٠٠

— فان لم يكن موجودا معا غير المتناهي في زمان واحد ، ولكن واحد
قبل الآخر : فلتؤخر الكلام في هذا ٠٠٠

— واما أن يكون موجودا معا : ولا واجب وجود فيه فلا يخلو : اما أن
تكون الجملة بما هي تلك الجملة - سواء كانت متناهية ، أو غير متناهية -
واجبة الوجود بذاتها ، أو ممكنة الوجود .

— فان كانت واجبة الوجود بذاتها ، وكل واحد منها ممكن يكون
الواجب متقوما بممكنات الوجود ٠٠٠ هذا خلف !

— وان كانت ممكنة الوجود بذاتها ٠٠٠ فالجملة محتاجة الى مفيد
الوجود ، فاما أن يكون خارجا منها أو داخلا فيها !

— فان كان داخلا فيها : فاما أن يكون واحد منها واجب الوجود وكان
كل واحد ممكن الوجود ، هذا خلف !

— واما أن يكون (هذا الواحد) ممكن الوجود فيكون هو علة لوجود
الجملة ، وعلة الجملة علة أولا لوجود أجزائها - ومنها هو - فهو علة لوجود
نفسه . وهذا مع استحالته ان صح ، فهو من وجه ما نفس المطلوب ، فان كل
شيء يكون كافيا في أن يوجد ذاته فهو واجب الوجود ، وكان (مفروضا أنه)
ليس واجب الوجود ، هذا خلف !

— فبقي أن يكون خارجا عنها ، ولا يمكن أن يكون علة ممكنة - فانا
جمعنا كل علة ممكنة في هذه الجملة - فهي اذن خارجة عنها ، وواجبة الوجود
بذاتها .

فقد انتهت الممكنات الى علة واجبة الوجود ، فليس لكل ممكن علة ممكنة
بلا نهاية (١) .

(١) كتاب النجاة ، ص ٢٢٤ .

ويفرغ هذا الاستدلال ، وهو القائم على اعتبار حدوث الممكن وبطلان التسلسل ، فى صورة أخرى موجزة ، بقوله :

« تنبيه : اما أن يتسلسل ذلك (أى ما حقه فى نفسه الامكان) الى غير النهاية ، فيكون كل واحد من أحاد السلسلة ممكنا فى ذاته ، والجملة متعلقة بها فتكون غير واجبة أيضا ، وتجب بغيرها ٠٠٠ »

إشارة : كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات – كانت متناهية أو غير متناهية – فقد ظهر أنها اذا لم يكن فيها الا معلول احتاجت الى علة خارجة عنها ، لكنها يتصل بها لا محالة طرف ، وظهر أنه ان كان فيها ما ليس بمعلول فهى طرف ونهاية ٠٠٠ فكل سلسلة تنتهى الى واجب الوجود بذاته (١) .

ويصوره أيضا بناء على المقدمة الثانية ، وهى تقرير بطلان الدور ، فيما ينقل عنه هنا من نص آخر :

« ونقول أيضا : انه لا يجوز أن يكون للعلل عدد متناه ، وكل واحد منه ممكن الوجود فى نفسه لكنه واجب بالآخر ٠٠٠ الى أن ينتهى اليه (الى نفس كل واحد) دورا ٠ ولنقدم مقدمة أخرى فنقول :

ان وضع عدد متناه من ممكنات الوجود ، بعضها لبعض علل فى الدور ، فهو أيضا (كالتسلسل) محال ٠ وتبين (هذه المقدمة) بمثل بيان المسألة الأولى ٠ ويخصها : أن كل واحد منها علة لوجود نفسه ، ومعلول لوجود نفسه ، ويكون حاصل الوجود عن شيء انما يحصل بعد حصوله بالذات ٠ وما توقف وجوده على وجود البعدية الذاتية ، فهو محال الوجود ٠٠٠ وليس المحال هو أن يكون وجود ما يوجد مع الشيء شرطا فى وجوده ؛ بل وجود ما يوجد عنه ويصده » (٢) .

ويعمد الفارابى فى تصوير الاستدلال بالممكن باعتبار حدوثه الى الاجمال ، وبعبارة أخرى يقف عند حد الدعوى : سواء فى توجيه الاستدلال ، أو فى الحديث عن المقدمتين الضروريتين للدليل ، وهما التسلسل والدور ، فيقول مثلا :

« ٠٠٠ والأشياء الممكنة لا يجوز أن تمر بلا نهاية فى كونها علة ومعلولا :

(١) « الاشارات » : ص ١٩٥ ، ١٩٨ . (٢) كتاب « النجاة » : ص ٢٣٦ .

ولا يجوز كونها على سبيل الدور .

بل لابد من انتهائها الى شيء واجب ، هو الموجود الأول « (١) » .

وباعتبار ثبات الممكن واستمرار وجوده : يعرض ابن سينا الاستدلال به على وجود واجب بذاته - مستصحباً في توجيه الاستدلال ذكر المقدمتين السابقتين : بطلان التسلسل والدور - في صورة منطقية واضحة ، تنبئ عن ذلك عبارته :

« لابد من شيء واجب الوجود ، لأنه ان كان كل موجود ممكناً : فاما أن يكون مع امكانه حادثاً ، أو غير حادث .

— فان كان غير حادث : فاما أن يتعلق بثبات وجوده بعلّة أو بذاته .

فان كان بذاته فهو واجب ، لا ممكن .

وان كان بعلّة : فعلته معه ، والكلام فيها كالكلام في الاول .

— وان كان حادثاً : وكل حادث فله علّة في حدوثه ، فلا يخلو :

اما أن يكون حادثاً باطلاً مع الحدوث لا يبقى زماناً .

واما أن يكون انما يبطل بعد الحدوث بلا فصل زمان .

واما أن يكون بعد الحدوث باقياً .

والقسم الأول : محال ظاهر الاستحالة .

والقسم الثاني : أيضاً محال ، لأن الآتات لا تتتالي ، وحدوث اعيان واحدة بعد الأخرى متباينة في العدد - لا على سبيل الاتصال الموجود في مثل الحركة - يوجب تتالي الآتات ، وقد بطل ذلك في العلم الطبيعي .

ومع ذلك ، فليس يمكن أن يقال : أن كل موجود هو كذلك ، فان في الموجودات موجودات باقية بأعيانها فلنفرض الكلام فيها ، فنقول :

ان كل حادث فله علّة في حدوثه ، وعلّة في ثباته

(١) « عيون المسائل » : ص ٦٦ من كتاب « المجموع » ،

ويمكن أن يكونا ذاتا واحدة : مثل القالب فى تشكيه الماء ، ويمكن أن يكونا شيئين : مثل الصورة الصناعية ، فان محدثها الصانع ومثبتها جوهر العنصر المتخذة منه • ولا يجوز أن يكون الحادث ثابت الوجود - بعد حدوثه - بذاته ، حتى يكون اذا حدث فهو واجب أن يوجد ويثبت ، لا بعلة فى الوجود ، والثبات ••• فاننا نعلم أن ثباته وجوده ليس واجبا بنفسه • ولا ثابتا بنفسه • ووجوب ثباته بعلة الحادث انما يجوز لو كانت العلة باقية معه ، وأما اذا عدت فقد عدم مقتضاها ، والا فسواء وجودها وعدمها فى وجود مقتضاها ، فليست بعلة •••

وإذا اتضحت هذه المقدمات ، فلا بد من واجب الوجود :

وذلك لأن الممكنات اذا وجدت وثبت وجودها كان لها علل لثبات الوجود • ويجوز أن تكون (هذه) العلل علل الحدوث بعينها أن بقيت مع الحادث ، ويجوز أن تكون عللا أخرى ولكن مع الحادثات ، وتنتهى (العلل جميعها) لا محالة الى واجب الوجود ، إذ قد بينا أن العلل لا تذهب الى غير النهاية ، ولا تدور « (١) » •

وفلاسفة المسلمين ، نراهم الآن يعمدون فى الاستدلال على وجود واجب بذاته الى نفس « الوجود » :

فيفرضونه منوعا :

أما الى واجب وممكن ، وهنا يثبت المطلوب فى الجملة •

وأما كله نوعا واحدا هو الممكن ، وعندئذ لا بد أن ينتهى أمره عقلا الى وجود واجب بذاته ، ضرورة أنه أخذ فى مفهوم الممكن أنه المتساوى فى الوقوع وعدم الوقوع ، ولذا تشرح طبيعته على الوجه الآتى : « وما حقه فى نفسه الامكان فليس يصير موجودا من ذاته ، فانه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن ، فان صار أحدهما أولى فلحضور شيء أو غيبته ، فوجود كل ممكن الوجود هو من غيره » • فان لم يفرض العقل انتهاءه الى ما لا نهاية ، أو دارت على نفسها بأن يتوقف وجود الفرد منها على نفسه فيكون علة لنفسه فى آن واحد •

(١) كتاب « النجاة » : ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ •

هؤلاء الفلاسفة ان يتخذون من « الوجود » وتصوره عقلا - بغض النظر عن الحادث بالفعل من العالم - دليلا على وجود الواجب بذاته وهم يرون فقط ان طريقهم الذى ساروا فيه هو طريق الخواص من الناس ، وطريق « الصديقين » من المؤمنين !

على انه عند التأمل يتبين ان تصور الوجود من حيث هو واتخاذها سلما للوصول الى واجب بذاته ، يرتكز فى واقع الأمر على العالم المشاهد ، ويؤول الى اعتباره : فطبيعة هذا العالم تنبئ من غير شك عن أنه متطور وصائر ، وبالتالي تفضى الى أن نوعه يتوقف حتما فى وقوعه وحدوثه على ما ليس بمتطور ولا صائر ، وذلك هو الواجب بذاته .

و « توماس الأكويني » يقرب من الصواب فى الرأى عندما يعد هذا الدليل المفضل لدى الفلاسفة الدينيين عامة فى القرون الوسطى ، وهو دليل « الوجود » ، أو الامكان من الأدلة التى لها طابع الطبيعة الواقعية ، وعندما يراه من حيث سيطرة هذا الطابع عليه لا يفترق عن عدة أدلة أخرى ساقها هو (١) ، وترجع فى النهاية الى اعتبار هذا العالم ، وعندئذ ، يجعلها كلها فى مقابل ما يسمى بالدليل « الوجودى » . وهو ذلك الدليل الذى يستنبط الوجود الواقعى الحقيقى من المعانى النظرية الصرته ، على نحو ما استنبط الأسقف أنزليم وجود الله من مفهوم الله ، كمعنى له الكمال المطلق .

وبينما يعتقد « توماس فون اكفينو » ان طريق العقل يكون مأمون العقابرة فى الاستدلال ، بل يكون مؤكدا فى تجنب الخطأ والزلل ، اذا هو سلك فى

(١) أوجست ميسر (فى كتابه « تاريخ الفلسفة فى القرون الوسطى » ، ج ١ ص ١٢٤ ، ١٣٥) يلخص الأدلة التى ارتضاها « توماس » فيما يلى :

الأول : أن يتوصل بحركة هذا العالم الى علة عليها محرقة ، ولكن هى نفسها غير متحركة .

الثانى : أن يتوصل بعدم وجود هذه الأشياء من ذاتها الى وجود علة موجودة بذاتها ، خارجة عن هذا العالم .

الثالث : أن يتوصل بحدوث العالم الى حقيقة واجبة .

الرابع : أن يتوصل بالكمال المترج للأشياء الى حقيقة كاملة مطلقا ، كمييار لكل القيم الأرضية .

الخامس : أن يتوصل بنظام الطبيعة - ويهدف هذا النظام الى غاية - الى وجود علة موجودة هذا النظام ، كحقيقة عقلية .

التدليل على وجود الله طريقا غير مباشر ، وهو طريق العالم من حيث إمكان أصله أو من حيث وقوعه ، يعتقد أيضا أنه لا يصل العقل إلا إلى ظن ، إن سلك طريقا مباشرا واتخذ من معنى الله دليلا على وجوده ، كما صنع أصحاب هذا الدليل الوجودى . ولذا رفض (١) دليلهم ، ونصح بالاستدلال على وجود الله من غيره ، كما فعل هو : على دليل حدوث العالم بالفعل فى الاستدلال على

(١) « كانت » - (نقلا عن كتاب « تاريخ الفلسفة » تحت عنوان من كانت « الى « هيجل » لأوجست ميسر ، ص ٢٢) فى حديثه فى كتاب « نقد العقل الخالص » عن النظر العقلى اللدنى أو علم الكلام - ينقد بعض الأدلة التقليدية على وجود الله :

وأولها هذا الدليل الوجودى : ويشرحه - وفق بيان أصحابه له - بأنه الدليل الذى يستطيع أن يستخلص وجود الله من معناه كاكمل طبيعة فى الكون ، بناء على أن الله اذا كانت له جميع الصفات عدا صفة الوجود لا يكون اكمل طبيعة فى الكون ويعقب على ذلك بنقده له بأن الوجود ليس صفة كغيرها ، لأنه شيء ما يفصل فيه الشعور أو الاتصال به ولا يمكن أن يعتقد باستخلاص وجود ما صدق (موضوع) من عنوان مطابق له ومفهوم خاص به .

(ولعل الايجى فى كتابه « المواقف » - ص ٢٦٩ من النسخة المجردة ، طبع مطبعة العلوم بمصر - يكون قد سبق « كانت » بنقد مثل هذا الدليل فى الجملة ، عندما كشف عن منشأة كثير من الشبه ، وأرجع ذلك الى عدم التفرقة بين مفهوم الموضوع وعنوانه (Begriff) من جهة ، وما صدقه وموضوعه (Gegenstand) من جهة أخرى ، الى اعتقاد التلازم بينهما . وعبارته :

« ... منشأ كثير من الشبه - عدم الفرق بين مفهوم الموضوع الذى يسمى عنوان الموضوع ، وبين ما صدق عليه المفهوم الذى يسمى ذات الموضوع . فإذا تنيهت له انجلت عليك (الشبه) وقدرت أن تغالط ، وأمنت أن تغالط ... »

منها قولهم . الوجود مشترك ، إذ تجزم به وتتردد فى الخصوصيات ، فنقول : المجزوم به مفهوم الوجود ، لا ما صدق عليه الوجود والنزاع فيه .

ومنها قولهم : الوجود زائد إذ نقل الوجود دون الماهية وبالعكس ... قلنا : فيه ما تقدم .

ومنها : الصفات زائدة على الذات ، والا لكان المفهوم من العلم ومن القدرة واحدا . قلنا : يكون ما صدق عليه ولحدا ، وأما المفهوم فلا ، () .

والدليل الوجودى فى أساسه قام على اعتقاد هذا التلازم ، إذ ادعاء استخلاص وجود الشيء أى وجود الموضوع والمصدق من مفهومه وعنوانه لا يتصور إلا اذا تصورت الرابطة وثيقة .

وثانى الأدلة على وجود الله التى نقدها « كانت » دليل العالم باعتبار أن ما فيه خاضع

=

ملقولة العلية : ومحصله - كما نقل تصويره كل ما فى العالم له علة ، فكذلك يجب أن يكون للعالم نفسه علة هى الله .

وقد اثار ، كانت ، أن قانون العلية له اعتباره فقط فى التغيرات والحوادث التى تقع فى الزمن ، وبالتالي قيمته تنحصر داخل هذا العالم ، أما استخدامه فيما وراءه فلا يمكنه من أن يسلم لنا معرفة حقيقية . على أن مبدأ العلية فى ذاته لا يدفعنا ولا يلج علينا على الاطلاق فى أن نسأل عن علة العالم .

وثالثها الدليل الغائى : وهو الذى يتوصل به عن طريق تطور العالم وما فيه من نظام يتم عن هدف وحكمة له ، الى الله كخالق له . هذا الدليل ، كما يذكر ميسر فى مصدره السابق ، يستحق فى نظر « كانت » أن يشار اليه باحترام فى كل وقت ، وهو - كما يقول « كانت » - أقدم دليل وأوضحه وأوفقه كذلك بالنسبة الى عقل الانسان العام . لكن مع ذلك لا يوصل فى الواقع الى هدفه . ويكفى أن يفكر الانسان فقط فيما فى العالم من كائنات لا هدف لها ومن أخرى يعتبرها النقص وعدم الكمال ، يكفى أن يفكر فيما فيه من خباثت وشور . ويمكن أن يتوصل به على الأكثر الى وجود صانع حكيم قوى للعالم ، لكن شأنه كشأن أى مهندس من بنى الانسان فى أنه تحصره وتحده دائما مادة عمله . وعلى كل حال - يقول « كانت » - نقلا عن المصدر السابق - لا يبرهن على وجود حقيقة كاملة كما لا مطلقا ، وعلى أن العالم خلق بوساطتها .

ودفعا لأن يساء الآن فهم « كانت » فى علاقة فلسفته المنقذية بالدين ، ندع أوجست ميسر يذكر لنا طرفا من نتيجة بحث « كانت » فى قيمة الميتافيزيقا النظرية - مصدره السابق ص ٣١ : والمسائل الرئيسية التى كانت تعالجها الميتافيزيقا النظرية أو الخارجية (Transzendnte Metaphysik) .. هى :

— الله .

— الاختيار .

— عدم الفناء .

ونتيجة بحث « كانت » فيما يعنون له بـ Dialectik أو الجدال الكلامى هى أنه لا استطاع حل المسائل بالطريق العلمى ، لكن من نتائج مع ذلك أن الإيمان بالله لا يمكن أن ينقض عن طريق اعتراضات علمية .

هذا الإيمان له أسبابه الجدية القوية وإن لم تكن نظرية ، لها طابعها العلمى وهذا ما يحاول « كانت » توضيحه فى « نقد العقل العلمى » ، وبهذا يتضح أن نقده للميتافيزيقا النظرية كان لهدم علم خطأ (إذ الميتافيزيقا تدعى أن لها قيمة العلم بينما لم تسلك وسائله ولم تبين على أسسه) ولم يكن لزعة الإيمان الدينى .

وعلى هذا النحو نفهم كلمته فى مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « نقد العقل » وهى :

« كان يتحتم على أن أزيل العلم لأخذ مكانا للإيمان ، »

وجود الله ، يعبرون عن رغبتهم في مجازاة الفلسفة المشائية وأرائها في الوجود ،
والأخذ برأى أرسطو فيه من تنويحه : الى واجب وممكن ، وادعائه التلازم
العقلى بين هذين النوعين ، لا ينفك فيه تصور الممكن في ذاته عن استلزامه
تصور واجب بذاته في الوجود .

ولعل الصورة المنطقية لهذا التلازم رجحت لديهم ، فقبلوها على أن
يضيفوها الى ما عرف لمسلمين من طرق أخرى في الاستدلال على وجود الله ،
ظناً منهم أنهم يضيفون جديداً ، لتقوى الحجة ويتأيد الايمان بالله في نفوس
العامة والخاصة على سواء .

وحدانية واجب الوجود

لم يكن فلاسفة المسلمين ، عندما قبلوا الوضع الاغريقي فى معالجة المسألة السابقة : وهى الاستدلال على وجود الله . . . فى حاجة الى مهارة عقلية خاصة ، لأن قبول ما جاءت به الفلسفة الاغريقية فيها ، ووضعه ازاء ما ورد به الاسلام فى اثبات وجود الله ، لا يتعارض مع الاسلام ، ولا مع مبدأ آخر فيه .

ولذا يبدو أن عملهم العقلى ينحصر فى قبول الفكرة الاغريقية وتطبيقها ، أكثر من التنقيب فيها ومحاولة تصحيح ما لم يستقم أمره فى ظاهره ، من عناصرها مع الدين .

ولكن هنا . . . فى وحدانية واجب الوجود ، وبالأحرى فى وحدانية « الأول » كان لابد اذا ما أرادوا أن يسايروا الفكر الاغريقي فى خاصية واجب الوجود : كواحد على الاطلاق أن يواجهوا رأى الدين فيما جاء فيه متعلقا بالله سبحانه وتعالى ، مما قد يتعارض فى ظاهر أمره على الأقل مع جوهر الفكرة الاغريقية وهدفها .

وهم قد قبلوا بالفعل رأى أرسطو فى وحدة واجب الوجود ، ونقلوا هذا الواجب الى الله تعالى . ومنذ أن قبلوه وأضافوه الى الله ، أخذ الله جل جلاله فى تاريخ المتسلف الاسلامى الالهى عنوان « واجب الوجود » .

ولأنهم مسلمون ومدافعون عن الاسلام اضطروا أيضا ، عندما قبلوا رأى أرسطو فى وحدة « واجب وجوده » أن يجاروا الاسلام فيما وصف به الله سبحانه وتعالى من صفات ، قد تراها المدرسة الأرسطية متعارضة مع وحدة واجب الوجود ، حسبما شرحتها .

فكان عليهم اذن أن يتجاوزوا حد ضم الفكرتين بعضهما بجوار بعض الى محاولة صهر احدهما فى الأخرى . . . أو يتجاوزوا ذلك الى محاولة الملامة والتوفيق بينهما على الأقل .

وقد حاولوا ذلك ، بعد أن تأثروا بالاغريق فى تفكيرهم ، فى هذا الجانب .

وعلى هذا النحو نجد رأى فلاسفة المسلمين فى وحدانية الله ، يصور
ضربين من العمل العقلى :

يصور الجانب الاغريقى : مشروحا بكل ما يستلزمه من عناصر الشرح ،
ومطبقا على الله .

ويصور محاولة الملاءمة بين هذا الجانب الاغريقى وبين الاسلام فيما
جاء به من صفات لله تبعد عن مفهوم واجب الوجود ، كما عرضه أرسطو
والمشائيون بعده .

الجانب الاغريقى :

والجانب الاغريقى فى تحديده لرحدة واجب الوجود ، وفى شرحه
لعناصر هذه الوحدة ، يمكن أيضا - اذا ما أريد وضعه امام رأى الاسلام فى
وحدة الله (١) - أن يصرر على أنه يعبر عن ناحيتين فى وحدة الواجب :

(١) الاسلام : يهدف أولا وبالذات الى نفي التعدد فى ذات المعبود فى حقيقة الوجود .
ويحرص على استقلاله وتفرده فى الكون باستحقاق العبادة من أفراد الناس جميعا . « لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدنا » ، « قل هو الله احد ، الله الصمت ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له
كفوا احد » .

ولم يطلب الى المؤمنين بدعوته الى التوحيد أن يجهدوا أنفسهم فى تصور تفرد فى الماهية
والمفهوم ، وعدم تركيبه فيبا من جزئين أو أجزاء مما يتصل بتحديدات « القول الشارح »
والتعاريف المنطقية الأرسطية . جاء الاسلام ليحارب عقيدة الشرك فى الكون ، ليحارب اعتقاد
الناس بألهة متعددة ويقوى كثيرة يوزع عليها للتأثير فى مظاهر الوجود ، وتحدد لها مناطق
نفوذ فى العالم سماوية وأرضية ، أو تحدد لها اجنلس وقبائل من البشر . فدعوة الاسلام الى
التوحيد هى نداء الى الايمان بمعبود واحد لا شريك له فى العالم . واذا كان متفردا بأن يتوجه
الناس بعبادتهم اليه خاصة ، فهو عام لكل مناطق الكون لكل اجناس البشر وقبائله ، هو عالمى
لا تحده محلة ولا وطن ولا صفات جنس أو قبيلة . ويكفى المؤمن بالتوحيد - فى نظر الاسلام -
أن يقر بوحدة ذات المعبود ، وي طرح أن يكون له شركاء فى النعوذ والتأثير فى الكون .
وما يكفى المؤمن هو ما يهدف اليه الاسلام ، دون أن تكون له وراء ما يهدف اليه ناحية أخرى
يجعلها غاية للخواص المقربين - حقيقة ، فرق الاسلام فى الجماعة المؤمنة بين خاصة وعامة
ولكن القياس والفيصل فى نظره السلوك العملى وفق هذا الايمان ، بين دقة أو تساهل فيه .

نعم لا يمانع الاسلام فى أن الانسان المؤمن بوحدة الله يتصوره بسيطا غير مركبة ماميته
من أجزاء ، ولا مشتركة مع غيرها فى جنس وفصل ، مبالغة فى اثبات الوحدة له من كل وجه ،
لكن لا يطلب ذلك حتى لا يكون هناك حرج فى التكليف .

عن وحدة هذا الواجب فى واقع الأمر •

ثم عن وحدته بمعنى بساطة ماهيته فى التصور الذهنى •

ووحدة الواجب فى واقع الأمر : تتحقق بأن يمنع العقل تعدد أفراد ذاته ،

أى يمنع أن يكون له ند ، ويمنع أن يكون له ضد مع ذلك •

وحدته أو بساطته فى التصور الذهنى : تتحقق بأن يمنع العقل :

— تركيبه من أجزاء ، هى أجزاء الواجب •

— وتركبه من واجب •

— ثم أخيراً يمنع مشاركته لغيره فى الماهية والقول الشارح •

ويعلل الفارابى — ممثلاً فى ذلك الفكر الاغريقى — وحدة واجب الوجود

لذاته فى واقع الأمر ، بقوله :

« وجوب الوجود لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد ، الا لكان

معلولاً له ٠٠٠ » (١) •

فاقتصر فى اجمال على اثبات الوحدة بمعنى نفى الند •

أما ابن سينا — كعادته — فيطيل فى التعليل ، ويبين أن تحقق هذه الوحدة

لذات الواجب فى الواقع كما تتوقف على نفى الند ، تتوقف أيضاً على نفى

الضد ، يقول :

« ولا يجوز أن يكون نوع واجب الوجود لغير ذاته ، لأن وجود نوعه له

بعينه أما أن تقتضيه ذات نوعه ، أو لا تقتضيه ذات نوعه ، بل تقتضيه علة •

— فان كان معنى نوعه له لذات معنى نوعه ٠٠٠ لم يوجد الا له •

— وان كان لعلة : فهو معلول ناقص وليس واجب الوجود •

(١) « فصوص الحكم » : ص ١٢٢ (من كتاب المجموع) •

وكيف يمكن أن تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشيثان انما يكونان اثنتين اما بسبب الوقت والزمان ، وبالجملة لعدة من العلل • وكل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، فانما يختلفان بشيء غير المعنى • وكل معنى موجود بعينه لكثيرين مختلفين – فهو متعلق الذات بشيء مما ذكرناه من العلل ولو احق العلل – فليس واجب الوجود • وأقول قولاً مرسلًا : ان كل ما ليس اختلافه لمعنى ولا يجوز أن يتعلق الا بذاته فقط ، فلا يخالف مثله بالعدد ••• فلا يكون اذن له مثل ؛ لأن المثل يخالف بالعدد •

فبين من هذا أن واجب الوجود لذاته :

— لا نلد له •

— ولا مثل له •

— ولا ضد له •

لأن الأضداد متفاسدة ومتشاركة في الموضوع ، وواجب الوجود برىء من المادة ، (١) •

ويقول أيضا :

« اشارة : الضد يقال عند الجمهور على مساو في القوة ممانع ، وكل ما سوى الله فمعلول ، والمعلول لا يساوى البسأى الواجب ، فلا ضد للأول من هذا الوجه •

ويقال عند الخاصة لمشارك في الموضوع معاقب غير مجامع ، اذا كان في غاية البعد طباعا ، والأول لا تتعلق ذاته بشيء ، فضلا عن الموضوع ، فالأول لا ضد له بوجه «(١) •

ووحدة الواجب أو بساطته في التصور الذهني ، ومعناها عدم تركيبه من أجزاء ، يستدل عليها الفارابي بأسلوبه المعروف به – وهو أسلوب الاجمال والتركيز – فيقول :

« وجوب الوجود لا ينقسم باجزاء القوام مقداريا كان أو معنويا ، والا لكان كل جزء من أجزائه اما واجب الوجود فكثير واجب الوجود ، واما غير

(٢) « الاشارات » : ج ٢ ، ص ٢١٢ •

(١) « النجاة » : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ •

واجب الوجود فهو أقدم بالذات من الجملة ، فتكون أبعد من الجزء فى الوجود» (١) .

واين سينا فى كتابه « الاشارات » ينحو هذا المنحى فى التدليل ، عندما يعبر عن ذلك بقوله :

« اشارة : لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع لوجب بها ، ولكان الواحد منها أو كل واحد منها قبل واجب الوجود ، ومقوما لواجب الوجود ، فواجب الوجود لا ينقسم فى المعنى ، ولا فى الكم» (٢) .

لكنه فى كتاب آخر من كتبه يسهب فى توجيه الاستدلال واستخلاص المطلوب ، وعبارته :

« ونقول أيضا : ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون لذاته مبادئ تجتمع فيقوم منها واجب الوجود ، لا أجزاء الكمية ، ولا أجزاء الحد والقول سواء كانت كالمادة والصورة ، أو كانت على وجه آخر بأن تكون أجزاء القول المشرح لمعنى اسمه ، فيدل كل واحد منها على شيء هو الوجود غير الآخر بذاته .

وذلك لأن كل ما هذا صفته فذات كل جزء منه ليس هو ذات الآخر ، ولا ذات المجتمع :

— فاما أن يصح لكل واحد من جزئيه مثلا وجود منفرد به ، لكنه لا يصح للمجتمع وجود دونها : فلا يكون المجتمع واجب الوجود .

— أو يصح ذلك لبعضها ولكنه لا يصح للمجتمع وجود دونه فما لم يصح له من المجتمع والأجزاء الأخرى وجود منفرد فليس واجب الوجود ، إذ لم يكن واجب الوجود الا الذى يصح له .

وان كان لا يصح لتلك الأجزاء مفارقة الجملة فى الوجود ، ولا الجملة مفارقة الأجزاء ، وتعلق وجود كل بالآخر ، وليس واحد أقدم بالذات ، فليس شيء منها بواجب الوجود

(١) « فصوص الحكم » : ص ١٢٢ (من كتاب الجموع) .

(٢) ج ١ ص ٢٠٩ .

فقد اتضح من هذا :

- — أن واجب الوجود ليس بجسم
- — ولا مادة جسم ، ولا صورة جسم
- — ولا مادة معقولة لصورة معقولة
- — ولا صورة معقولة فى مادة معقولة
- — ولا له قسمة لافى الكم ، ولا فى المبادئ ، ولا فى القول الشارح

فهو واحد من هذه الجهات الثلاث(١) :

ويشرح وحدة واجب الوجود ، بمعنى بساطته فى التصور الذهنى ، وعدم تركيبه من واجب وغير واجب ، بقوله :

« ولا يجوز أن يكون شيء واحد واجب الوجود بذاته وغيره معا ؛ فإنه إن رفع غيره ، أو لم يعتبر وجوده لم يخل :

— اما أن يبقى وجوب وجوده على حاله ، فلا يكون وجوب وجوده
بغيره •

• — واما ألا يبقى وجوب وجوده : فلا يكون وجوب وجوده بذاته «(٢)»

ثم يوضح الفارابى وحدة الواجب ، بمعنى هذه البساطة فى التصور
الذهنى ، وعدم اشتراك غيره معه فى ماهيته ، بما يذكره له :

« وجوب الوجود باذات لا ينقسم بالفصول : فلو كان له فصل لكان
الفصل مقوما له موجودا وكان داخلا فى ماهيته وهو محال ماهية (واجب)
الوجود (هى) نفسه «(٣)» •

وابن سينا يترجمه فى صورة أخرى أكثر توضيحا اذ يقول :

« اشارة : واجب الوجود لا يشارك شيئا من الأشياء فى ماهية ذلك
الشيء ، لأن كل ماهية لما سواه مقتضية لامكان الوجود • واما الوجود نفسه

(١) « النجاة » : ص ٢٢٧ . ٢٢٨ • (٢) المصدر السابق : ص ٢٢٥ •

(٣) « فصوص الحكم » : ص ١٢٢ (من كتاب المجموع) • • •

فليس بماهية لشيء ولا جزءا من ماهية شيء ، اعنى الأشياء التى لها ماهية لا يدخل الوجود فى مفهومها بل طارئ عليها ، فواجب الوجود لا يشترك شيئا من الأشياء فى معنى جنسى ولا نوعى ، فلا يحتاج إذن أن ينفصل عنها ، بمعنى فصلى أو عرضى ، بل هو منفصل بذاته

فذاقه ليس لها حد ، إذ ليس لها جنس ولا فصل «(١)» .

وهو فى نص آخر يزيد فى التوضيح والمشرح فى البرهنة على بساطة الواجب بالمعنى السابق وعبارته :

« ولا يجوز أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه . . . ولنبرهن على هذا فنقول : أن وجوب الوجود :

— اما أن يكون شيئا لازما ماهية ، تلك الماهية هى التى لها وجوب الوجود ، كما نقول للشيء : انه مبدأ ، فتكون لذلك الشيء ذات وماهية . ثم يكون معنى المبدأ لازما لا لتلك الذات ، كما أن امكان الوجود قد يوجد لازما لشيء له فى نفسه معنى ، مثل : أنه جسم ، أو بياض ، أو لون . ثم هو ممكن الوجود ، وامكان الوجود يلزمه ولا يكون داخلا فى حقيقته .

— واما أن يكون وجوب الوجود هو نفس واجب الوجود ، ويكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية له

فنقول :

أولا : انه لا يمكن أن يكون وجوب الوجود من المعانى اللازمة ماهية ؛ فان تلك الماهية تكون سببا لوجوب الوجود ، فيكون وجوب الوجود متعلقا بسبب ، فلا يكون وجوب الوجود موجودا بذاته . فان وجوب الوجود . . . اذا كان لازما كان تابعا غير متقدم ، والتابع معلول فكان وجوب الوجود معلولا ، فلم يكن وجوب وجود بالذات ، وقد أخذناه بالذات .

وثانيا : وان لم يكن وجوب الوجود كاللازم ؛ بل كان داخلا فى الماهية أو ماهية ؛ فان كان ماهية عاد الى أن النوعية واحدة ، وان كان داخلا فى الماهية فتلك الماهية :

(١) « الاشارات » : ج ١ ص ٢١١ ، ٢١٢ .

— اما أن تكون بعينها لكليهما فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه ،
وقد أبطلنا هذا •

— أو يكون الكل ماهية أخرى : فان لم يشتركا فى شيء لم يجب أن
يكون كل واحد منهما قائما لا فى موضوع — وهو معنى الجوهرية المقول
عليهما بالسوية ، وليس لأحدهما أولا وللثانى آخرا ، فلذلك هو جنس لهما ،
وإذا لم يجب ذلك كان أحدهما قائما فى موضوع فيكون ليس واجب الوجود •

وان اشتركا فى شيء ثم كان لكل واحد منهما بعده معنى على حدة ، تتم به
الماهية ويكون داخلا فيها ، فكل واحد منهما منقسم بالقول (الشارح) ، وقد
قيل : ان واجب الوجود لا ينقسم بالقول ، فليس واحد منهما (واجب
الوجود) •

وان كان لأحدهما ما يشتركان فيه فقط وللثانى معنى زائد عليه ، فاما
الأول فيفارقه بعدم هذا المعنى ، ووجود المعنى المشترك فيه بشرط تجريده عما
لغيره وعدمه فيه ، فيكون الذى لا تجريد له منقسما فى القول غير واجب
الوجود ويكون الآخر هو الراجب الوجود وحده •••

فقد ظهر أنه لا يمكن أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه : لا ان كان
لازما لطبيعة ، ولا ان كان طبيعة بذاته •

فان كان يكون واجب الوجود واحدا ، لا بالنوع فقط ، أو بالعدد ، أو عدم
الانقسام ، أو التمام فقط ؛ بل فى أن وجوده ليس لغيره ، وان لم يكن من
جنسه « (١) » •

شرح فلاسفة المسلمين وحدة واجب الوجود على نحو ما ذكرنا ، وعلى
نحو ما عرف للاغريق ، فلم يقفوا عند حد الوحدة فى ذاته على معنى نفى
المشريك والند له فى الوجود ؛ بل بالغوا فى وحدته بحيث حاولوا التبدليل على
أن العقل لا يتصور ماهيته فى الذهن الا بسيطة ، كما يقر بتفرده خارجه •

(١) « النجاة » : ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ •

هو واحد من كل وجه : واحد فى الواقع ، وفى التصور الذهنى ، وأية ناحية يلاحظها العقل فيه ، يحكم حتماً - فى نظرهم - بوحدته

فهو فى ذاته : لا ند ولا شريك له ، ولا ضد له .

وفى ماهيته : لا تركيب ولا اشتراك لغيره معه فيها ، ولا جنس ، ولا نوع ، ولا فصل لها ، لا يدخل غيره معه فيها ، ثم يخرج بفصل أو خاصة :

هو متفرد فى ماهيته ، وفى وجوده .

ارتضى فلاسفة المسلمين وحدة الواجب على هذا النحو ، وشرحوا بما حددت به فى النظر الاغريقي من التفرد فى الواقع البساطة فى التصور الذهنى ، وحدانية : « الله » تعالى ، واقاموا الأدلة - وهى أدلة عقلية عرفها الفكر الأرسطى - على أن الله واحد من كل وجه : فى الوجود الخارجى كما دعا الى ذلك الاسلام (١) ، وفى الماهية الذهنية له على نحو لم يكلف به الدين المؤمنين من عباد الله .

وإذا قيل : ان فلاسفة المسلمين سلكوا طريق العقل فى البرهنة ، فلا يذهب بنا الاستنتاج من هذا القول الى حد الادعاء أنهم لا يقومون النص الدينى ، ولا يدخلون فى اعتبارهم مخالفة الدليل العقلى ، أو موافقته لما ورد به الاسلام .

هم يقرون الدليل العقلى فى حدود عدم تعارضه مع الإسلام ونصوصه بفهمهم وطريقتهم فى الفهم ، وهم لهذا ليسوا أحرارا فى الفكر على الاطلاق : هم دينيون ، عقلليون :

شرحوا وحدانية الله تعالى بما شرح به أرسطو وحدة واجب الوجود عنده ، وعن طريق هذا الشرح اصطدموا - على الاقل فى الظاهر - بما وصف الله به ذاته المقدسة مما يستدعيه اعتقاد كونه خالقا للكون ، ومتفردا باحداث الأثر فيه ، دون أن يؤثر اتصافه بذلك فى وحدانيته التى كلف بتصورها وبالإيمان بها عباده المؤمنين ، وأن كان لا يتفق من ناحية أخرى مع وحدة الواجب الأرسطى فى احدى جهتيها : فى جهة البساطة فى ماهيته وفى تصور الذهن لها ، لأن مثل الصفات التى وصف بها الله سبحانه وتعالى ذاته بعيدة عن مفهوم الواجب ، وبعبارة أخرى ، من لوازم معناه ، أو عناصر شرحه .

(١) يراجع هامش ١ ص ٢٨٠ من الكتاب الثانى من « الجانب الالهى » .

التوفيق بين الفلسفة والدين فى الوحدة :

كان لا بد أن يوفقوا بين الفلسفة والدين ، ويلتصموا بين وحدة واجب الوجود التى نقلت الآن الى « الله » تعالى ، وبين تلك الصفات التى هى له بوحى من الدين ، ولا يتطلبها مفهوم الواجب ، بل قد تتنافر معه .

وعلى وجه التحديد ، كان يجب على فلاسفة المسلمين أن يوفقوا بين وحدة الواجب فى التصور على معنى بساطة ماهيته فى الذهن التى صارت الآن - بعد قبولهم الفكرة الاغريقية وتطبيقها على الله عنصرا فى تحديد وحدانية الله ، وبين صفات : الخلق والقدرة والارادة والحياة وغيرها ٠٠٠ مما هى لله ، وتتعدى فى الوقت نفسه خصائص واجب الوجود ، على نحو ما عرفت هذه الخصائص فى أصل الفكرة الاغريقية .

والمسؤال الذى كان يجب على هؤلاء الفلاسفة المسلمين أن يجيبوا عنه ، هو :

كيف يستقيم تصور البساطة فى مفهوم الله الذى هو واجب الوجود ، والذى هو تبعا لذلك لا حد له ، ولا ينقسم فى الكم والمقدار ، مع ما يجب أن يتصف به من : الخلق والقدرة والارادة والحياة ٠٠٠ ؟

كيف يتلاءم ذلك بعضه مع بعض ، واتصافه بهذه الصفات التى وردت فى القرآن الكريم يؤدى الى كثرة اعتبارية فيه - على الأقل ، وهذه الكثرة تتنافى مع تلك البساطة فى المفهوم التى استتبعها اطلاق واجب الوجود عليه ؟

ابن سينا يحاول التوفيق والملاءمة بين الطرفين ، ويسلك طريقا مزدوجا الى ذلك :

يشرح ذات الله : وهى ذات واجب الوجود الآن أيضا بما لا يخرج عن كونها عقلا وعلما .

ثم يشرح كل صفة يتصف بها الله : مما لا يتطلبها واجب الوجود فى أصل الفكرة الاغريقية ، بمعنى يؤول الى العلم والادراك .

يشرح خلق الله للكون ، وحدوث الكون عنه بمعنى يتصل بالعلم .

ويشرح الارادة والحياة والقدرة - بناء على أنها فى الغائب غيرها فى
الشاهد ، بمعان تتصل كذلك بالعلم .

واذن هذه الصفات كلها ، فى نظر ابن سينا ، لا تختلف عن ذات الله
الموجب الوجود ، التى هى علم محض ، وادراك محض ، وعقل محض ، والتى
هى عالمة لذاتها ولـ « الكل » ، ولما فيه من خير ونظام !

هذه الصفات ليست مغايرة للذات ٠٠٠ هى عين الذات :

ثم يستطرد فيؤكد أن البساطة فى مفهوم الذات المقدسة ، وهى ذات الله
الموجب الوجود ، متوفرة له ، مهما يوصف من صفات :

فما لا يقتضيه منها مفهوم الواجب يرد اليه على نحو ما شرحه ، وهى
بعد ذلك ووجوده شئ واحد ٠٠٠

— هى نفس وجوده مع اضافة .

— أو اضافة وسلب معا .

— وما يستلزمه منها هذا المفهوم هو نفس الوجود مع سلب .

فالأول : يعقل ذاته ، ويعقل نظام الخير الموجود فى الكل و (يعقل) أنه
كيف يكون (١) .

علم الواجب علة الإيجاد :

فذلك النظام - لأنه يعقله - هو مستفيض كائن موجود (٢) .

وكل معلوم الكون (الكائنية) ، وجهة الكون عن مبدئه ، عند مبدئه (٣) .

وهو (أى الكل) خير غير منافع ، وتابع لخيرية ذات المبدأ وكما لها
المعشوقين لذاتيهما ٠٠٠ فذلك الشئ مراد . لكن ليس مراد الأول هو على نحو

(٢) شرح لصفة الخلق .

(١) شرح لـ الواجب .

(٣) شرح لصفة حدوث الكون .

مرادنا ، حتى يكون له فيما يكون غرض - فكأنك قد علمت استحالة هذا
وستعلم - بل هو لذاته مرید هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة (١) .

حياته عين علمه : وحياته حالها هذا أيضا بعينه ، فان الحياة التي عندنا
تكمل بادراك ، وفعل هو التحريك ، ينبعثان عن قوتين مختلفتين . وقد صح
أن نفس مدرکه - وهو ما يعقله من الكل - هو سبب الكل ، وهو بعينه مبدأ
فعله ، وذلك ايجاد الكل . فمعنى الحياة منه واحد ، هو : ادراك ، وسبيل الى
الايجاد . فالحياة منه ليست مما تقتقر الى قوتين مختلفتين ، حتى تتم بقوتين .
فلا الحياة منه غير العلم (والادراك) . وكل ذلك له بذاته (٢) .

ارادته في الحقيقة والمفهوم لا تغاير علمه : وأيضا فان الصورة المعقولة
التي تحدث فينا فتصير سببا للصورة الموجودة الصناعية ، لو كانت بنفس
وجودها كافية لأن تتكون منها الصور الصناعية - بأن تكون صوراً هي
بالفعل مبادئ لما هي له صور ، كان المعقول عندنا هو القدرة . ولكن ليس
كذلك ، بل وجودها لا يكفي في ذلك ، لكن يحتاج الى ارادة متجددة منبعثة
من قوة شوقية يتحرك معها القوة المحركة ، فتتحرك العصب والأعضاء
الآلية ، ثم تحرك الآلات الخارجية ، ثم تحرك المادة . فلذلك لم يكن نفس وجود
هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة ؛ بل عسى القدرة فينا بعد المبدأ المحرك
وهذه الصورة محركاً لمبدأ القدرة ، فتكون محركاً للمحرك .

لكن واجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة
المفهوم لعلمه ، فقد بينا أن العلم الذي له هو بعينه الإرادة التي له .

قدرته عين علمه : وكذلك قد تبين أن القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة
للكل عقلاً هو المبدأ للكل - لا مأخوذاً عن الكل - ومبدأ بذاته لا متوقف على
وجود شيء . . .

فاذا حققت ، تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه أن ، وموجود .
ثم الصفات الأخرى .

— يكون بعضها المتعين فيه هذا الوجود مع اضافة .

— وبعضها هذا الوجود مع السلب .

(٢) شرح لصفة الحياة .

(١) شرح لصفة الإرادة .

وليس واحد منها موجبا في ذاته كثرة البتة ، ولا مغايرة .

قاللواتى تخالط السلب : أنه لو قال قائل فى الأول . . . انه جوهر لم يعين به الا هذا الوجود وأنه مسلوب عنه الكون فى الموضوع . وإذا قال انه : واحد ، لم يعن به الا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكم ، أو القول (الشارح) ، أو مسلوبا عنه الشريك . وإذا قيل : عقل ومعقول وعاقل ، لم يعن بالحقيقة الا أن هذا الوجود مسلوبا عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها .

ومع اعتبار اضافة ما . . . اذا قيل له : أول ، لم يعن الا اضافة هذا الوجود (الواجب) الى « الكل » . وإذا قيل له : قادر : لم يعن به الا انه واجب الوجود مضافا الى أن وجود غيره انما يصح عنه على النحو الذى ذكر . وإذا قيل له : حى ، لم يعن الا هذا الوجود العقلى مأخوذا مع الإضافة الى « الكل » المعقول له أيضا بالقصد الثانى ، إذ الحى هو الدراك الفعال .

وإذا قيل مريد : لم يعن الا كون واجب الوجود – مع كونه عقلا ، أى مسلوبا عنه المادة – مبدأ النظام الخير كله وهو يعقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفا من اضافة وسلب . وإذا قال جواد ، عنسائه من حيث هذه الاضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه لا ينحو غرضا لذاته . وإذا قيل : خير ، لم يعن الا كون هذا الوجود (الواجب) مبرأ عن مخالطة ما بالقوة والنقص ، وهذا سلب ، وكونه مبدأ لكل كمال ونظام ، وهذا اضافة .

فاذا عقلت صفات « الأول » الحق على هذه الجلة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته اجزاء ، أو كثرة بوجه من الوجوه » (١) .

ابن سينا إذ يحاول التوفيق بين فكرتى الواجب ، وبين وصف الله بصفاته التى وردت له كخالق على النحو المشار اليه ، يظن أنه صان وحده ماهية الواجب – الذى هو الله الآن – وحال دون أن يتصور الذهن كثرة فيه بوجه من الوجوه ، سواء أكانت كثرة ذاتية أو اعتبارية . كما يظن مع ذلك أنه صان على الله – الذى هو واجب الوجود الآن – وصفه بصفاته التى جاء بها القرآن الكريم .

(١) ابن سينا فى « النجاة » : ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

فقد بين في محاولته هذه :

– أن « الأول » – وهو العنوان الذى يتناول واجب الوجود والله معا – عقل وعلم .

– كما بين أن معنى الصفات التى يقتضيتها معنى الخلق فى جانب الله ،
والتى تعد زائدة على مفهوم الواجب الاغريقى ، وهى صفات : اليجاد والحياة
والقدرة والادراك . . . الخ ، تساوق العلم والادراك .

وإن اتصاف « الأول » بهذه الصفات التى تعد زائدة على مفهوم الواجب
ليست وراء العلم والادراك بل هى وهو سواء فى الحقيقة والمفهوم . ووصف
« الأول » بها اذن لا يجعله متكثرًا حتى ولو بالاعتبار .

ومحاولة ابن سينا هذه تنبئ عن أنه قبل من الفكر الاغريقى :

بساطة الماهية : فى تحديد الله سبحانه وتعالى التى نقلت اليه من واجب
الوجود الأرسطى .

وقبل من الاسلام :

وصف الواجب بصفات ، نقلت اليه من اعتقاد أن الله خالق .

وكما تنبئ عن قبوله لهذا ، تقوم على اعترافه أيضا بمصطلح جديد :
هو الله الواجب ، أو الله واجب الوجود ، أو « الاول » . والتعبير بالاول هو
المفضل لديه عندما يتحدث فى هذا المجال . وعلى الأخص فى كتابه « النجاة » .

وفلسفة ابن سينا لم تنف اذن وصف « الأول » بصفات ، بل على العكس
التزمت وصفه بذلك ، ولكنها فقط عمدت الى بيان أن اتصافه بصفات أيا كان
شأنها لا يضم جديدا الى ذاته وماهيته ، اللتين يحددهما الوجود الخاص . .
فكل ما يوصف به من صفات هو والذات شئ واحد ، وهو بالتالى عن ماهيته ،
لأن الصفات التى يوصف بها لا تخرج عن أنواع ثلاثة :

نوع اذا وصف به « الأول » أفاد أن القصد من وصفه به سلب ما يؤدى
اليه عنه : فالذات هى على وحدتها ، لم يتغير فيها شئ بذلك ، وهذا النوع
هو ما يستلزمه مفهوم واجب الوجود :

ونوع اذا وصف به أفاد أن ذلك له على وجه النسبة والاضافة الى العالم ك مخلوق له : والانسان فى واقع الأمر هو الذى يتصور « للأول » صفات هذا النوع بناء على أنه هو الذى أوقع الصلة بين ذلك « الأول » والعالم فى تصورهما على نحو : أن أحدهما خالق والآخر مخلوق ٠٠٠ فذات الأول هى هى على وحدتها لم تتغير بزيادة ولا نقص ، بتصور الانسان له على هذا النحو وهذا النوع من الصفات لـ « الأول » يستتبعه اعتقاد أن الله خالق ٠

ونوع أخير اذا وصف به « الاول » أفاد أن ذلك له على وجه السلب كما فى النوع الاول ، وعلى وجه النسبة والاضافة أيضا كما فى النوع الثانى ٠ وقد تقدم أن هذا النوع من الصفات لا يغير من وحدة ذات « الاول » وماهيته شيئا ، وهو مما يستتبعه الاعتقاد بأن الله خالق ، ومدبر للكون أيضا ٠

وشرحه أن اتصاف « الأول » بأوصاف لا يغير من وحدته ، هو العنصر الثانى فى محاولته التوفيق هنا ٠ والعنصر الأول فى هذه المحاولة قبول البساطة فى وحدته ، وقبول اتصافه بما يصح له من صفات – كما ذكرنا ٠

وهذا العنصر الثانى فى هذه المحاولة – وهو العنصر الذى يتمثل أولا فى رد بعض الصفات الى ذات « الأول » ، وثانيا فى بيان عدم تغير ماهيته وذاته باتصافه بأية صفة كانت – أدق وأعمق من العنصر الأول ، إذ قيسا بمقياس النظر الفلسفى ٠٠٠

فما فى هذا العنصر من رد بعض الصفات ، وهى ليست لـ « الأول » باعتبار أنه واجب ، الى ذاته بهذا الاعتبار يقوم على تقريب معانيها من معناه وهذا التقريب يحتاج الى مهارة عقلية ، وسعة أفق فى التفكير ٠

وما فيه من بيان عدم تغير ذاته وماهيته باتصافها بأية صفة كانت ، يتوقف على تفتيش عقلى دقيق للتعبير عنه ٠ لأنه يؤول فى الواقع الى أن الاتصاف عملية للانسان يقوم بها ، باعتبارات مختلفة يعتبرها فى ذات « الأول » :

فمرة عندما يقرنه فى التصور العقلى بالعالم ، فيحدده بصفات – هى وليدة هذا الاقتران الذهنى – تميزه عما اقترن به ٠

ومرة ينظر اليه على أنه أسمى الوجود كله ، وفوق كائنه المصددة المتناهية ، فيسلك فى وصفه للتعبير عن هذا التمييز طريق سلب ملامة صفات المصد له ، لأنه غير متناه فى تصور الانسان اياه ٠

فاضافة صفات له مرة ، وسلب صفات عنه مرة أخرى طريقتان من طرق التعبير عن كماله المطلق . وهما من صنعة الانسان ، وطريق السلب منهما أوضح فى هذا الغرض .

ولذا كان السلب الطريق المفضل عند بعض الخواص ، الذى يقر بعجز الانسان عن أن يصل بأدراكه الانسانى الى كنه الموجود الأسمى فى الكون .

وطريق الاضافة يعبر أيضا عن هذا الكمال لـ « الأول » ، لأنه لا يقف فى وصفه بصفة يشترك معه فيها غيره ، عند حد القدر المشترك ، بل يتجاوزه فى جانبه الى ما فوق هذا القدر بحيث يريده غير محدد ، وغير متناه بالنسبة اليه .

لكن هل سبق ابن سينا فى طريق (١) سلب الاتصاف فى التعبير عن كما الله ؟

يحدثنا « فندلبند » (٢) عن « فيلون » فيلسوف اليهودية قبل الميلاد ، بأنه-

(١) أما طريق الاتصاف فأمر فطرى ، ليس لحديث السبق والتبعية فيه موضوع .
(٢) فى كتابه « تاريخ الفلسفة » ص ١٩٧ تحت عنوان : « الله والعالم » ، أثناء عرضه للمذهب الثنائى فى الوجود وتعليقه على فكرة الوساطة بين طرفيه

و « فندلبند » يرى أن فكرة تدرج الموجودات وصدورها من الله الى أدنى شيء فى العالم الأرضى والربط بين الله والعالم عن طريق الوساطة ، محاولة للتوفيق بين مذهب الرواقيين القائل بوحدة الوجود وبحلول الله فى العالم . ويعتقد أن هذه المحاولة على هذا النحو حصنت فى مدرسة الاسكندرية فى عصر « الاختيار والانتخاب » .

ثم يقول : « بوساطة هذا التحول تكثرت الصعوبة التى فى المذهب الأرسطى - وهى التى تتعلق بتأثير الله فى العالم - لأنه مع وجوب ادعاء أن الله عقل محض ، تصبح مادية أثره غير منسجمة مع هذا الادعاء . على أن أرسطو نفسه لم يوضح علاقة المحرك غير المتحرك بالذى يتحرك : أهى على نمط التأثير والتأثر . أم على نمط آخر .

يزاد على ذلك أن المذهب الثنائى لا يرمى فحسب الى وضع الله كعقل أمام المادة ، ووضع ما فوق المحسوس أمام المحسوس ، بل يهدف مع ذلك الى جعل الله فوق العقل ، كما هو فرق المحسوس » .

ويرى « فندلبند » لذلك نظيراً فى المذهب الفيثاغورى الحديث « فانه ان جعل (الواحد) (الثانى) كأصليين فى الوجود ، يقصد بـ (الثانى) - لا محالة - المادة - كشيء خال عن النقاء والطهر يعتبر سبباً لعدم الكمال وأصلاً لوجود الشر . أما (الواحد) فمرة يقصد به-

«أثر هذا الطريق ، كما يحدثنا بأنه عثر عليه فى « الأفلاطونية الحديثة » من بعد فيلون ، فيقول :

« والترقى أو المبالغة فى سلب اتصاف الله بأية صفة ، نراها عند « فيلون » اليهودى ، الذى أبرز التضاد بين المتناهى المحدد وبين الله ، ووضحه على نحو : أن الله ، يمكن أن يقال عنه فحسب : ليست له المحمولات (أى الصفات) المتناهية ، المتعارفة فى نظر الانسان لأنه فوق كل شيء ، ولذا لا يسمى ولا يحده اسم .

وهذه الطريقة فى سلب اتصاف الله بأية صفة كانت معروفة فى علم الكلام باسم « المذهب السلبي » ، ونجدها بعد « فيلون » عند مدافعى المسيحية الذين تأثروا به ، وعلى الأخص عند « جوستين » والأدريين (١) .

الصورة المحضة كعقل ومرة يقصد به ما فوق العقل من علة المعلن ، كحقيقة أولى يفيض عنها (الواحد) كعقل و (الثانى) كمادة .

وفى هذه الحال الأخرى يبدو أن (الواحد) الثانى ، وهو العقل - كمخلوق أول - صورة كاملة لـ (الواحد) الأعلى . وهذا القصد الثانى - وأن كان يعتبر العقل مخلوقا لأول الكامل كاملا مطلقا - يهدف إلى الترقى فى عدم اتصاف الله بأية صفة » .

وهذا الذى علق به « فندليند » على فكرة الوساطة بين طرفى الوجودى فى المذهب .
الثنائى حرى أن يوجه إلى عمل الفلاسفة الاسلاميين المشائيين فى المشرق فى ربطهم الله بالعالم .

(١) من هؤلاء أيضا « توماس فون كفينو » . وفى كتاب « تاريخ الفلسفة فى القرون الوسطى » (ج ١ : ص ١٢٤ ، ١٢٥) ينقل أوجست ميسر عن « توماس » فى هذا الشأن ما نصه :

« الله بسيط على الاطلاق ، ونحن اذا أضفنا اليه كمالات (صفات) كثيرة ، يحصل هذا لنا ننظر إلى ذاته مرة باعتبار ، ومرة أخرى باعتبار آخر . وعلى كل حال ليس بمتيسر لنا أن نكون عن الله معرفة دقيقة (Adaguat) . والمعانى أو المفاهيم (Begriffel)

المستفادة من دائرة الانسان . كالعقل والارادة وأمثالهما ، يمكننا أن ننقلها إلى الله ونطلقها عليه على سبيل المجاز فقط ، وعلى ان يلاحظ فيها الكمال المطلق ، النسبة اليه . فكل معنى له قيمة تامة نضيفه غير محدد بوجه ، بل كثيرا ما يجب علينا أن نلتزم طريق السلب ، ونعرف ان صفاتنا المتتزمة من المحدد أولى بأن تسلب عن الله ، بدلا من أن تضاف اليه .

ومع هذا التحفظ يجوز لنا ان نقول :

الله حقيقة كاملة على الاطلاق ، وفى الوقت نفسه عقل على الاطلاق ، واول موضوع معرفته هو نفسه . ويعرف فى نفسه مع هذا كل ما كان ويكون هو سببا فى وجوده : يعرف على العموم كل واقع وكل ممكن ان يقع ، ويعرف هذا كله لا فى صفاته العامة فحسب ، بل أيضا فى صفاته الفردية الشخصية ومن هنا كانت « المثل » كاصول للأشياء ، فى علم الله

كما يقابلنا المذهب فى الأفلاطونية الحديثة أيضا ، وان كان فى صورة أوضح وأدق : فالله – تبعاً لما فى رسائل هرمس – ينظر إليه على أنه علة غير متناهية للوجود والعقل ، من شأنها أن لا تدرك ولا تحد باسم ، إذ هى فوق كل « وجود » ومع ذلك هى الموجدة للعقل أول ما أوجدت ، أى أنها كانت قبل « العقل » أيضا ٠٠٠ » .

ويبدو أن ابن سينا ان سبق بطريق سلب اتصاف الله بأية صفة للتعبير عن كماله المطلق ، كما رأينا عند فيلسوف اليهودية ، فلم يأخذ هذا الطريق – ان افترضنا أنه وقف عليه – بالتوجيه الذى وجهه به ، « فيلون » السابق ٠٠٠ فابن سينا لم يستخدمه كطريق عام على الاطلاق ، كما استخدمه « فيلون » ، بل عمد إليه فى جانب بعض صفات « الأول » فقط ، وهى الصفات التى يستتبعها مفهوم واجب الوجود .

كما أنه لم يعلل الالتجاء الى هذا الطريق بما عللت به الأفلاطونية الحديثة من أن الله فوق الوجود ، وفوق العقل ، ولذا لا تحده صفات هذا الوجود ولا يدركه العقل الانسانى ، بل برر ذلك بحرصه على وحدة « الأول » ، وبساطته فى ماهيته ، مع صحة اجراء هذه الصفات عليه .

فابن سينا يقر مبدأ الاتصاف ، وهذا المبدأ نفسه يعتبر أحد أساسين عنده فى توفيقه هنا فى مشكلة الوجدانية والصفات ، بين الدين والفلسفة ٠٠٠ لكن يريد فحسب أن يخرج الاتصاف على وجه لا يتناقى مع بساطة الموصوف ، ومع وحدته من كل وجه . وطريق السلب بعبارة أخرى وسائل هذا التخريج فى نظره .

بينما « فيلون » ، ورجال الافلاطونية الحديثة يعارضون مبدأ الاتصاف على العموم :

أولاً : لأن تطبيقه على الاول ، وهو فوق الوجود ، وفوق العقل ٠٠٠ يحيله الى محدد ومتناه ٠٠٠ والفرض أنه عندهم غير محدد وغير متناه .

وثانياً : لأن فى هذا التطبيق نفسه ما يتناقى مع بساطة الاول التى له من كل وجه فى رأى افلوطين ، ومن تبعه من رجال مدرسته .

علم واجب الوجود

فى الفكرة الاغريقية :

واجب الوجود - وفق الفكرة الاغريقية - عقل وادراك ، فهو يعقل ويدرك .

وموضوع تعقله وادراكه نفس ذاته ، فلا يتجاوزها الى غيرها .
وعلمه كذلك عين ذاته ، فلا يضيف اليها جديدا ، ولا يحدث فيها تغييرا .

فى الاسلام :

والله سبحانه وتعالى - كما فى الاسلام - يعلم : فيعلم ذاته ، ويعلم غيره ، وغيره هو هذا العالم وما يجرى فيه من احداث ، وما يحصل فيه من كون وفساد . وعلمه لغيره كعلمه لذاته جل جلاله . لا يغير من وحدانيته ولا من تفرده فى تدبير الكون واحداث الأثر فيه .

ولأنه خالق لابد أن يعلم ما يخلقه ، ولأن خلقه لا يتقيد بزمن ولا مكان ، لا يقف علمه بما يخلق عند وقت معين ، ولا مكان معين .

فعلمه اذن شامل لذاته ولغيره ، ومحيط بكل كائن فى أى مكان وأى زمان .

وعلمه لذاته من مستلزمات الوهيته .

وعلمه لغيره من مستلزمات ، كونه خالقا .

واحاطته فى علمه من مستلزمات تفرده ، ووحدانيته .

والأول : وهو التعبير المألوف لابن سينا عن «الله - الواجب الوجود» ،

يعقل ذاته . وكونه يعقل ذاته لا يضر ناحية الفلسفة ولا جانب الدين فيما أتى به كل واحد منهما فى شأنه .

لكن اذا علم الأول غيره : خرج الأمر عندئذ عن مقتضى واجب الوجود الاغريقي ، وأدى علمه بغيره الى تكثر فى ماهيى المواجه من جهة ، والى تغييره وعدم ثباته على حال واحدة من جهة أخرى . والفرض أنه غير متكثّر فى وحدته ولو بالاعتبار ، وأنه ليس له حال أخرى منتظرة لم تكن له ، لأنه تام بالفعل ، وكامل بالفعل .

وإذا لم يعلم الأول غيره كان عدم علمه بغيره سببا فى أن يسلب عن الله جانب من أهم الجوانب فى ربوبية الله . . . لأن الله إذا لم يعلم غيره ، وهو هذا العالم ، فكيف يخلقه ويدبره ؟

لم يكن لدى ابن سينا - وغيره من فلاسفة المسلمين المشائين - من سبيل الى اقضاء فكرة واجب الوجود ومقتضياتها ، وابعادها عن دائرة التفلسف الاسلامى والجدل العقلى حول الله ، لأنه استعان بها فى التدليل على وجود الله ، وسلم له الاستدلال بها ان ذاك . ولم يستطع كذلك أن يتخلى عن الاعتقاد بعلم الله للعالم وأحداثه ، لأنه مسلم ، ومسلم مدافع ، حمله دفاعه عن الاسلام على أن يستعير من غير الاسلام مما ظنه مصدر حجة وبرهان أمام العقل الانسانى العام ، ليستعين بما يستعيره فى تأييد الاسلام !

فلم يجد بدا من أن يوفق بين الفلسفة والدين على العموم ، ولم يجد بدا هنا من أن يوفق فى الأول بين بساطته فى الماهية وعدم تكثّره ولو بالاعتبار وكذا عدم تغييره من جهة ، وبين امتداد علمه الى ما وراء ذاته وشموله ما سواه من جهة أخرى .

فاذا وضع ابن سينا الآن أن امتداد علم الأول الى ما وراء ذاته لا يحدث فى الذات تغييرا ، ولا يحدث فيها تكثرا ، ولا يخرج بها عن تمامها واستقرارها فيجعلها متجددة تبعا لتجدد علمها بما يقع وراءها فى عالم الكون والفساد - اذا وضع ابن سينا ذلك على هذا النحو ، كان موقفا فى توفيقه بين رغبته العقلية وإيمانه القلبي .

لكن كيف ذلك ؟

كيف يتم أن يساوى علم الأول بما وراء ذاته علمه بذاته فى انه لا يترتب عليه أحداث الكثرة والتغير فيها ؟

ثم كيف يكون علمه بغيره هو نفس ذاته ، ويتساوى فى ذلك مع علمه بنفسه ؟

ابن سينا يحاول أن يجية عن هذه الأسئلة ، ويتخذ لمحاولته هذه.
خطوتين :

يبين أولا أن « الأول » عقل ، ويعقل ذاته ، وأنه يكونه عقلا ومعقولا لذاته
وعاقلا لها ، لا يتكثر ولو بالاعتبار ٠٠

فيقول :

« اشارة : الأول معقول الذات قائمها ، فهو قيوم برىء عن العلائق
والمواد ، وغيرها مما يجعل الذات بحال زائدة ٠٠ وقد علم أن ما هذا حكمه
فهو عاقل لذاته ، معقول لذاته » (١) .

ويقول فى نص آخر :

« ٠٠٠ وكل ما هو بذاته مجرد عن المادة والعوارض ، فهو بذاته
معقول ، و « الأول » الواجب الوجود مجرد عن المادة وعوارض المادة .
- فهو بما هو هوية مجردة ، عقل .
- وبما يعتبر له من أن هويته المجردة لذاته ، فهو معقول لذاته .
- وبما يعتبر له من أن ذاته لها هوية مجردة ، هو عاقل ذاته .

فان المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشيء ، والعاقل هو الذى له ماهية
مجردة لشيء ، وليس فى شرط هذا الشيء أن يكون هو أو آخر ، بل شيء مطلقا ،
والشيء المطلق أعم من أن يكون هو أو غيره .

فـ « الأول » لأن له ماهية مجردة لشيء هو عاقل ، وبما ماهيته مجردة
لشيء هو معقول ، وهذا الشيء هو ذاته . فكل من تفكر قليلا علم أن العاقل
يقضى شيئا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر ، أو هو وأيضا ٠٠
فانا نعلم يقينا أن لنا قوة نعقل بها الأشياء ، فاما أن تكون القوة التى نعقل
بها هذا المعنى (وهو أن لنا قوة تعقل بها الأشياء) فتكون هى بعينها تعقل
ذاتها فيثبت المطلوب ، أو تعقل ذلك بقوة أخرى فتكون لنا قوتان : قوة نعقل
بها الأشياء ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية ،
فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ، ولكن هذا محال .

(١) « الاشارات » : ج ١ ، ص ٢١٣ .

فقد بان أن المعقول لا يوجب أن يكون معقول شيء آخر . وبهذا يبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شيء آخر ، بل كل ما يوجد له الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ما هو ماهية مجردة توجد لشيء فهو معقول . وإذا كانت هذه الماهية لذاتها تعقل ، ولذاتها أيضا تعقل كل ماهية مجردة تتصل بها ولا تفارقها فهي بذاتها عاقل ومعقول .

فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا اثنين في الاعتبار أيضا . فإنه ليس تحصيل الأمرين الا اعتبار أن له ماهية مجردة هي ذاته ، وأن ماهية مجردة - هي ذاته - له .

فقد بان أن كونه عاقلا ، ومعقولا ، لا يوجب فيه كثرة البتة ، (١) .

وهذه الخطوة ، وهي أن كونه عاقلا وأن ذاته موضوع عقله ، تعتبر كمقدمة لبيان : أن علم « الأول » بالغير لا يوجب في ذاته كثرة ، ولا يحدث فيها تغييرا بوجه من الوجوه . لأنها أوضحت أن كونه عقلا ، واتخاذ ذاته موضوع تعقله لم يخرجها عن بساطته في الماهية ، وثباته على حال واحدة ، وتامامه لا ينتظر له حال أخرى . فإذا كان تعقله للغير وعلمه به - وتلك مهمة الخطوة الثانية - لا تختلف عن علمه بذاته ، فالنتيجة واحدة ، وهي : أن علمه بالغير لا يخرجها عن بساطته وثباته وتامامه .

ثم يبين ثانيا أن « الأول » يعلم الغير ، وأن علمه بالغير وما سواه على وجه كلي ، وقد شرح كيفية ذلك . ثم أوضح أخيرا أن ذاته مبدأ علمه بالغير ، وليس العكس وهو : أن هذا الغير مصدر علمه ، ولذلك لا يخالف علمه ذاته ولا تغاير بينهما . فعلمه عين ذاته .

يقول في بيان أنه يعلم الغير ، وأن علمه به على وجه كلي :

« تذنيب : فالواجب الوجود يجب أن لا يكون علمه بالجزئيات علما زمانيا ، حتى يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته أن تتغير ، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس ، العالى عن الزمان والدهر .

(١) النجاة : ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

ويجب أن يكون عالما بكل شيء ، لأن كل شيء لازم له بوسط أو بغير وسط ، يتأدى إليه بعينه قدرة الذى هو تفصيل قضائه الأول تاديا واجبا ،
اذ كان ما لا يجب لا يكون ، كما علمت «(١) .

ويقول فى توضيح أن ذاته مصدر علمه بالغير ، وليس العكس وهو غير مصدر علمه به .

« اشارة : واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما تحقق .

ويعقل ما بعده من حيث هو علة لما بعده ، ومنه وجوده ، ويعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها فى سلسلة الترتيب النازل من عنده طولا وعرضا «(٢) .

ويزيد ذلك توضيحا بقوله :

« وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء والا غذاته : اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها بالأشياء ، واما عارض لها أن تعقل فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة ، وهذا محال ، اذ لا تكون بحال لولا أمور من خارج لم يكن هو ، أو يكون لها حال لا تلزم عن ذاته ، بل عن غيره ، فيكون لغيره فيه تأثيرا ...

ولأنه كما سبق ، مبدأ كل وجود ، فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له ، وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا ، ويتوسط ذلك بأشخاصها .

وبوجه آخر : لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات ، مع تغيرها من حيث هى متغيرة ، عقلا زمانيا مشخصا . فانه لا يجوز أن يكون تارة يعقل منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل منها أنها معدومة غير موجودة . ولكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات .

(١) و الاشارات ، : ج ٢ ، من ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢ ، من ٦٩ .

ثم الفاسدات : ان عقلت بالمهاية المجردة وبما يتبعها مما لا يشخص ،
لم تعقل بما هي فاسدة • وان أدركت بما هي ، مقارنة لمادة ، وعوارض
مادة ، ووقت ، وتشخص ، لم تكن معقولة ، بل محسوسة أو متخيلة • ونحن
قد بينا فى كتب أخرى ان كل صورة محسوسة ، وكل صورة خيالية فانما
ندركها من حيث هي محسوسة ، ونتخيلها ، بالة متجزئة • وكما ان اثبات كثير
من الأفاعيل للواجب بالوجود نقص ، كذلك اثبات كثير من التعلقات ••

بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء على وجه كلى ، مع ذلك فلا يعزب
عنه شيء شخصى • فلا يعزب عنه مثقال ذرة فى السماوات ولا فى الأرض»(١) •

« فأما كيفية ذلك : فلأنه اذا عقل ذاته ، وعقل أنه مبدأ كل موجود ،
عقل أوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد الا وقد
صار من جهة ما واجبا بسببه ، فتكون هذه الأسباب تتأدى بمصادماتها الى
ان توجد عنها الأمور الجزئية •

فـ « الأول » يعلم الأسباب ومطابقتها ، فيعلم ضرورة ما تتأدى اليه وما
بينها من الأزمنة ، وما لها من العودات • لأنه ليس يمكن ان يعلم تلك ، ولا يعلم
هذه • فيكون مدركا للأمور الجزئية من حيث هي كلية ، اعنى من حيث لها
صفات ، وان تخصصت بها شخصا فبالإضافة الى زمان متشخص ، أو حال
متشخص ، لو أخذت تلك الحال بصفاتهما كانت أيضا بمنزلتها •• لكنها لكونها
مستندة الى مبادئ ، كل واحد منها نوعه فى شخصه ، فيستند الى أمور
شخصية •

وقد قلنا : ان من هذا الاسناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا
مقصورا عليها :

فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصى أيضا ، كان للعقل
الى ذلك المرسوم سبيل • وذلك هو الشخص الذى هو واحد فى نوعه لا نظير
له ، ككرة الشمس مثلا أو كالمشترى •

(١) ، النجاة ، : ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ •

وأما إذا كان منتشرا في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء
سبيل ، إلا أن يشار إليه ابتداءً ، (١) .

– فعلم « الأول » للعالم وكائناته الكثيرة المتعددة بوجه كلي . . فلا
يتغير علمه لهذا ، وبالتالي لا تتغير ذاته ، بتغير كون هذه الكائنات وفسادها ،
وحدوثها وقنائها .

– وعلم « الأول » للعالم مع ذلك من ذاته : وليس منتزعا من هذه
الكائنات التي تعمر . . . فلا يضيف علمه بها إذن جديدا طارئا على ذاته حتى
تكون له حالة منتظرة ، وقد فرض أنه تام وثابت .

– وعلم « الأول » للعالم لا يوجب في ذاته كثرة بوجه : لأنه من ذاته
وضمن علمه بذاته ، كما لم يوجب علمه بذاته كثرة فيها على أي نحو من
الانتحاء . وإذا كانت هناك كثرة فهي في « الكل » بعد ذاته ، وليست في الذات
نفسها .

(١) المصدر السابق : ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

والفارابي يشترك مع ابن سينا في بيان أن علم « الأول » بالغير على النحو السابق
لا يحدث كثرة في ذاته ولو بالاعتبار ، وإن تكرر هذا العلم بعد ذاته ، وفي بيانه كان مركزا ،
كما كان دقيقا . ونص عباراته :

« واجب الوجود مينا كل فيض ، وهو ظاهر على ذاته بذاته ، فله « الكل » من حيث
لا كثرة فيه ، فهو من حيث هو ظاهر فهو ينال « الكل » من ذاته . فعلمه بـ « الكل » بعد
ذاته ، وعلمه نفس ذاته ، فيكثر علمه بـ « الكل » بعد ذاته ، ويتحدد الكل بالنسبة لذاته . »
(« فصوص الحكم » : ص ١٣٣ ، ١٣٤) .

ويقول :

« علمه الأول لذاته لا ينقسم ، وعلمه الثاني عن ذاته إذا تكرر لم تكن الكثرة في ذاته ،
بل بعد ذاته : « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها » (الانعام : ٥٩) ، (المصدر السابق
ص ١٣٥) .

وله أيضا :

« ليس علمه بذاته مفارقا لذاته ، بل هو ذاته . وعلمه بـ « الكل » صفة لذاته ليست هي
ذاته بل لازمة لذاته . وفيه الكثرة المتناهية بحسب كثرة المعلومات غير المتناهية وبحسب مقابلة
القوة والقدرة الغير متناهية . فلا كثرة في الذات ، بل بعد الذات فإن الحصة بعد الذات
لا بزمان ، بل بترتيب الوجود . . . »

وإذا اعتبر « الحق » ذاتا وصفات كان كل في واحدة . فإذا كان « الكل » متمثلا في
تحدته وعلمه فغنيهما يحصل « الكل » مفردا عن اللواحق ، ثم يكتسى المواد كل الكل من حيث
صفاته ، وقد اشتملت عليه أحوية ذاته . (المصدر السابق : ص ١٧٢) .

وابن سينا يظن - كما يظن الفارابي وغيره من فلاسفة المسلمين في المشرق من اصحاب الاتجاه الأرسطي - أنه بهذا التوضيح والشرح قد حافظ في «الأول» على خصائص واجب الوجود ...

فحافظ على وحدته التي له من كل وجه ، وعلى تمامه وعدم انتظار حالة له لم تكن حاصلة فيه .

كما صان فيه (في هذا الأول) أهم خصيصة من خصائص العقيدة ، وهي علم الله وراء ذاته ، ولكل كبيرة وصغيرة في ملكوته .



وهكذا كان اجتماع واجب الوجود ، مع الله في الأول ، كما أراد فلاسفة المسلمين أن يجتمعا فيه . مثيرا لحلول وتوضيحات عقلية ربما لا تدخل في طبيعة الدين ، كما لا تعبر هي عن خطوات تقدمية في سبيل التفكير الفلسفي فيما بعد الطبيعة ...

وفي أوائل هذه الحلول والتوضيحات :

• أن وجود «الأول» عين ماهيته .

• وأن صفاته عين ذاته .

• وأن العالم معه قديم بالزمان .

• وأنه لا يصدر عنه الا واحد بالذات ، وان تكثر بالاعتبار .

• وأن علمه بـ «الكل» والعالم على وجه كلى ، ومع ذلك لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض .



• ثلاث كلمات ، لها مدلولات ثلاثة ...

• وثلاثة أنواع من القيم ...

• وتتم عن ثلاثة مصادر في التوجيه الانساني :

• الله

• واجب

• الأول

– ونوبقى « الله » فى عزلة عن « واجب الوجود » ، ولم يشتبك معه فى موازنة فكرية انسانية ، لبقيت لله قدسيته الدينية •

– ولواجب الوجود منطقته الانسانية :

لكن « الأول » عند ابن سينا والفلاسفة المشائين من المسلمين حاول أن يتضمن خصائص الاثنين ، فخلط فى تصوره بين قدسية الله الدينية ومنطق واجب الوجود الانسانية ، خطأ لا ييسر لمطلع على ما نسج حول هذا « الأول » من شروح أن يتبين فى وضوح اتجاه الدين فى الله ، واتجاه الفلسفة فى الواجب على انفراد •

ان ما أفاده فلاسفة المسلمين المشائين فى المشرق من الاستدلال على وجود الله من « الوجود » نفسه ، الى جانب ما فى الدين من دليل عليه مشتق من العالم الواقعى – نتيجة قبولهم فكرة واجب الوجود الاغريقى •• لا ينكافأ مع مجهودهم العقلى فى التوفيق بين الاسلام والفلسفة فيما أثاره واجب الوجود فى هذه الفلسفة من اشكالات ، وعلى الأخص فى وصف الله بصفاته التى وردت له فى القرآن الكريم ، وفى علمه لما يجرى فى ملكوته •

ثم بعد هذا كله لا يصلح تفلسفهم أن يكون أساس توجيه دينى ••• لأنه لا يلتئم مع طبيعة الدين كدين ، كما لا يصلح أن يكون أساسا لتوجيه عقلى لما فيه من كثرة التعاريج والالتواءات ، نتيجة الخلط من عدة مذاهب وآراء •

ولو درى فلاسفة المسلمين المشائين قيمة الفكر الاغريقى ، وأنه لم يخلص تماما من الشعر والخيال ، لأثروا أن يكون لهم منطق خاص بهم •

ولو علموا نتائج قبولهم آراء افلاطون وأرسطو فى شرح العقيدة ، على العقيدة من حيث هى عقيدة ، لتركوا للقرآن الكريم وحده – كما هو – الطريق الى قلوب المصدقين ، وعقول الخاصة من الناس •
